الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/1
10 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة*

أيلول/سبتمبر ١٩٩٣

* هذه نسخة مسبقة من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، وسيصدر التقرير بشكل مطبوع بوصفه من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ١ (A/48/1).

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٢٨	٣
ثانيا - تنسيق استراتيجية شاملة	٢٩ - ١١٦	٨
ألف - أجهزة الأمم المتحدة	٢٩ - ١٠١	٨
باء - المكاتب المؤقتة	١٠٢ - ١٠٦	٢٣
جيم - ضمان توفر قاعدة مالية ملائمة	١٠٧ - ١١٤	٢٤
دال - الإعداد للذكرى السنوية الخمسين	١١٥ - ١١٦	٢٥
ثالثا - تطوير المجتمع العالمي	١١٧ - ٢٧٥	٣١
ألف - أنشطة التنمية العالمية	١٢١ - ١٥٨	٣١
باء - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	١٥٩ - ٢٠٣	٣٩
جيم - الأنشطة الإنمائية الإقليمية	٢٠٤ - ٢٤٩	٥٠
دال - حماية حقوق الإنسان	٢٥٠ - ٢٧٥	٦٠
رابعا- التوسع في مجال الدبلوماسية الوقائية وتقديم المساعدة الإنسانية وتسوية المنازعات	٢٧٦ - ٥٢٤	٦٧
ألف - تنفيذ "خطة للسلام"	٢٧٦ - ٢٧٨	٦٧
باء - الدبلوماسية الوقائية	٢٧٩ - ٢٩١	٦٨
جيم - حفظ السلم في سياق متغير	٢٩٢ - ٣٠٩	٧٠
دال - منطلقات جديدة في عمليات السلم	٣١٠ - ٤١٣	٧٤
هاء - الجهود الشاملة الرئيسية	٤١٤ - ٤٦٣	٩٧
واو - بناء السلم بعد انتهاء الصراع	٤٦٤ - ٤٨٢	١٠٧
زاي - نزع السلاح	٤٨٣ - ٤٩١	١١٠
حاء - الضرورة الإنسانية	٤٩٢ - ٥٢٤	١١٢
خامسا - خلاصة: تقوية الأساس الإنساني	٥٢٥ - ٥٣٠	١٢٤

أولا - مقدمـــة

١ - قبل عام خلا، أدركت الأمم المتحدة وأدرك أعضاؤها وشعوب العالم أن فرصة جديدة قد سنحت. فبانتهاء الحرب الباردة، غدا بإمكان الأمم المتحدة أن تؤدي الدور المحوري في إقامة النظام العالمي وتحقيق التقدم في العالم الذي ألقاه على عاتقها واضعو الميثاق.

٢ - ولا تدع الـ ١٢ شهرا الماضية مجالا للشك في أن الفرصة قد اغتُنمت بصورة إيجابية. فقد اعتُرف بما لدى المنظمة العالمية من إمكانات هائلة وبدأ استخدام هذه الإمكانات في إقامة نظام عالمي أكثر استقرارا: بوصفها صوتا مؤزرا لأفقر البلدان، وموصلة للإغاثة الإنسانية، وحارسة لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، ومنقذة للدول في أوقات الأزمات، وأداة لإصلاح البيئة العالمية إن أصابها ضرر. ولقد تحققت، كما يتضح من هذا التقرير، إنجازات كبرى في كل ميدان تقريبا. بيد أنه كانت هناك أيضا نكسات ومواطن قصور خطيرة. وكان هذا السجل المختلط متوقعا بحكم شمولية جدول الأعمال الذي أمامنا، من حيث الكم ومن حيث التعقد.

٣ - غير أنه، فضلا عما أفرزه الواقع من مكاسب وخسائر، تكشّف من جوانب الإرادة والقصد ما يدعو إلى القلق. والنمط الذي جرت عليه الـ ١٢ شهرا الماضية يظهر ثلاث حقائق: الطبيعة الشاملة للتحدي العالمي، ولزوم وجود الأمم المتحدة، والهوة التي بانت مع قصور الموارد المتاحة عن مواكبة طلبات الدول الأعضاء من المنظمة.

٤ - وتتجلى الحقيقة الشاملة، أكثر ما تتجلى، في ثلاثة أهداف: السلم، والتنمية، والديمقراطية. وهذه أهداف متشابكة يقوي بعضها بعضا.

٥ - في منتصف عام ١٩٩٢، تحدثت في تقريري المعنون "خطة للسلام" عن الحاجة إلى اعتبار جهود السلام سلسلة متصلة على مدى الزمن. فمن الدبلوماسية الوقائية إلى صنع السلم وحفظ السلم، إلى بناء السلم في أعقاب الصراع، تواصل الدائرة دورانها لا تنفك أبدا. ولقد أدركنا بصورة متزايدة أن العمل من أجل السلم لا يدع لنا مندوحة للراحة.

٦ - لقد أظهرت الـ ١٢ شهرا الماضية أن لعمليات السلم وظائف مترابطة. ولقد تعين أن تكون عمليات الأمم المتحدة في الميدان، وأبرزها العمليات في كمبوديا والسلفادور والصومال ويوغوسلافيا السابقة، أبعد شأوا مما هو مقبول، فكرة وتعريفا، لحفظ السلم. والآن، يمكن أن يكون لكل واحدة من الإدارات ومن الوظائف الرسمية للأمم المتحدة تقريبا، دخل في عمليات السلم. ومن المؤكد أن لا تكون للجيل الثاني من أعمال حفظ السلم أبعاد عسكرية فقط، وإنما ستكون له أيضا أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية وبيئية، وهذه جميعا تستدعي وجود منهج موحد متكامل.

٧ - وتُفهم التنمية الآن على أنها تنطوي على أبعاد كثيرة؛ فهي لم تعد مجرد مسألة سياسة اقتصادية وموارد. وينبغي أن تكون العوامل السياسية والاجتماعية والتربوية والبيئية جزءا من منهج متكامل لتحقيق التنمية. وبدون وجود تنمية على أوسع نطاق يكون النشء الجديد مضطربا ومستاء وغير منتج. ويقتتل الناس على الموارد، ويوجه الإبداع غير وجهته السوية.

٨ - وليس بوسعنا إلى الآن استخلاص مفهوم جديد عملي للتنمية يحظى باتفاق واسع. وإلى أن يتحقق ذلك، ستظل الأمم المتحدة تواجه سلسلة متعاقبة من الصراعات.

٩ - ولن تزهر التنمية دون أن يوازيها تقدم في مفهوم رئيسي آخر: التحول إلى الديمقراطية. فالسلم شرط أساسي للتنمية؛ ولا غنى عن الديمقراطية لنجاح التنمية على المدى الطويل.

١٠ - ويجب أن تقوم التنمية الحقيقية لأية دولة على أساس مشاركة السكان؛ وهذا يتطلب توفر حقوق الإنسان والديمقراطية. ولكي يتأتى ذلك، لا ينبغي للديمقراطية أن تستقر داخل الدولة فحسب، ولكن فيما بين الدول في المجتمع الدولي. ولا سبيل إلى الحفاظ التام على الديمقراطية داخل الدول، على مر الزمن، إلا إذا ارتبطت بالتوسع في الممارسة الديمقراطية بين الدول وعلى جميع أصعدة النظام الدولي.

١١ - وإن لم يستتب السلم فلن تتحق التنمية ولا الديمقراطية. وإن لم تتحقق التنمية، فقدت الديمقراطية قاعدتها، وجنحت المجتمعات إلى الوقوع في هوة الصراع. وبدون الديمقراطية لن تحدث تنمية مستدامة؛ وبدون التنمية المستدامة، لا يمكن الحفاظ على السلم أمدا طويلا.

١٢ - وهكذا غدا جليا أن ثمة ثلاثة مفاهيم وأولويات عظيمة يرتبط بعضها ببعض وينبغي تناولها على كافة مستويات المجتمع الإنساني. وبإمكاننا أن نلمس من الأحداث الأخيرة مفهوم العلاقة بين الفرد والدولة والمجتمع العالمي الذي نشارك فيه الآن جميعا. وفي غضون الحقبة الحديثة، كان ثمة ميل الى التركيز أساسا على عنصر أو آخر من هذه العناصر الثلاثة، مع اهمال العنصرين الآخرين نسبيا.

١٣ - لقد جاء حين من الدهر اعتبر فيه الفرد في غير حاجة كبيرة لمؤسسات الدولة. وفي أوقات أخرى رفع مقام الدولة على اعتبار أنها الهدف الأسمى لمجهود الإنسان وتضحيته. بل وفي أوقات غيرها تنبأ البعض بزوال الدولة ودعي الى عالمية تكاد تكون متعالية بوصفها الهدف النهائي للحياة. ونحن، لحسن حظنا، نرى الآن أمامنا، على مسرح التاريخ، رؤيا أكثر تكاملا. فلقد تأكد من جديد أن الفرد هو المصدر المبدع للتقدم الاقتصادي، والتعبير السياسي، والانجاز الفني والفكري. وتزايد الاعتراف بأن الدول وسيادتها، لبنات بنـــاء لا غنى عنها في النظام الدولي وفي حل المشاكل. وغدا التكامل التعاوني العالمي الآن واقعا لا محيد عنه ومطلبا لكافة شعوب العالم. وهذا ليس يوطوبيا على الاطلاق؛ إنه مجهود لمواجهة المشاكل الملحة بالأساليب العملية، ولإقامة مجتمع تعاوني قادر على إدارة التغير العالمي.

١٤ - إن ما يحدث الآن من تحول الى العالمية يتطلب تجديدا عميقا لمفهوم الدولة. فلا بد أن يوجد، بين الفرد في ذاته المستقلة والعالم، عنصر وسيط، مجتمع منظم يمكن الفرد من المشاركة في حياة العالم. ذلك العنصر هو الدولة وسيادتها الوطنية. فهذان يفيان بحاجة كافة الكائنات البشرية الى هوية معينة. وهذه الحاجة، في عالم لا شخصي ومشظّى معا، هي أعظم الآن منها في أي وقت مضى.

١٥ - ويجد الأفراد هويتهم في الأمم. ويجب أن تجد الأمم هويتها في العالمية. فلا وجود لمجتمع دولي إن لم توجد الأمم. وهكذا فإن التعارض بين الوطنية والعالمية زائف الى حد بعيد.

١٦ - ولقد أعلن مؤسسو الأمم المتحدة، في الفصل الأول من الميثاق العزم على "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب". وهذا هو الأساس للدولية الحسنة التنظيم. والسيادة الوطنية هي فن التسوية بين القوى غير المتساوية. وبدون سيادة الدولة، يمكن أن تدمر أداة التعاون الدولي ذاتها وأن يغدو التنظيم الدولي نفسه مستحيلا. والدول ليست هي العناصر الفاعلة الوحيدة في الساحة الدولية؛ وإنما يجب أن تكون جزءا من الرابطات الاقليمية والمنظمات العالمية. وكلها معا توفر الإطار للأمن الجماعي والتقدم التعاوني.

١٧ - وهكذا، فمن كل زاوية من زوايا الرؤية، الكرونولوجية والعملية والوظيفية والمفاهيمية والفردية والمؤسسية، نخلص الى نتيجة واحدة: أن مشروع الإنسانية أصبح الآن عالميا حقا؛ وإننا لكي نكون على مستوى متطلباته، علينا أن نصوغ مشاريع وسياسات ومجهودات شاملة ومتكاملة.

١٨ - ويتضح من طبيعة التحديات والحقائق التي أشرت اليها هنا أن المنظمة العالمية - الأمم المتحدة منظمة لا غنى عنها. فالأمم المتحدة وحدها هي التي لها الطابع العالمي، والسلطة العالمية لعقد الاجتماعات، والشبكات الواسعة التي تكاد تشمل كل وظيفة دولية في خدمة كافة الشعوب.

١٩ - وإنني، إذ أعددت هذا التقرير السنوي عن أعمال المنظمة، حاولت أن أفعل ذلك على نحو يعكس ما يتطلبه وقتنا هذا من نهج شامل. وتمضي فروع التقرير من تدابير التعاون اللازمة لتقوية الأمم المتحدة بوصفها منظمة، الى أعمال المنظمة في مجال التنمية، الى أنشطة تقوية المجتمعات حماية لها من الانهيار، الى الجهود التي تبذل لوقف المنازعات أو احتوائها، الى عمليات حفظ السلم، وجهود صنع السلم، الى اقامة البنيان لمستقبل مستقر من السلم. وينبغي في الأمم المتحدة الجديدة أن يتم التنسيق بين هذه الجوانب كافة في صلب مهمة متماسكة.

٢٠ - وإنني أعتقد أن هذا التقرير يعكس، بصورة مناسبة، الأعمال التي تضطلع بها شتى إدارات الأمانة العامة وسائر الوحدات المكونة لمنظومة الأمم المتحدة. ولئن بدت صورة الأعمال التي يضطلع بها في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي أقل وضوحا من أعمال المنظمة في ميداني السلم والأمن، فذلك، في

نظري، نتيجة لا مفر منها لتكاثر الهيئات والمنظمات الحكومية الدولية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي والافتقار الى آلية تنسيق فعالة. وإنني أدعو الى المزيد من التأمل في كيفية رأب هذه الفجوة.

٢١ - وسوف يتضح من تفاصيل محتويات كل فرع من فروع هذا التقرير أن مرمى المجتمع الدولي أبعد شأوا مما له قبل ببلوغه. فقوات الأمم المتحدة تجد نفسها، بصورة متزايدة، قد زج بها في مناطق نزاع ليست الدول الكبرى على استعداد لأن تغامر فيها بأنفسها ولا هي راغبة في الأخذ بالخيارات الصعبة التي تفرضها حقبة جديدة من تحديات السلم. وتسعى الأمم المتحدة جاهدة لمواصلة التركيز على التنمية في وقت لم تعد فيه أفقر البلدان تشكل محطا لاهتمام الدول الغنية كما كان يحدث في عقود التنافس الايديولوجي السالفة.

٢٢ - ومع ذلك، فلطالما صوبت وسائل الإعلام أنظارها نحو بعض جوانب أعمال المنظمة دون غيرها. وأعمال المنظمة، كما تعرضها وسائل الإعلام، تبدو وكأنها تتركز في المهام المتعددة لعمليات حفظ السلم دون غيرها من الأنشطة تقريبا. وفيما يتعلق باهتمام وسائل الإعلام بحفظ السلم، تتصدر التقارير عمليات الصومال والبوسنة والهرسك. وأحد أهداف هذا التقرير السنوي هو تصحيح هذه النظرة المشوهة الى أعمال المنظمة. ومع أن الأنشطة المتعلقة بالتنمية قد لا تكون براقة مثل عمليات حفظ السلم، فهي تعدلها أهمية، بل إنها تشكل الأسس التي يقوم عليها الأمن والاستقرار في العالم. وبالمثل فليست بعض عمليات حفظ السلم أهم من غيرها. فالأمم المتحدة تولي الأهمية، على قدم المساواة، لكافة الصراعات.

٢٣ - والمنظمات العالمية، ولا سيما الأمم المتحدة، مطالبة الآن بالقيام بنصيب متزايد من الأعمال الدولية لعامة الناس. بيد أنه يجب ألا يغيب عن البال أبدا أن الدول الأعضاء هي الدافع وقوة الدعم للمنظمة العالمية. ومن الواضح أن الأمم المتحدة ليس في وسعها حل المشاكل الرئيسية في جدول الأعمال الدولي إن لم يتوفر ما يستلزمه كل مسعى معين من إرادة سياسية ودعم كاف والتزام مستمر.

٢٤ - ومنجزات العام الماضي تفوق النكسات كثيرا. وقد أصبح الاهتمام المشترك أكثر وضوحا والتعبير عنه أكثر فعالية. والرغبة في الاعتماد على الأمم المتحدة مشجعة وتدعو الى تعاظم الأمل في أن تفي المنظمة العالمية بهدفها الأصلي، بل وفي أن تثبت قدرتها على التكيف لمواجهة التحديات الجديدة في هذا الزمن المتغير من التاريخ. وإني لآمل في أن يساعد هذا التقرير، بنظرته المتأنية في كل مجال من مجالات العمل، في الكشف عن المجالات التي هي في حاجة الى مجهود أعظم بكثير تبذله الدول الأعضاء وتبذله منظومة الأمم المتحدة نفسها.

٢٥ - وهكذا فإن الانجازات الأخيرة، وإن استوجبت ثناء كبيرا، لا تعطي شعورا بالارتياح الحقيقي. ونهضة الأمم المتحدة لا زالت موضع تساؤل. والمجتمع الدولي يقف على مفترق طرق. فهناك، بلا شك، تفاوت بين الرؤيا والواقع. وهذا أمر يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة العالمية والشعوب التي تمثلها أن تجابهه بإخلاص. وينبغي أن يكون هذا التقرير بمثابة الحافز على مزيد من الواقعية والالتزام والمجهود

والإبداع السياسي. فهذه جميعا ضرورية إذا أريد أن يؤدي هذا المنعطف الى مرحلة تالية ناجحة على درب تكوين المستقبل المشترك.

٢٦ - إن هذا التقرير هو أطول تقرير، منذ سنوات كثيرة، يقدمه الأمين العام الى الجمعية العامة عن أعمال المنظمة. ومع هذا فهو لا يفي حق العدد الوافر من الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في غضون العام الماضي. فقد أضيف الاصلاح اللازم للأمانة العامة للمنظمة الى تضاعف المهام والى ظهور وظائف جديدة بطلب من الدول الأعضاء. ويسعى هذا التقرير السنوي الى بيان أنشطة الأمم المتحدة بأكبر قدر ممكن من الواقعية والشمول، مع أننا لو لو أردنا أن نضع بيانا مفصلا لأعمالنا لتطلب ذلك تقريرا يبلغ حجمه ضعفي هذا التقرير أو ثلاثة أضعافه. لذا ينبغي أن يُنظر الى هذا التقرير على أنه محاولة لتوجيه أنظار الدول الأعضاء الى مدى وحجم المهام التي واجهتها المنظمة في السنة السالفة. ونظرا لزيادة مسؤولياتنا، وهو عبء نقبله عن طيب خاطر، فقد كبر التقرير السنوي حجما وتفصيلا.

٢٧ - وإنني آمل أن يفي التقرير حق الرجال والنساء الذين قدموا في غضون العام وقتهم وجهدهم في خدمة الأمم المتحدة. إن انتهاء الحرب الباردة يتيح فرصة ثمينة لتنشيط الخدمة المدنية الدولية. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في النظر فيما إذا كان ينبغي تنقيح بعض أحكام نظام الموظفين وما إذا كان ينبغي تحسين شروط الخدمة لاجتذاب أجدر المرشحين للخدمة في المنظمة، ولا سيما على المستويات الوظيفية العليا. إنني أود أن أرى نظاما قوامه المكافأة على الانجاز مع الإصرار على المساءلة عن القصور في الأداء.

٢٨ - وإنني، بتقديمي عرضا شاملا لأعمال الأمم المتحدة، أود أيضا أن أنوه بكفاءة موظفي المنظمة وإخلاصهم ومثابرتهم وقد دأبوا على بذل قصارى جهدهم بينما ازداد عبء أعمالهم زيادة كبيرة. وإنني لأحيي الرجال والنساء الذين يجهدون لمعالجة بعض من أكثر المشاكل العالمية استعصاء، بنشاط وسعة خيال، باذلين، في بعض الأحيان، أرواحهم، والذين يسعون الى أن يجعلوا العالم أقرب الى ما وعد به الميثاق.

"جعل الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة"

الفقرة ٤ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة

ثانيا - تنسيق استراتيجية شاملة

ألف - أجهزة الأمم المتحدة

٢٩ - يتغير العالم في الوقت الراهن بفعل قوى هائلة لا تستطيع أي دولة، بل وأي مجموعة من الدول، أن تسيطر عليها وحدها، ولذلك فإن الأمم المتحدة، كمنظمة، تضطلع ببرنامج اصلاح بعيد المدى كي تصبح حقا وسيلة لتحقيق السلام والتنمية في العالم بالشكل الذي توخاه مؤسسوها قبل نصف قرن. وستتأثر كافة أجهزة الأمم المتحدة، لا محالة، بهذه العملية الإصلاحية البعيدة المدى.

١ - الجمعية العامة

٣٠ - إن الجمعية العامة تضطلع بدور عملي متزايد في الأنشطة العالمية. وقد ظل عبء العمل الملقى على عاتقها ثقيلا على الدوام في الدورات الأربع المنصرمة، مع تزايد الأنشطة في بعض المجالات، وقد ظل عدد الجلسات التي عقدتها الجمعية العامة ومكتبها ولجانها الرئيسية كل عام، من الدورة الرابعة والأربعين إلى الدورة السابعة والأربعين، ثابتا إلى حد ما: ٤٣٦ و ٤١٢ و ٤١٨ و ٤٢٠ على التوالي. ومع ذلك فإن عدد الجلسات التي عقدتها الأفرقة العاملة للجمعية بكامل هيئتها واللجان الرئيسية في الفترة ذاتها تميز بزيادة حادة. ففي الدورة الرابعة والأربعين، اجتمعت الأفرقة العاملة ٥٢ مرة؛ وفي الدورة السابعة والأربعين، اجتمعت ٧٧ مرة. بل إن عدد الجلسات غير الرسمية التي عقدتها اللجان الرئيسية تزايد بمعدلات أبلغ: من ١٩٣ جلسة في الدورة الرابعة والأربعين إلى ٣١٣ في الدورة السابعة والأربعين.

٣١ - ورغم تناقص عدد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في هذه الفترة، فقد تزايد اتخاذ القرارات دون تصويت أو بتوافق الآراء. ففي الدورة السابعة والأربعين، اتخذ ٧٥ في المائة من ٢٩٥ قرارا دون تصويت؛ وبالمقارنة، فإن ٦٥ في المائة فقط من قرارات الدورة الرابعة والأربعين، وعددها ٣٣٦ قرارا، اتخذت دون تصويت (انظر الشكل ١).

٣٢ - وقد انعكس في أنشطة الجمعية العامة الدور المتزايد للأمم المتحدة في مجال حفظ السلم. فقد ارتفع عدد بنود جدول الأعمال المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلم وغيرها من العمليات الميدانية الى أكثر من الضعف فيما بين الدورتين الرابعة والأربعين والسابعة والأربعين، إذ ازداد من ٦ بنود إلى ١٤ بندا.

٣٣ - ومن الدورة الرابعة والأربعين إلى الدورة السابعة والأربعين، ازدادت مشاركة رؤساء الدول والحكومات في المناقشة العامة للجمعية العامة من ١٤ إلى ٢١ في المائة. وفي الفترة ذاتها، ازداد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من ١٥٩ إلى ١٨٤.

٣٤ - وفي الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والأربعين، نظرت الجمعية العامة في مجموعة بالغة التنوع من القضايا. وكان مما اتصلت به القرارات المتخذة مسألة عقد مؤتمر سلم دولي معني بالصومال، واعتماد إجراءات محددة تتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك، وإجراءات متابعة تتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وزكت الجمعية العامة اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، التي وقعت عليها حتى الآن ١٤٨ دولة عضوا. وطلبت الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء تقديم وجهات نظرها بشأن إمكانية إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن. وقررت الجمعية العامة أيضا، كخطوة أولى في ترشيد أعمالها، خفض عدد لجانها الرئيسية من سبع إلى ست.

٣٥ - ويمكن زيادة تبسيط عمل الجمعية العامة. وجدير بالذكر أن كثيرا من القرارات، ومنها أساسا وليس على سبيل الحصر القرارات المتصلة بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي، لا تتناول قضايا السياسة العامة، بل تتسم بطابع مقررات برنامج العمل (تحيط علما بتقرير ما وتطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير آخر). واقترح، حفاظا على الفعالية، أن يحتفظ بشكل القرار لصياغة تدابير الجمعية العامة التي تتناول مسائل السياسة العامة. وتتضمن توصيات للدول الأعضاء والمجتمع الدولي لاتخاذ إجراء. ويمكن عندئذ اعتماد شكل أبسط لمقررات برنامج العمل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وسيأتي هذا النظام أيضا بنوع من ترتيب الأولويات في جدول أعمال الجمعية العامة. ويحتاج جدول الأعمال أيضا إلى شيء من الترشيد، فعلى سبيل المثال، لم تناقش على الإطلاق تسعة من بنود جدول أعمال الدورة السابعة والأربعين.

٣٦ - وأود أن اقترح أيضا، نظرا لآلاف الوثائق الصادرة في الأمم المتحدة كل عام، أن تعيد الدول الأعضاء النظر بعنايـــة في مدى الحاجة إلى كل تقرير. فكثير من الوثائق التي تطلبها الجمعية العامة على أساس متكرر تضيف النزر اليسير أو لا تضيف شيئا من المعلومات المفيدة إلى تقرير العام السابق.

٢ - مجلس الأمن

٣٧ - ردا على التحديات الجديدة التي تواجه السلم والأمن الدوليين والتي نشأت في أعقاب الحرب الباردة، اتخذ مجلس الأمن بشكل غير رسمي أنماط عمل جديدة حتى في الوقت الذي تتردد فيه الدعوة إلى إحداث تغييرات في هيكله الرسمي. والواقع أن مجلس الأمن - خلافا للسنوات السابقة التي كانت الجلسات فيها محددة بوضوح من حيث التوقيت والموضـــوع - وجد نفسه في حالة انعقـــاد شبه دائم. ففي الفـــترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ إلى ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٣، عقد مجلس الأمن ٣٥٩ جلسة مشاورات جامعة، بلغ مجموع ساعاتها حوالي ٤٢٨ ساعة. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المجلس ٢٤٧ جلسة رسمية، واتخذ ١٣٧ قرارا، وأصدر ١٤٤ بيانا رئاسيا (انظر الشكلين ٢ و ٣). وما نشأ عن ذلك هو نمط من العمليات مشابه لنمط فرقة عمل تتعامل مع الحالات البازغة على أساس شبه مستمر.

٣٨ - ونتيجة لهذه التغيرات، أصبح مجلس الأمن الآن قادرا على أن يتابع على نحو أوثق وبشكل أكثر استمرارية من ذي قبل شتى التهديدات التي يتعرض لها الأمن في أنحاء العالم. ومع ذلك نشأت مشاكل جديدة أيضا. فقد أصبح من الواضح أن العمليات النورية التي تتعامل على نحو عاجل مع الأزمات في أنحاء العالم تحتاج إلى أن يدعمها فهم أشمل لمجموعة التحديات الراهنة. ولذلك فإني أحبذ اقتراح عقد اجتماعات للمجلس بشكل دوري على المستوى الوزاري. وينبغي للمشاورات غير الرسمية أن يتخللها مزيد من الجلسات الرسمية، وذلك لإعلام الدائرة الأوسع للدول الأعضاء والتماس دعمها في الوقت ذاته. وينبغي تحسين الاتصالات مع سائر عناصر المنظمة الدولية.

٣٩ - إن مجلس الأمن بسبيله إلى ترشيد وثائقه وسائر إجراءاته في الوقت الذي يقوم فيه بجعل أعماله أوضح. وفي هذا الصدد، أرحب بما تقرر من إتاحة مشروع برنامج عمل مجلس الأمن المتوقع في كل شهر للدول الأعضاء، وكذلك إعادة النظر في قائمة المسائل المعروضة على المجلس بهدف ترشيدها.

٤٠ - وعملا بما طلبته الجمعية العامة في القرار ٦٢/٤٧ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، دعوت الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقات خطية بشأن إمكانية إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن. ومطروحة الآن اقتراحات جديرة بالدراسة الجادة. إن مسألة هيكل عضوية مجلس الأمن تتسم بأهمية حاسمة، واتطلع إلى أن تحل المسألة بقدوم الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة.

٣ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤١ - قد يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهاز الأمم المتحدة الذي حظي بأقل قدر من الاهتمام في سنوات الحرب الباردة. ومع تحديد التنمية الاقتصادية والاجتماعية هدفا يحظى بالجدارة، وإن كانت تعتبر أيضا شرطا مسبقا لا غنى عنه للسلم والأمن العالميين الدائمين، فإن من الواضح أن المجلس يجب أن يحظى باهتمام أكبر.

٤٢ - وفي كلمتي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣، في جنيف يوم ٣٠ حزيران/يونيه، شددت مرة أخرى على أهمية المجلس. وكررت أيضا اقتراحا كنت قد تقدمت به لأول مرة في العام الماضي: وهو دعوة المجلس إلى تقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن أية حالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وذكّرت أيضا باقتراحي أن ينشئ المجلس آلية مرنة رفيعة المستوى تعمل بين الدورات للاستجابة للتطورات الجديدة في الوقت المناسب. وأشرت إلى أن هذين الاقتراحين لم يلقيا اهتماما جديا. وانتهز هذه الفرصة لأكررهما.

٤٣ - وعقب المشاورات التي دارت في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٢، أنشأ رئيس المجلس فريقا عاملا مخصصا تابعا للمجلس ومعنيا بتعزيز التعاون

الدولي لأغراض التنمية: دور الأمم المتحدة. ومقصده استكمال المشاورات قبل دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين والإبقاء بذلك على زخم المناقشات التي جرت خلال الجزء الرفيع المستوى. ورفعت إلى الجمعية العامة ورقات الموقف التي قدمتها الوفود أو مجموعات الوفود إلى الفريق العامل المخصص، كما وافيتها بخلاصة لورقات الموقف أعدتها أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٤ - وفي الدورة السابعة والأربعين، أنشأ رئيس الجمعية العامة فريقا عاملا ثانيا مخصصا مفتوح باب العضوية تابعا للجمعية بهيئتها العامة ومعنيا بالبند ٤٧ من جدول الأعمال (إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما) لمواصلة المناقشات. وعقد الفريق العامل جلسات خلال فترة امتدت عدة أشهر. وشملت المفاوضات عددا من المسائل المهمة التي تتضمن عضوية وتشكيل المجالس التنفيذية لبرامج الأمم المتحدة وصناديقها وتمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية. وقدمت نتائج عمل الفريق العامل رسميا إلى رئيس الجمعية العامة في جلسة عامة عقدت يوم ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ قبل انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس لعام ١٩٩٣ مباشرة. ويؤسفني أن أقول ما لا مفر من قوله، وهو ان المفاوضات قد توقفت وأنه لم يتخذ أي إجراء في الجلسة.

٤٥ - وفي الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٣ تحقق بعض التقدم في إعادة توجيه عمل المجلس نحو تنسيق منظومة الأمم المتحدة. وفي مناقشات الجزء الرفيع المستوى المخصصة للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، حظي اشتراك منظومة الأمم المتحدة في التنمية الاجتماعية باهتمام بالغ. وكان هناك حرص على أن تتوحد المنظومة وأن تعمل بشكل متلاحم. وأعرب عدد من المشتركين عن خيبة أملهم لتوقف المحادثات الرامية إلى إعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٦ - وما زلت أؤمل أن تثمر جهود الدول الأعضاء وحسن نواياها في السعي إلى إعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتبسيط مسؤوليات الجمعية العامة والمجلس. إن هذه فرصة متاحة للمجتمع العالمي قد لا تتكرر. ولا بد لعملية إعادة تنشيط عمل الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي من أن تستأنف. وإني أناشد الدول الأعضاء بذل كل ما في وسعها تحقيقا لهذا الغرض.

٤٧ - وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، أصبح من الواضح أن جدول أعمال القرن ٢١ هو أول اتفاق دولي يعكس توافق آراء عالميا والتزاما سياسيا على أعلى المستويات بالعمل في مجال السكان والبيئة والتقدم الاقتصادي، مشمولا في برنامج للتنمية المستدامة. وطالب المؤتمر الحكومات باعتماد سياسات طويلة الأجل بشأن مسائل البيئة والتنمية المستدامة التي تؤثر في رفاه الإنسان وبقائه. وكان المؤتمر كذلك محكا لرغبة الدول في التعاون في وضع استراتيجيات عالمية للاستخدام المستدام للموارد.

٤٨ - وبعد مؤتمر ريو دي جانيرو، طلب إلى جميع وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها أن تسهم في الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتحقيق التنمية المستدامة وأن تساعد الحكومات في ترجمة سياسة التنمية المستدامة إلى عمل. وقد أيدت الجمعية العامة جدول أعمال القرن ٢١ في دورتها السابعة والأربعين.

٤٩ - وقد عقدت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة دورتها الموضوعية الأولى بالمقر في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وقد وضح الاهتمام باللجنة على نطاق واسع في السعي النشط للحكومات إلى أن تنتخب أعضاء في اللجنة، وفي عدد الوزراء الذين حضروا الجزء الرفيع المستوى من دورتها الأولى، وفي الـ ٧٠٠ منظمة غير حكومية تقريبا التي أصبحت معتمدة لدى اللجنة. وبينت الدورة بجلاء تصميم كافة الأطراف المعنية القوي، رغم الظروف الاقتصادية والمالية غير المواتية السائدة، على الوفاء بالتعهدات الملتزم بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٥٠ - وكان لهذه النغمة الإيجابية صداها في التأييد المعرب عنه في اجتماع رؤساء حكومات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ("مؤتمر قمة طوكيو") في تموز/يوليه ١٩٩٣ لعمل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وكذلك للعمليات الأخرى التي أوصى بها مؤتمر ريو دي جانيرو.

٥١ - وقد شكلت لجنة جديدة مشتركة بين الوكالات ومعنية بالتنمية المستدامة لضمان التعاون الفعال في أعقاب مؤتمر ريو دي جانيرو. وقد اتخذت هيئات إدارة شتى الوكالات خطوات لكي تنعكس قرارات المؤتمر في أعمالها.

٥٢ - ويقدم المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المشورة إلى الأمين العام وكذلك من خلاله إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وسائر أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد عينت أعضاء المجلس الـ ٢١ وأتوقع أن يعقد المجلس جلسته الأولى في أيلول/سبتمبر قبل افتتاح دورة الجمعية العامة مباشرة. وتناقش في الجزء الثالث من هذا التقرير أعمال متابعة مؤتمر ريو دى جانيرو.

٤ - مجلس الوصاية

٥٣ - يتألف مجلس الوصاية، وفقا للمادة ٨٦ من الميثاق، من خمس دول أعضاء (الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية). وبموجب أحكام المادتين ٨٣ و ٨٧ من الميثاق، فإن مهمة مجلس الوصاية هي مساعدة مجلس الأمن أو الجمعية العامة على الاضطلاع بمسؤولياتهما بخصوص النظام الدولي للوصاية. ويضطلع مجلس الوصاية بمسؤولياته، منذ ما يزيد على ٤٥ سنة، فيقوم باستعراض الحالة في الأقاليم المشمولة بالوصاية، وإيفاد بعثات زائرة بصورة دورية الى تلك الأقاليم. وفي هذا العام، لم يعد تحت الوصاية إلا إقليم بالاو، بموجب اتفاق الوصاية لعام ١٩٤٧.

٥٤ - وقد لاحظ مجلس الوصاية، في دورته الستين المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٣، أن قيادات بالاو ترغب في إنهاء الوصاية في تاريخ مبكر ومن ثم قررت إجراء استفتاء - هو الاستفتاء الثامن - بشأن اتفاق الارتباط الحر مع الولايات المتحدة الامريكية. وقد أجل الاستفتاء، الذي كان من المقرر أصلا اجراؤه في تموز/يوليه ١٩٩٣، والموعد المقرر له حاليا، بموجب أمر تنفيذي من رئيس بالاو، هو ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

٥ - محكمة العدل الدولية

٥٥ - شهدت محكمة العدل الدولية في لاهاي، أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة بموجب المادة ٧ من الميثاق، والهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة وفقا للمادة ٩٢ منه، زيادة واضحة في السنوات القليلة الماضية في قضايا المنازعات، بعكس الفتاوى. وفي عام ١٩٩٣ بلغ عدد القضايا المعروضة على المحكمة رقما قياسيا وهو ١٢ قضية، شملت دولا من كل منطقة من مناطق العالم تقريبا.

٥٦ - وفي فترة التقرير، حكمت المحكمة في قضيتين؛ وفي قضية ثالثة، وفي وقت قياسي ، أصدرت المحكمة أمرا بتقرير اجراءات مؤقتة للحماية، وعقدت جلسات استماع للوقائع في قضيتين اخريين. وقدمت في القضايا الاخرى دفوع كتابية ضخمة في غضون المواعيد المقررة.

٥٧ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، فصلت إحدى دوائر المحكمة في قضية "نزاع الحدود البرية والجزرية والبحرية (السلفادور/هندوراس : ونيكاراغوا بصفتها طرفا متدخلا في الدعوى)"، بعد أن نظرت في مجموعة الدفوع الكتابية والشفوية كانت من أكبر ما تقدم به أطراف في تاريخ المحكمة من حيث الأسهاب، إذ بلغت المسائل التي اشتمل عليها النزاع درجة من التشعب والتنوع كانت تبرر تماما أن يرفع بشأنها ثماني دعاوى مستقلة. ورسمت الدائرة في حكمها خط الحدود لكل قطاع من قطاعات الحدود البرية الستة المتنازع عليها. كما فصلت في الوضع القانوني للجزر الواقعة في خليج فونسيكا، والحقوق القانونية في مياه خليج فونسيكا، والمياه الكائنة خارج الخليج وأثر الحكم فيما يتعلق بالدولة المتدخلة، نيكاراغوا.

٥٨ - ونظرت المحكمة بكامل هيئتها، في نهاية آذار/مارس وبداية نيسان/ابريل ١٩٩٣، في طلب البوسنة والهرسك تقرير تدابير مؤقتة للحماية في نفس الوقت الذي رفعت فيه دعوى ضد يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود) في قضية "تطبيق اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها (البوسنة والهرسك) ضد يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود)".

٥٩ - وما أن حانت الفرصة بعد أن تلقت المحكمة الطلب - ورفضت طلبا بالتأجيل - حتى عقدت جلسة استماع، قدم فيها كلا الطرفين ملاحظاتهما. وبعد اسبوع ، أي في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣، أصدرت المحكمة أمرا طلبت فيه من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) "أن تتخذ [...] فورا جميع التدابير التي يسعها اتخاذها لمنع ارتكاب جريمة إبادة الأجناس". كما أمرت المحكمة الطرفين بأن يكفلا

عدم اتخاذ أي اجراء "قد يؤدي الى تفاقم أو توسيع نطاق النزاع القائم بشأن منع جريمة إبادة الأجناس أو المعاقبة عليها، أو بجعله أكثر استعصاء على الحل". وحدد رئيس المحكمة في أمر آخر المواعيد الزمنية للمرافعات الكتابية اللاحقة في موضوع الدعوى.

٦٠ - وفي أواخر آب/اغسطس ١٩٩٣ عقدت المحكمة جلسات استماع بشأن طلب ثان مقدم من البوسنة والهرسك وطلب مقدم من يوغوسلافيا لتقرير تدابير مؤقتة في القضية ذاتها.

٦١ - وعقدت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ جلسات استماع في قضية "تعيين الحدود البحرية في المنطقة الواقعة بين غرينلاند وجان ماين" (الدانمرك ضد النرويج). وأصدرت المحكمة حكما في وقائع الدعوى في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣، لاحظت فيه أن منطقتي الجرف القاري ومصائد الأسماك هما، لأغراض تعيين الحدود، منطقتان مستقلتان ومتميزتان من حيث المفهوم. غير أنها لاحظت أن مهمة المحكمة، بموجب القانون المعمول به في تعيين حدود هذه المنطقة أو تلك، هي التوصل الى "حل منصف". وقسمت المحكمة، في حكمها، القطاع الذي تتداخل بشأنه المطالبات الى ثلاث مناطق، ورسمت خط الحدود لكل منطقة من هذه المناطق.

٦٢ - وكان يوم النطق بالحكم في هذه القضية هو أيضا يوم افتتاح الجلسات في قضية "النزاع الاقليمي (الجماهيرية العربية الليبية/تشاد)"، التي رفعتها الجماهيرية العربية الليبية وتشاد الى المحكمة بمقتضى اتفاق خاص. وبعد جلسات استغرقت خمسة أسابيع تتداول المحكمة حاليا لإصدار حكم في القضية.

٦٣ - وثمة قضايا جديدة يحفل بها كالعادة جدول الدعاوى. والقضايا المدرجة على جدول المحكمة خلال عام ١٩٩٣، خلاف المشار اليها أعلاه، هي ما يلي:

(أ) الحادث الجوي في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٨ (جمهورية إيران الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية).

(ب) بعض أراضي الفوسفات في ناورو (ناورو ضد استراليا).

(ج) تيمور الشرقية (البرتغال ضد استراليا).

(د) تعيين الحدود البحرية بين غينيا - بيساو والسنغال.

(هـ) تعيين الحدود البحرية، والمسائل الاقليمية بين قطر والبحرين.

(و) مسائل تفسير وتطبيق اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ الناشئة عن الحادث الجوي في لوكربي (الجماهيرية العربية الليبية ضد المملكة المتحدة).

(ز) مسائل تفسير وتطبيق اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ الناشئة عن الحادث الجوي في لوكربي (الجماهيرية العربية الليبية ضد الولايات المتحدة الأمريكية).

(ح) منصات النفط (جمهورية إيران الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية).

(ط) مشروع غابسيكوفو - ناغيماروس (هنغاريا/سلوفاكيا).

٦٤ - إن ظهور قضايا ذات أهمية كبيرة من الناحيتين السياسية والقانونية على السواء، إنما يدل على أن المحكمة لا تعنى بتسوية المسائل القانونية، فحسب، بل هي أيضا جزء لا يتجزأ من جهود الأمم المتحدة لإحلال السلم. ومن هذا المنظور، يعتبر اختصاص المحكمة في النظر في المنازعات واختصاصها في إصدار الفتاوى مكملين أحدهما للآخر. وقد كان دور المحكمة كعنصر هام في جهاز صنع السلم في الأمم المتحدة ككل هو الذي حدا بي أن أوصي في تقريري "خطة للسلام" بأن يسمح للأمين العام بأن يستفيد من اختصاص المحكمة في إصدار الفتاوى.

٦٥ - وبموجب الفقرة ١ من المادة ٢٦ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، أنشئت دائرة للمسائل البيئية مؤلفة من سبعة أعضاء. وقد انتخب أعضاء الدائرة بالاقتراع السري لفترة أولية طولها ستة أشهر تبدأ في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٣.

٦٦ - وثمة ميل الآن الى الإكثار من المحاكم الدولية: فهناك، على سبيل المثال، مقترحات بإنشاء محاكم اقليمية مختلفة، ومحاكم لتناول المسائل البيئية، وقضايا حقوق الإنسان، وقانون البحار. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن من السمات الأساسية للقانون الدولي أنه نظام واحد وعالمي. وبناء عليه، فإنه إذا ما أريد إنشاء محاكم متخصصة، فقد يلزم انشاء نظام موحد لإحالة المسائل القانونية الى الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة.

٦ - الأمانة العامة

٦٧ - ستواصل الأمانة العامة مواجهة التحدي المتمثل في تقوية قدرة المنظمة على ادارة الـ ٢٩ بعثة من بعثات حفظ السلم والبعثات الميدانية الاخرى. وقد اتخذت بالفعل اجراءات لوضع تعريف أوضح لمسؤوليات ادارة الشؤون السياسية وادارة عمليات حفظ السلم فيما يتعلق بهذه العمليات. وسيشتمل الجهد المستمر خلال العام القادم على تعزيز أنشطة التخطيط عن طريق زيادة التنسيق فيما بين الادارات وتحسين تخطيط الميزانية والعمليات المالية وتنشيط هياكل مراجعة الحسابات والتحقيق وتقييم البرامج،

مع الأخذ بخطة توظيف شاملة وكفالة أمن وسلامة الموظفين في الميدان. وستبذل الجهود لاستنباط وسائل أكثر توحيدا ومنهجية وسرعة وفعالية من حيث التكلفة فيما يتصل بالتخطيط لعمليات حفظ السلم والشروع فيها وادارتها وانهائها في بيئة متغيرة.

٦٨ - وقد أجريت تحسينات ملموسة بإدخال نظم محوسبة جديدة في عملية تجهيز الميزانية والحسابات والمشتريات ومراقبة المخزون، على الصعيد الميداني؛ وزيادة تفويض السلطة الادارية الى البعثات؛ وتهيئة خدمة دعم متكاملة في الميدان من أجل تيسير الربط بين العناصر العسكرية والمدنية؛ ووضع اجراءات جديدة لتدبير الموظفين للبعثات الميدانية والتدريب ذي الصلة بالميدان.

٦٩ - وبالنظر الى الأعباء غير العادية التي يلقيها على عاتق المنظمة ذلك العدد الكبير من الطلبات الذي يدعو الأمم المتحدة الى إنشاء عمليات لصنع السلم وحفظ السلم والاستمرار في هذه العمليات، وبالنظر الى أهمية إيفاد موظفين ذوي خبرة من الأمم المتحدة الى الميدان لشغل مناصب ادارية رئيسية في مجالات الادارة العامة وشؤون الموظفين والمالية والمشتريات، ستعالج على سبيل الأولوية مسألة النقص الحالي في الأعداد المتاحة للتعيين في هذه البعثات الميدانية من كبار المديرين ذوي الخبرة الملمين بسياسات الأمم المتحدة واجراءاتها.

٧٠ - لقد أشدت، في مقدمتي لهذا التقرير السنوي، بموظفي الأمم المتحدة. وإن أي محاولة لإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة لن يحالفها النجاح ما لم تأخذ في الاعتبار أهم رصيد لها وهو الموظفون. وإن إعجابي يتزايد بتفاني واقتدار موظفي الأمانة العامة. ويرجع الفضل في تمكننا من الاستمرار في أداء الأعمال اليومية للمنظمة الى التزام الموظفين في فترة التوسع وإعادة التشكيل هذه بالمثل العليا للأمم المتحدة، واستعدادهم للخدمة ساعات طويلة في ظروف عمل صعبة وقدرتهم على التكيف المرن مع ظروف جديدة متنوعة.

٧١ - وخلال هذا العام، تطوع أكثر من ٢٠٠ ١ موظف من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة للعمل في بعثات السلم التابعة للأمم المتحدة. وكثيرا ما تنطوي هذه البعثات على درجة عالية من الخطر والتوتر. وكان على العاملين الباقين في المقر القيام بكثير من المهام التي كان يضطلع بها أولئك الموظفون قبل تطوعهم، وتعين عليهم بالتالي أن يتحملوا عبئا أكبر. وإنني لأغتنم هذه الفرصة لأعرب من جديد عن التزامي بتحسين شروط الخدمة لجميع الموظفين، ولاسيما فيما يتعلق بالأمن الشخصي، والمرتبات، وفرص التطوير الوظيفي.

٧٢ - ويجب أن توفر للموظفين، سواء المنتدبون للعمل في بعثات ميدانية أو في غيرها من البرامج التي صدر بها تكليف، الأدوات اللازمة لزيادة كفاءة المنظمة وتحديثها. وانني مصمم على أن يحتل عنصر التدريب، الذي أهمل في الماضي (إذا قيس بوضعه في المنظمات الدولية الأخرى أو أجهزة الخدمة المدنية في البلدان)، المكانة التي يستحقها في الإدارة. ويتضح هذا الاهتمام في الميزانية البرنامجية المقترحة

لفترة السنتين المقبلة. وقد بدئ في برنامج شامل للتدريب على الإدارة، يستهدف تنمية القدرات القيادية والإدارية في الأمانة العامة، بسلسلة من الحلقات الدراسية في مجال الإدارة تنظم حاليا لجميع الموظفين على مستوى المديرين، ثم تشمل فيما بعد المستويات الإدارية الأخرى.

٧٣ - ويعتبر تحسين وتطوير مستوى مهارات الموظفين العاملين بالمنظمة خطوة هامة. واجتذاب المواهب والكفاءات للعمل بالمنظمة هو وسيلة أخرى لتأمين قدرتها على الاستجابة في المستقبل لتحديات حقبة التسعينات. وبالرغم من وقف التعيينات العادية الطويلة الأجل بسبب متطلبات إعادة التشكيل والتنسيق، فقد أفادت الامتحانات التنافسية الوطنية كأداة ممتازة لاختيار أفضل المواهب المتاحة في البلدان لشغل الوظائف الابتدائية في الفئة الفنية. وسيطلب من ١٩ بلدا أن تقدم مرشحين لهذه الامتحانات في عام ١٩٩٣، مقابل ١٢ بلدا في عام ١٩٩٢. وقد استثني شغل الوظائف المخصصة لهذه الامتحانات من الوقف المؤقت للتعيينات.

٧٤ - وانني اعتزم العمل على تحسين التوزيع الجغرافي للوظائف وأن أعمل أيضا على إدخال مواهب جديدة في المنظمة. وهذه اعتبارات هامة لتحقيق الكفاءة في إدارة الموارد البشرية للأمم المتحدة. وبنفس الدرجة من الأهمية، علينا أن نكفل للرجل والمرأة ظروف عمل متساوية.

٧٥ - وثمة جهد كبير حاليا للنهوض بمكانة المرأة في المنظمة، ولاسيما في الوظائف العليا. ومع التسليم بأن هذه عملية طويلة الأجل، فإن هذه السياسة قد بدأت بالفعل تؤتي نتائج ملموسة. وكجزء مهم من هذا الجهد العام، أصدرت خلال السنة الماضية مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالمضايقة الجنسية. كما يلزم إعداد إجراءات مشرّفة وعادلة لإنهاء خدمة الموظفين الذين لم يف اداؤهم بتوقعات السنوات السابقة.

٧٦ - ويشكل تدريب الموظفين، والعمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، واختيار المرشحين الأعلى مستوى من الدول الأعضاء، ثلاثة عناصر رئيسية في الجهود التي أضطلع بها لزيادة كفاءة المنظمة. إلا أنه إذا لم تظل شروط الخدمة تنافسية، فإن المنظمة ستفتقد بعضا من أفضل عناصرها.

٧٧ - وخلال عام ١٩٩٣، اتضح من العمل الذي قامت به لجنة التنسيق الإدارية أن شروط الخدمة في الأمم المتحدة آخذة في التدهور بصورة مطّردة. كما أنها أخذت تفقد قدرتها التنافسية في أسواق العمل الخارجية وكذلك بالمقارنة بالمنظمات الدولية الأخرى. وقد اعترفت الجمعية العامة ذاتها بأن مستويات المرتبات في عدد من المنظمات الدولية الأخرى خارج النظام الموحد أعلى من مستوياتها في الأمم المتحدة. ومن المفارقات أن يحدث هذا في وقت يناط فيه بموظفي الأمم المتحدة الكثير من المهام الجديدة. وبناء على طلب من لجنة التنسيق الإدارية، يجري في الوقت الحالي توجيه انتباه الدول الأعضاء ولجنة الخدمة المدنية الدولية الى هذا الأمر. ولذلك فقد قررت أن أقوم مع لجنة التنسيق الإدارية ولجنة الخدمة المدنية الدولية بدراسة سبل جعل الأجور وشروط الخدمة تنافسية. وانني آمل أن تؤدي هذه الدراسات الى قيام لجنة التنسيق الإدارية ولجنة الخدمة المدنية الدولية بتقديم توصيات محددة لتحسين شروط الخدمة لموظفي

الأمم المتحدة بحلول موعد النظر الموضوعي المقبل في هذه القضايا في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة في عام ١٩٩٤.

٧٨ - وفي هذا الصدد، لابد لي أن أشدد مرة أخرى على أهمية أن تكون الخدمة المدنية الدولية متكاملة حقا ومتوازنة جغرافيا ومستقلة وعلى أعلى مستوى لكي توفر للدول الأعضاء الدعم الفعال والمتكامل. وكجزء من الجهود التي أبذلها لإعطاء الخدمة المدنية الدولية دفعة جديدة، وللمحافظة على نزاهة الموظفين واستقلاليتهم، ولتحسين الفرص الوظيفية، فإنني انظر في اتباع نهج جديد تجاه التعيين في المناصب العليا. وأنني اعتزم، آخذا في اعتباري آراء الدول الأعضاء كما تظهر في قرار الجمعية العامة ٤٧/٢١٢ باء، أن أتقدم بمقترحات بشأن هيكل المناصب العليا في المنظمة خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة في سياق تناولي لموضوع الوظائف العليا في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

٧٩ - وقد اقترن التبسيط في المجال الإداري بتقوية أدوات المراقبة الداخلية وآليات مراجعة الحسابات في عام ١٩٩٣ بناء على ما طلبته الدول الأعضاء في محافل مختلفة. ويشمل التطوير تحسين مستندات المراقبة الداخلية ومتابعة توصيات مراجعي الحسابات، سواء الخارجيين أم الداخليين، واستعراض ملاك وظائف الشعبة المسؤولة عن المراجعة الداخلية للحسابات، وتحسين تخطيط التغطية بمراجعة الحسابات. وسيؤدي تحسين أدوات المراقبة الداخلية الى تحقيق قدر أكبر من المساءلة الإدارية وهي أمر بالغ الأهمية لزيادة كفاءة المنظمة.

٨٠ - وفي آب/اغسطس ١٩٩٣ أعلنت إنشاء وظيفة جديدة بدرجة أمين عام مساعد لشؤون التفتيش والتحقيق. وسيتولى شاغل هذا المنصب رئاسة مكتب مستقل للتفتيش والتحقيق يضم مختلف الوحدات المختصة بمراجعة الحسابات والخدمات الاستشارية للإدارة، والتقييم والرصد، الموجودة حاليا ضمن إدارة شؤون الادارة والتنظيم وسيكون الأمين العام المساعد الجديد مسؤولا أمامي مباشرة وسيعمل جنبا الى جنب مع وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم. وهذا التعيين هو الخطوة الأولى نحو إنشاء وظيفة أعلى ذات صلاحيات أوسع في مجال مراجعة الحسابات والتقييم والتحقيق.

٨١ - وبتنفيذ "نظام المعلومات الإدارية المتكامل" ستتاح في مجال الرصد ومراجعة الحسابات قدرات أكبر من أي وقت مضى، وذلك باستخدام عمليات المتابعة الالكترونية في مراجعة الحسابات. ويعتبر "نظام المعلومات الادارية المتكامل" خطوة رئيسية نحو توحيد عملية الادارة وترشيدها في المنظمة بما في ذلك مراكز العمل التابعة لها. وستتوفر للمنظمة، لأول مرة، معلومات آنية شاملة مستكملة عن مواردها وعن استغلال هذه الموارد. واستخدام هذا النظام من جانب برامج ومؤسسات اخرى في منظومة الأمم المتحدة يمكن أن يؤدي أيضا الى زيادة وضوح المعلومات وتوافقها، على صعيد كافة المنظمات، مما يفضي الى التوحيد القياسي في المسائل الادارية.

٨٢ - وقد أدى تعاظم الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة كمركز للحوار الدولي المتعدد الأطراف الى زيادة الطلب على خدمات المؤتمرات في الأمانة العامة. كما أدت زيادة نشاط مجلس الأمن وهيئاته الفرعية، وانشاء عدد من الهيئات الحكومية الدولية أو هيئات الخبراء الجديدة، وتزايد ممارسة عقد اجتماعات رسمية ومشاورات غير رسمية في آن واحد، الى زيادة حجم العمل في خدمة المؤتمرات بنسبة تربو على ١٠ في المائة في عام ١٩٩٢ والى توقع زيادته أكثر من ذلك في عام ١٩٩٣. ورغم أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن الحد من أنشطة المؤتمرات، فإن عدد الاجتماعات، سواء المقررة في جدول المؤتمرات المعتمد أو غير المنظورة قد استمر في الزيادة.

٨٣ - ويواجه التحدي، قدر الاستطاعة، بتدابير ترمي الى تعزيز الانتاجية في خدمات المؤتمرات، وذلك بالدرجة الأولى عن طريق إدخال تكنولوجيا أكثر تقدما والتنسيق مع الأمانات الفنية. ومع ذلك فإن الحاجة الى احتواء تكاليف خدمة المؤتمرات قد استدعت تقليص بعض خدمات الترجمة الشفوية والوثائق.

٨٤ - ولا يعتمد على التطوير الآلي لزيادة انتاجية الفرد في خدمات المؤتمرات وحدها. إذ تمر معظم مجالات العمل بالأمانة العامة بتغييرات هامة في هذا الصدد. وثمة اعتماد أكبر على شبكة عالمية من الحواسيب والاتصالات السلكية واللاسلكية يجري تطويرها.

٨٥ - والى جانب اصلاح الممارسة الإدارية، يجري اتخاذ خطوات لتعزيز فعالية القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالمنظمة. وقد تكلمت في بياني الى الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، عند افتتاح المناقشة بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، عن الحاجة الى اعادة بناء "وحدة الهدف للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنظمة" بوصفها أحد المقاصد الرئيسية لجهودي.

٨٦ - وفي سبيل تعزيز هذا المقصد، ارتأيت تحديد الوظائف التي تضطلع بها مختلف وحدات المنظمة، وتحديد الكيفية التي يمكن للمنظمة ذاتها وللوكالات المتخصصة والمؤسسات التي تتألف منها منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بها بأقصى درجة من الفعالية. وكان جوهر استراتيجيتي الإدارية هو كفالة توزيع المسؤوليات على أساس أكثر رشدا بين المقر ومراكز الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا، وكذلك فيما بين الهياكل العالمية والإقليمية والميدانية. ومن شأن هذا أن يؤدي الى زيادة وضوح الهدف بالنسبة لكل برنامج من برامج الأمم المتحدة ويجعل التركيز الفني لكل واحد من هذه المراكز أكثر تحديدا. كما أن من شأن توضيح خطوط المسؤولية في إطار هيكل أبسط، واتخاذ خطوات لإزالة الازدواجية والتداخل، أن يؤديا الى تحسين عملية التنسيق بدرجة كبيرة.

٨٧ - وثمة مبدآن عامان يحكمان النهج الذي أتبعه في توزيع المسؤوليات بين المقر والعناصر الأخرى التي تتألف منها الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في المنظمة. ويتمثل المبدأ الأول في أن تناط بوضوح مسؤولية كل قطاع أو كل مجموعة من المسائل الداخلة في اختصاص الأمم المتحدة، قدر المستطاع، بوحدة أو كيان واحد داخل الأمانة العامة، وأن يتجمع في تلك الوحدة أو الكيان الجهد الأعظم اللازم لمعالجتها، وذلك دون

ازدواجية وكجزء من استراتيجية على نطاق المنظمة. والمطلب الثاني ذو الصلة هو أن ينظر الى توفير الدعم الفني للهيئات الحكومية الدولية المركزية باعتباره من الأنشطة ذات الأولوية بالنسبة لجميع الكيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأمم المتحدة في القطاع الخاص بكل منها، التي يجري تنسيقها من المقر. ومن الناحية الأخرى، ينبغي أن توضع قدرات المقر المتعلقة بالقضايا المشتركة بين القطاعات لا تحت تصرف الأجهزة الحكومية الدولية المركزية فحسب، بل أيضا تحت تصرف هيئات الإدارة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى في كل وكالة من الوكالات خارج المقر، كما ينبغي لها أن تساعد في توجيه مداولاتها.

٨٨ - ولدى الشروع في المرحلة الثانية من عملية إعادة التشكيل على أساس هذه المبادئ التوجيهية، أخذت بعين الاعتبار، وبدقة، الخبرات المكتسبة من المرحلة الأولى، التي بدأتها بعد أن توليت منصبي بفترة وجيزة في أوائل عام ١٩٩٢. وكان أحد العناصر الرئيسية في تلك المرحلة هو إنشاء إدارة واحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في نيويورك. وقد اعتبرت أن هذه خطوة أولى على سبيل إنشاء تعاضد جديد بين الأركان الثلاثة لعمل المقر: التنسيق وتوجيه السياسات على نطاق المنظومة، وأعمال البحوث والتحليلات والدراسات بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية العالمية الهامة، وأنشطة التعاون التقني في البلدان النامية. وكان من شأن مرحلة إعادة التشكيل الأولية تمهيد السبيل لمرحلة ثانية تضم جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالمنظمة.

٨٩ - إن عملية إعادة تشكيل هيكل العمل الذي يقوم به ما يربو على ١ ٠٠٠ شخص يعملون في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بالمقر، وفي أغلب الأحيان إعادة تشكيل هيكل المكاتب التي يعملون فيها، قد فرضت مطالب كثيرة على الموظفين. وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد أمكن لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الموحدة، أن تحقق التعاضد المثمر بين الموظفين التنفيذيين من ناحية، وموظفي البحث والتحليل من ناحية أخرى، مما أضاف رؤى وطاقات جديدة في عدد من مجالات العمل.

٩٠ - وقد قمت، في ضوء هذه التجربة، وآخذا في الاعتبار الأعمال التي قام بها فريق رفيع المستوى من المستشارين، والمناقشات التي دارت في الجمعية العامة، باتخاذ خطوات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ تشكل المرحلة الثانية من جهود الاصلاح في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة. وترتب على هذه الخطوات إنشاء ثلاث إدارات جديدة تركز، على التوالي، على تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، ودعم التنمية والخدمات الادارية.

٩١ - ونتيجة لذلك، طرأ تحسن في المقر على التوازن القائم بين هياكل الأمانة العامة في الميادين السياسية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. وأصبح للوحدات التنظيمية الآن اختصاصات جلية ومحددة، ومسؤوليات تنفيذية واضحة، كما جرى تحسين الخدمات المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية المركزية لتحقيق التكامل فيما بينها. وبالاضافة إلى ذلك، فإن هناك الآن قدرة أكبر من حيث تقديم الدعم في مجال البيانات والاحصاءات من أجل رسم السياسات على الصعيدين الوطني والدولي، كما أصبح التعاون التقني أكثر تركيزا.

٩٢ - ومن شأن نقل المهام والأنشطة ذات الصلة من مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في فيينا وأمانة مجلس الأغذية العالمي في روما إلى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، في نيويورك، أن يعزز من قدرة الأمم المتحدة على تنسيق وضع السياسات وتقديم دعم فني أكثر فعالية وأفضل تنسيقا للهيئات الحكومية الدولية المركزية. وستؤدي هذه التدابير عموما إلى تحقيق نهج أكثر تكاملا إزاء التنمية.

٩٣ - إن تشتت الجوانب المختلفة للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالات التجارة والمال والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات، وهي مجالات مترابطة فيما بينها ترابطا وثيقا، أدى، لا محالة، إلى إضعاف أثر هذه الأنشطة. وسيؤدي دمج هذه الأنشطة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى القضاء على هذه التداخلات وإيجاد قاعدة أوسع نطاقا لتعزيز نوعية الدعم الفني المقدم إلى مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وكذلك إلى مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد وهيئاته الفرعية. وبالاضافة إلى ذلك، فإن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، اللذين يوجد مقرهما في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، قد وضعا تحت إدارة مشتركة. وسيؤدي ذلك إلى تيسير التعاضد بين البرنامجين كما ستنشأ عنه بعض الوفورات.

٩٤ - وقد تعين على مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في عام ١٩٩٣، أن يواجه مشكلة مزدوجة تتعلق بالجوهر وبالهيكل، وأن يحل تلك المشكلة. وتمثلت إحدى الأولويات الرئيسية في تحسين إدارة المكتب وقدرته على تلبية الطلبات الجديدة، وخاصة بالنسبة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وفي مكتب الأمم المتحدة في فيينا، يتولى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مسؤولية مواجهة المشاكل الحاسمة المتعلقة بالجريمة والمخدرات. وفي مكتب الأمم المتحدة في فيينا أيضا، يركز برنامج الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية على تقديم الدعم المباشر للحكومات من خلال أنشطة التعاون التقني والتدريب. وإنني أغتنم هذه الفرصة لأعلن مرة أخرى عن التزامي بمواصلة جعل فيينا أحد المراكز الرئيسية للأمم المتحدة.

٩٥ - وتضطلع لجنة التنسيق الإدارية بدور حاسم في تحقيق الإحساس بوحدة منظومة الأمم المتحدة ككل، لذلك فقد أوليت اهتماما خاصا لتلك اللجنة، التي أتولى رئاستها. وقد جرى خلال هذه السنة استعراض شامل لعمل تلك اللجنة وهيكلها الفرعي.

٩٦ - وفي البداية، جرى استعراض لأداء لجنة التنسيق الإدارية واتفق على مجموعة من المبادئ التوجيهية. واعتزم أن أقدم الى اللجنة للمناقشة أي برنامج أو اقتراح ذي طابع عام أو شامل للمنظومة يبدو لي أن أهميته أو مضمونه يستلزم التشاور المسبق مع الوكالات المعنية وتعاونها في وقت لاحق في أعمال المتابعة والتنفيذ. وسأبقي المجلس الاقتصادي والاجتماعي على علم تام بنتيجة هذه المشاورات.

٩٧ - أما الرؤساء التنفيذيون فقد تعهدوا، بوصفهم أعضاء في لجنة التنسيق الإدارية، بإجراء المشاورات اللازمة في إطار اللجنة لدى الشروع، بمبادرة منهم، في أية عملية يستلزم تنفيذها مساهمات من بعض أعضاء اللجنة أو جميعهم، مثل تنظيم مؤتمر دولي أو عالمي في موضوع له صلة بولايات واهتمامات عدد من منظمات الأمم المتحدة. كما وافقوا على إبلاغ هيئاتهم التداولية بأية مبادرات كبيرة وشيكة في نطاق منظومة الأمم المتحدة تكون ذات أهمية خاصة لمنظماتهم أو يتوقع أن تشترك فيها منظماتهم.

٩٨ - وقد قل الى حد كبير تعقد الهياكل الفرعية للجنة التنسيق الإدارية. وتتمحور الهياكل الجديدة للجنة حول لجنتين استشاريتين - اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية، واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية - واللجنة الجديدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة. وستوفر الهياكل الجديدة محفلا يمكن في إطاره أن تناقش بصورة منسقة السياسة التي تمس جوانب إدارة الموارد البشرية والمالية على نطاق المنظومة. كما ستتيح هذه الهياكل قيام تفاعل أوثق بين السياسات والعمليات. وهي تعكس أهمية مفهوم التنمية المستدامة كإطار لتحقيق التكامل في أنشطة المنظومة.

٩٩ - وانني مقتنع بأن الالتزامات التي أجملتها، والروح الجديدة التي تسود لجنة التنسيق الادارية والاصلاحات المحددة التي أدخلت، ستعزز بدرجة كبيرة التعاون بين الوكالات في دعم التنمية.

١٠٠ - وفي الوقت ذاته، لابد لي أن أذكّر الدول الأعضاء بأنها هي أيضا تتحمل مسؤولية المساعدة في تحسين التنسيق داخل المنظومة. ويجب أن تمارس هذه المسؤوليات على صعيدين. أولا، على صعيد الهيئات الحكومية الدولية المركزية داخل الأمم المتحدة ذاتها، يجب على الدول الأعضاء أن تضع استراتيجيات وسياسات على نطاق المنظومة وأن توفر مبادئ توجيهية فعالة لعمل الأمانات الممثلة في لجنة التنسيق الإدارية. ويتصل بهذا الموضوع ما سبق أن أبديته من ملاحظات بشأن اصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٠١ - ثانيا، يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ مواقف مترابطة متسقة داخل هيئات إدارة المنظمات المختلفة. ومن الأمثلة الصارخة على أنها لم تفعل ذلك حتى الآن استمرار وجود اختلافات في شروط الخدمة التي اعتمدتها الدول الأعضاء للموظفين الدوليين الذين يعملون في مؤسسات بريتون وودز من ناحية، وبقية المنظومة من ناحية أخرى. وتوجد أمثلة أخرى على تباين توجهات السياسة يمكن ملاحظتها في كامل نطاق القضايا الموضوعية والتنفيذية المعروضة على مختلف هيئات الإدارة. ولجنة التنسيق الإدارية مستعدة للقيام بالدور المطلوب منها للمساعدة في التغلب على هذه الاختلافات وفي اعتماد مواقف متعاضدة فيما يتعلق بالسياسات في جميع أنحاء المنظومة.

باء - المكاتب المؤقتة

١٠٢ - لقد تعهدت في تقريري السنوي السابق على تركيز الاهتمام على الأنشطة المضطلع بها في الميدان وبإضفاء مزيد من الطابع الموحد على تواجد الأمم المتحدة على المستوى القطري. وقد أنشأت مكاتب مؤقتة في أرمينيا وأذربيجان وأوزبكستان وأوكرانيا وبيلاروس وجورجيا وكازاخستان. وكان هدفي هو إيجاد نهج متكامل لتوفير الخدمات التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدمها، وتنسيق الأنشطة المشتركة بين الوكالات تلبية لاحتياجات الدول الأعضاء. وتجري حاليا مشاورات بشأن إنشاء مكاتب متكاملة في إريتريا والاتحاد الروسي وكمبوديا.

١٠٣ - وتهدف هذه التدابير إلى تيسير استعانة الدول الأعضاء بمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما الدول المستقلة حديثا، وغيرها من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، والتي ترغب في الحصول على مساعدتها في مختلف مجالات النشاط. وهي تهدف كذلك إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة على نحو ملائم للاحتياجات المحددة لهذه البلدان في الميادين الاجتماعية - الاقتصادية، والبيئية، والسياسية، والإنسانية.

١٠٤ - وقد بدأت المكاتب المؤقتة بالفعل في القيام بدور فعال في الاستجابة لاحتياجات الحكومات المضيفة، سواء في مجال الأنشطة الإنمائية أو في دعم عملية التحول التي تمر بها هذه البلدان. وقد يسرت المكاتب المؤقتة القيام بالأنشطة الإنسانية وأنشطة الإغاثة الطارئة التي تضطلع بها المنظمة. وفي تلك البلدان، التي أسندت إلىّ فيها مهمة المساعدة في حل نزاعات فعلية أو محتملة، كان للمكاتب المؤقتة أهميتها العظمى كقناة للاتصال مع الحكومات المعنية وكأداة لنشر المعلومات عن الأمم المتحدة.

١٠٥ - ونجحت المكاتب المؤقتة، في قيامها بجميع هذه الأنشطة، في تعزيز صورة الأمم المتحدة كمنظومة متكاملة يمكن للأجزاء المكوّنة لها أن تعمل معا، بدعم من الحكومات المضيفة، استجابة للاحتياجات الخاصة والعاجلة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد تحقق ذلك بفضل التعاون التام والمساعدة اللذين قدمتهما الصناديق والبرامج والمكاتب التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد رحبت لجنة التنسيق الادارية بالقرار الذي اتخذته بالعمل من أجل إضفاء مزيد من الطابع الموحد على الوجود الميداني. وقد أبدى ممثلو بعض الوكالات المتخصصة، التي لم تشارك بعد في هذه الترتيبات، رغبة في الانضمام إليها.

١٠٦ - وفي سبيل ابتكار نموذج جديد لتمثيل الأمم المتحدة في هذه البلدان، لا أعتزم الإخلال بآليات التنسيق القائمة أو استبدالها. وعلى العكس من ذلك، فإننا نعتزم البناء على ما سبق تحقيقه بالفعل. وإنني أعتزم أن أطبق على بلدان أخرى، حسب الاقتضاء، النهج الذي بدأ يتشكل في البلدان التي أنشئت فيها المكاتب المؤقتة. وهدفي هو إنشاء تواجد موحد أكثر فعالية للأمم المتحدة على المستوى القطري.

جيم - ضمان توفر قاعدة مالية ملائمة

١٠٧ - من المتوقع للمنظمة أن تواجه عقبات مالية كبيرة بحلول خريف ١٩٩٣، وذلك من جراء اقتران الصعوبات المستمرة التي تواجه عددا من الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية مع مستوى الانفاق الذي لم يسبق له مثيل فيما يتعلق بالأنشطة المأذون بها (انظر الشكل ٤).

١٠٨ - وقد أدى النمو الذي لم يسبق له مثيل في الطلب على الخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة إلى تحميل الموارد المالية أعباء فوق الطاقة بشكل حرج للغاية. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، بلغت الاشتراكات المقررة المستحقة السداد من الدول الأعضاء، بأرقام مقربة ١,٦ بليون دولار للميزانية العادية. ومن المتوقع أن تزداد تكاليف بعثات حفظ السلم من ١,٤ بليون دولار إلى ما يقدر بمبلغ ٣,٦ بليون دولار بنهاية عام ١٩٩٣ (انظر الشكل ٥).

١٠٩ - وأجد لزاما عليّ أن أعلن مع بالغ القلق وشديد الأسف أنه نظرا لعدم قيام عدد كبير من الدول الأعضاء بسداد الاشتراكات المقررة عليها، فإن حالة التدفقات النقدية، سواء فيما يتعلق بالميزانية العادية أو بعمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة، لا تزال حرجة. وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل الأنصبة المقررة عليها في الميزانية العادية وعمليات حفظ السلم، سبع دول فقط.

١١٠ - وفي حالة استمرار هذا النمط، ستكون الميزانية العادية بحاجة إلى الاقتراض على الصعيد الداخلي من الصناديق الأخرى ابتداء من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقد تعرضت عمليات كثيرة من عمليات حفظ السلم لحالات نقص حادة في النقد. وبغية التمكن من مواجهة احتياجات هذه العمليات، ستكون هناك حاجة إلى سلف مؤقتة من الصندوق الاحتياطي لحفظ السلم الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب القرار ٢١٧/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وقد تعين على المنظمة، بغية الوفاء بمختلف التزاماتها الأخرى، بما في ذلك دفع المرتبات، أن تلجأ إلى مجموعة متنوعة من التدابير القصيرة الأجل مثل الاقتراض من الصناديق التي يتوافر فيها رصيد نقدي.

١١١ - وستنظر الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وهي تنطوي على نمو طفيف مقترح بنسبة ١ في المائة في مستوى الموارد، وهو يتعلق أساسا بمجالات الدبلوماسية الوقائية، وعمليات السلم، وبناء السلم، وحقوق الإنسان، وتنسيق المساعدة الإنسانية. وهذه الميزانية البرنامجية تعكس اهتمام الدول الأعضاء بتعزيز هذه الأنشطة. وإنني آمل في أن تتوصل جميع الدول الأعضاء إلى اتفاق عام بشأن هذه الميزانية البرنامجية وفي أن تعتمدها بتوافق الآراء على نحو ما فعلت بالنسبة للعديد من الميزانيات السابقة لفترات السنتين.

١١٢ - وفي ٢ آب/أغسطس ١٩٩٣، ولما كان مجموع الاحتياطيات النقدية كافيا لأقل من شهرين فقط من العمليات، قررت أن أبعث برسالة عاجلة إلى رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجلس الأمن وإلى

جميع الدول الأعضاء التي عليها اشتراكات غير مسددة، موضحا خطورة الحالة المالية. وذكرت أن الحالة المالية بالغة الخطورة لدرجة أنها تهدد قدرة المنظمة على تمويل أي مهام جديدة، بل إن العمليات القائمة ستكون معرضة للخطر. وفي ٢٦ آب/أغسطس، أبلغت اللجنة الخامسة بأن حالة التدفقات النقدية للمنظمة بلغت حدا من الخطورة اضطرني إلى اتخاذ تدابير للاقتصاد تؤثر على خدمات المؤتمرات، بما في ذلك توفير الخدمات لمجلس الأمن والجمعية العامة ولجانهما وهيئاتهما الفرعية. وأوضحت على وجه التحديد أنه، باستثناء حالات الطوارئ، لن يتسنى توفير الخدمات للاجتماعات في الفترات المسائية أو أثناء الليل أو خلال عطلات نهاية الاسبوع. ونبهت أيضا إلى أنه ما لم يطرأ تحسن على الحالة فسوف تتخذ تدابير اقتصاد أخرى.

١١٣ - وبناء على طلب مني، قامت مؤسسة فورد بدعوة فريق خبراء استشاري دولي مستقل للاجتماع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ لدراسة مسألة تمويل الأمم المتحدة، بغية إيجاد قاعدة مالية مأمونة للمنظمة على المدى الطويل. واجتمع الفريق ثلاث مرات في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ونشر تقريره المعنون "التمويل اللازم لتحقيق فعالية الأمم المتحدة"، في شباط/فبراير ١٩٩٣. وهو تقرير شامل ويتضمن الكثير من التوصيات القيمة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن بالغ شكري وتقديري لرئيس الفريق وأعضائه لما قاموا به من عمل، وأيضا لمؤسسة فورد لرعايتها لهذا العمل. وقد بعثت بالتقرير إلى الدول الأعضاء، وإنني أحيله أيضا إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيه في دورتها الثامنة والأربعين.

١١٤ - وعلى الرغم من هذه الظروف غير المواتية، التي تعزى جزئيا، في واقع الأمر، إلى الحالة النقدية المثقلة، فقد واصلت الإدارة جهودها الرامية إلى تعزيز انتاجيتها. وتعكس بقية هذا التقرير ما حققته الأمم المتحدة من زيادة في الإنتاجية خلال العام المنصرم.

دال - الإعداد للذكرى السنوية الخمسين

١١٥ - عقدت اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، المشكلة بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٦/٤٧٢، المؤرخ ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣، خمس جلسات. وتم بتوافق الآراء التوصل الى اتفاق بشأن موضوع للاحتفال بالذكرى السنوية هو: "نحن شعوب الأمم المتحدة ... متحدون من أجل عالم أفضل". وأنشأت اللجنة التحضيرية أيضا فريقا عاملا لإعداد إعلان رسمي للاحتفال بهذه المناسبة.

١١٦ - وحتى الآن، أبلغتني ١٣ دولة عضوا بأنها شكلت لجانا وطنية لدعم هذه المناسبة. وإنني أتطلع إلى تلقي تأكيدات من الدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بلجانها الوطنية. وتقوم أمانة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين بتنسيق الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية وإعداد البرامج الخاصة بها داخل المنظومة بدعم من المنظمات غير الحكومية ومن شركاء آخرين. وإنني أعتبر هذه الذكرى علامة كبيرة بارزة يتعين الاحتفاء بها ليس فقط بإقامة الاحتفالات ولكن أيضا بوضع برامج تبعث على التأمل الجاد وأخرى في مجال التثقيف والاتصال.

الشكل ١

الجمعية العامة: عدد القرارات المتخذة وبنود جدول الأعمال، ١٩٨٩ - ١٩٩٣

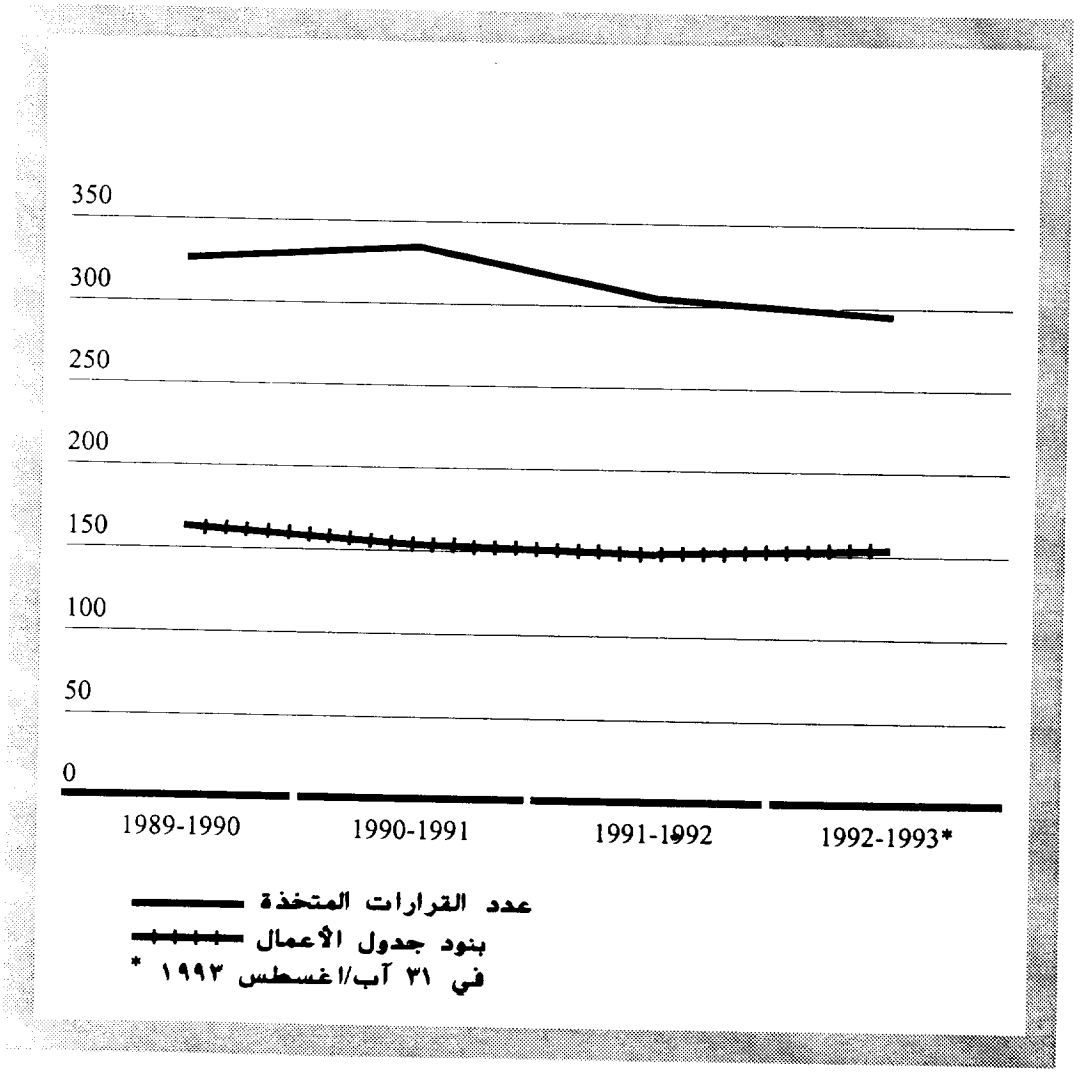

الشكل ٢

مجلس الأمن: عدد الجلسات الرسمية، والقرارات المتخذة، والبيانات التى أدلى بها الرئيس، ١٩٨٨ - ١٩٩٣

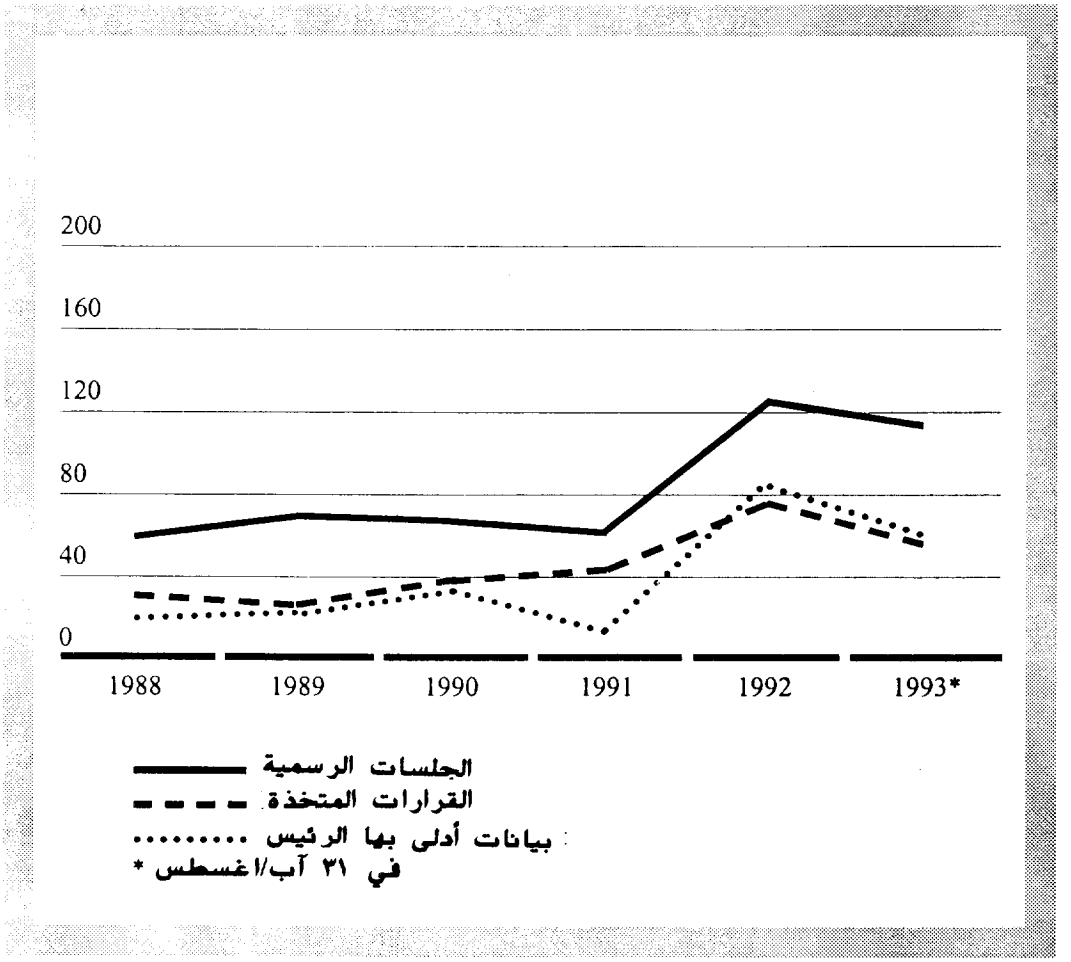

الشكل ٣

مجلس الأمن: عدد الجلسات الرسمية، والمشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته، ١٩٨٨ - ١٩٩٣

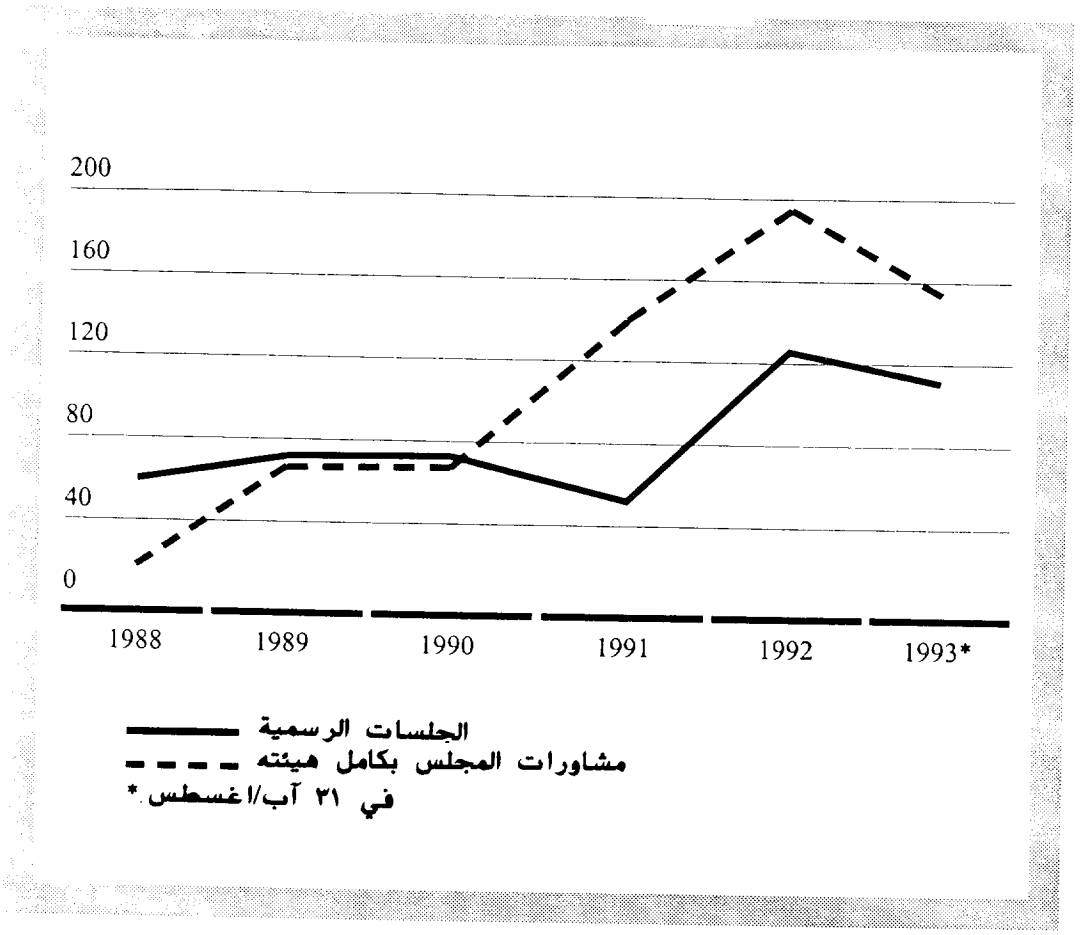

الشكل ٤

النفقات المقدرة لمنظومة الأمم المتحدة حسب القطاع،

١٩٩٢ - ١٩٩٣، جميع مصادر الأموال

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

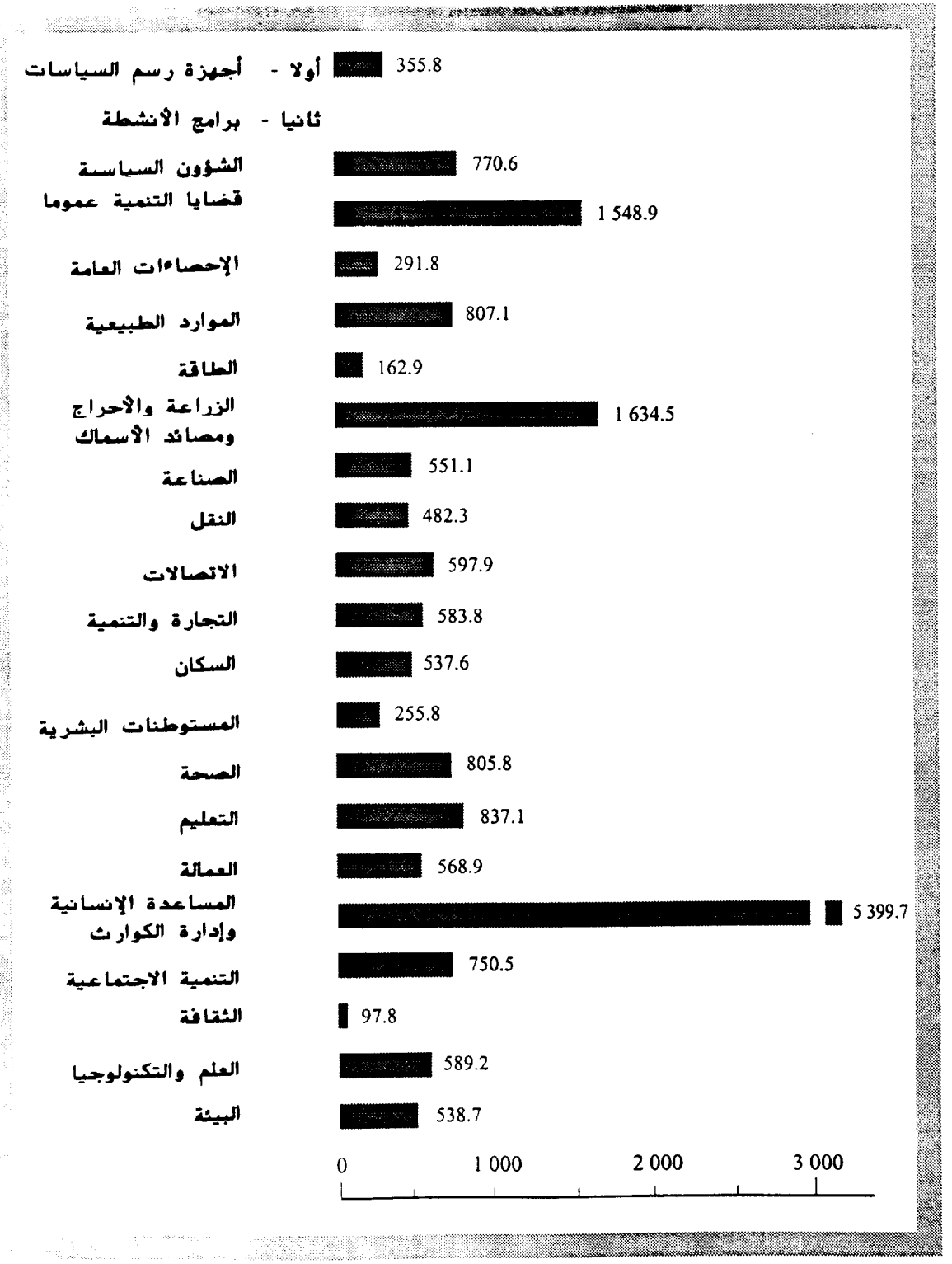

../..

93-43612

المصدر: تقرير لجنة التنسيق الادارية، المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (E/1993/84).

الشكل ٥

ملخص حالة الاشتراكات: الميزانية العادية وحفظ السلم،
في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣

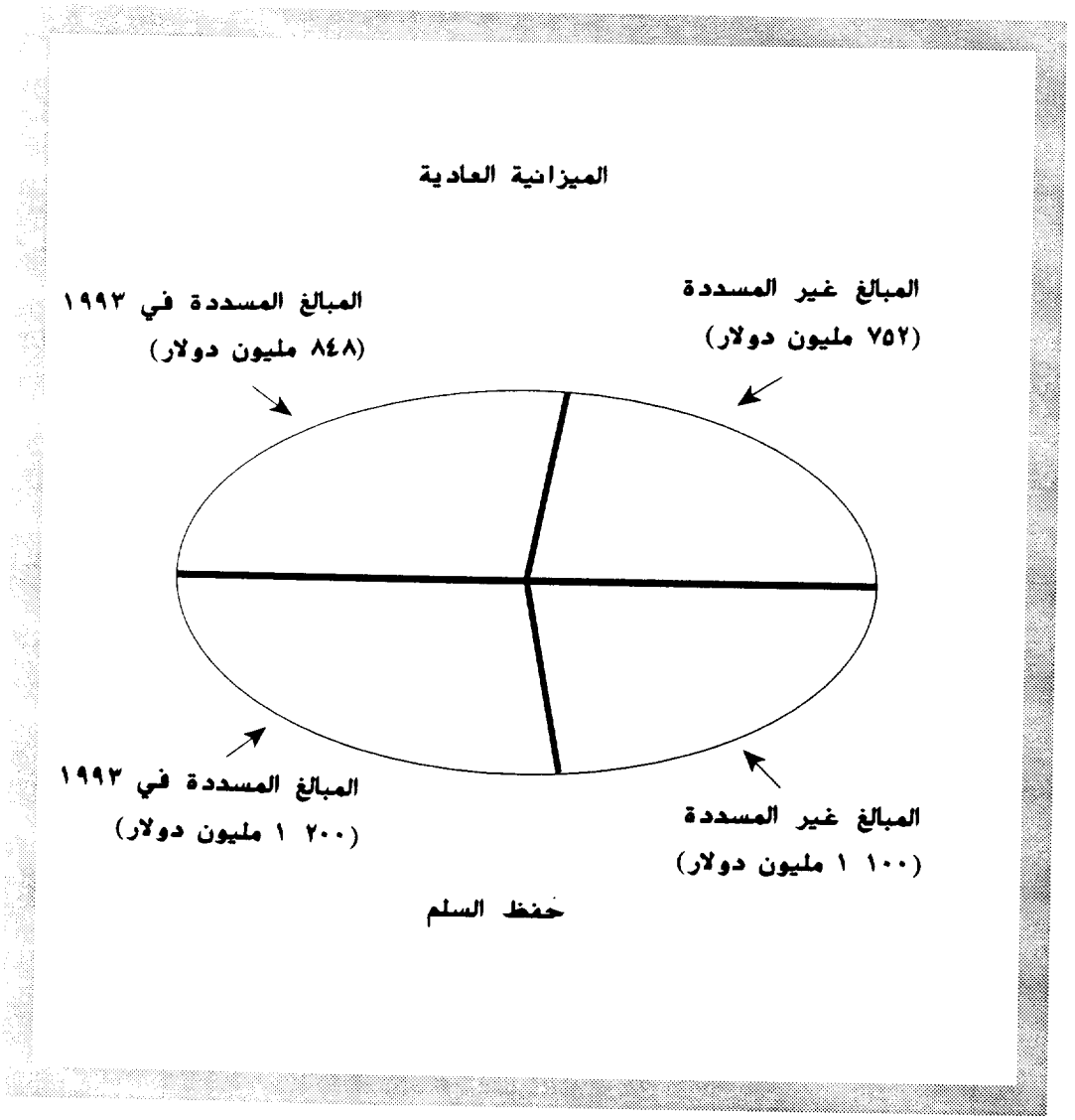

"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية..."

ميثاق الأمم المتحدة، المادة ١، الفقرة ٣

ثالثا - تطوير المجتمع العالمي

١١٧ - إن الثغرة بين أغنى بلدان العالم وأفقرها آخذة في الاتساع، ومع ذلك فإن هذه الحقيقة المروّعة تواجه باللامبالاة في معظم الأحيان. والأمم المتحدة هي الصوت الخاص الذي ينطق بلسان أفقر دول العالم. وليست هناك مهمة أعظم أو أكثر إلحاحا من إقناع كبرى الدول المتقدمة اقتصاديا بأن العالم لا يستطيع أن ينعم بالرخاء في خاتمة المطاف إذا استمرت أفقر الدول في المعاناة والانحدار.

١١٨ - لقد أثار التنافس الأيديولوجي في حقبة الحرب الباردة لدى الدول العظمى اهتماما كبيرا بالبلدان النامية، ولم تكن أسباب ذلك حميدة في كل الأحوال وإن كانت البلدان الفقيرة استطاعت الاستفادة من ذلك الاهتمام. واليوم نرى أن العالم، في أعقاب الحرب الباردة، يسلم بأهمية المنافسة؛ غير أن انتهاء الحرب الباردة أنهى المنافسة على تحقيق التنمية في العالم.

١١٩ - وكان الرأي الذي أعلنته الأمم المتحدة واضحا وهو: لا ينبغي السعي إلى تحقيق نمو الاقتصاد الكلي دون إيلاء الاعتبار الواجب لجوانب من رفاه الإنسان مثل الصحة والتعليم ومستويات الفقر ومستويات الدخل وتوزيع الدخل، والمشاركة في العملية السياسية وفي السوق. وبإيجاز، يجب أن تكون التنمية البشرية، في بعديها الاجتماعي والاقتصادي، هي محور كل جهود التنمية.

١٢٠ - وإنني أنوي أن أعرض بالتفصيل نهج الأمم المتحدة لتحقيق التنمية وذلك في "برنامج للتنمية"، وهو تقرير أولي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. ولن يكون "برنامج للتنمية" مجرد تقديم نظرية أخرى للتنمية، إذ أنه سيكون وثيقة عملية تعرض المبادئ التوجيهية لعمل الأمم المتحدة في المستقبل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وإنني أتطلع إلى إجراء مناقشة وقادة ومثمرة لهذا التقرير الأولي أثناء الدورة الثامنة والأربعين.

ألف - أنشطة التنمية العالمية

١ - إدارات الأمانة العامة في المقر

١٢١ - تقدم "إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة" الدعم الفني للمهام المركزية المتعلقة بالتنسيق ورسم السياسات، المنوطة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مستواه الرفيع، والتنسيق، والأنشطة التنفيذية، وللجنتين الثانية والثالثة للجمعية العامة، واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، ولجنة التنمية

الاجتماعية، ولجنة مركز المرأة، بالإضافة إلى مجلس الأغذية العالمي إلى أن ينتهي الاستعراض الحكومي الدولي الذي يجري بشأنه حاليا. وتقدم "إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة" خدماتها، على مستوى الخبراء، للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وعلى المستوى المشترك بين الأمانات، للجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة وهيئات فرعية أخرى للجنة التنسيق الإدارية تتناول مسائل تنفيذية وبرنامجية. وستقوم الإدارة بتنسيق مساهمات كيانات أخرى للأمانة العامة في أعمال الهيئات الحكومية الدولية المركزية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وإن كانت تستهدف أيضا توسيع قاعدة الدعم وتحسين نوعيته عن طريق الاستعانة بجميع الجهات المعنية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في المنظمة.

١٢٢ - وستساعدني "إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة" في ضمان التنفيذ الناجح لجدول أعمال القرن ٢١ وغيره من الوثائق الرئيسية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وسيحتاج الأمر إلى بذل جهود ضخمة لضمان تجلي مبادئ التنمية المستدامة بقدر كاف في السياسات الجديدة أو المعدلة، وفي التشريعات، وفي الميزانيات والهياكل البرنامجية.

١٢٣ - والمنتظر أن يؤدي نقل وظائف وأنشطة مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في فيينا وأمانة مجلس الأغذية العالمي في روما إلى هذه الإدارة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على وضع سياسات متماسكة وتوفير دعم أكثر فعالية للهيئات الحكومية الدولية المركزية. والمنتظر بوجه عام أن يؤدي ذلك إلى المساعدة على تشجيع اتباع نهج أكثر تكاملا في مجال التنمية.

١٢٤ - وبالإضافة إلى قيام الإدارة بتقديم تقارير بشأن السياسة الواجبة الاتباع في مواضيع محددة حسب المطلوب، إلى الهيئات الحكومية الدولية المعنية، فإنها ستضطلع بالمسؤولية الأولى عن إعداد تقرير سنوي من الأمين العام عن السياسة يركز على عدد مختار من المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة يتطلب عملا دوليا متضافرا. وسيستفاد في هذا التقرير من أعمال "إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات" ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والكيانات المعنية الأخرى وسيجري التنسيق بينه وبين أعمال تلك الجهات.

١٢٥ - كما طلبت إلى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة الاضطلاع بمسؤولية تنسيق الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي سيعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. ولقد أصبح هذا المؤتمر، الذي يتوافق موعد انعقاده مع الذكرى السنوية الخمسين للمنظمة، بالفعل مركز الاهتمام في كثير من المناقشات الجارية في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في إطار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي. ويجري حاليا إعداد دراسات تحضيرية لمؤتمر القمة بشأن بعض المسائل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تواجه المجتمع العالمي، ومنها:

(أ) الفقر، ومسائل الإنصاف، سواء فيما بين الدول أو في داخل الدول

(ب) البطالة، والفئات والبلدان الضعيفة، وأنماط الحرمان الاقتصادي؛

(ج) مسائل الأمن الاجتماعي وشبكات الأمان؛

(د) الهجرة وأنماط التنقل البشري والاقتصادي.

١٢٦ - وفيما يتعلق بالنهوض بالمرأة، فإن الهدف الذي أرمي إليه هو تنفيذ برنامج أقوى وأكثر توحيدا. وسيؤدي نقل شعبة النهوض بالمرأة إلى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة إلى وضع أنشطتها في التيار الرئيسي لأعمال المنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، ومن شأنه أن يساعد على دمج المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في كل جانب من جوانب أعمالنا المتعلقة بالتنمية. ولقد أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اقتراحي الداعي إلى دمج المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومن شأن ذلك أن يضفي تماسكا أكبر على جوانب السياسة والبحث والتنفيذ من جهود الأمم المتحدة في سبيل النهوض بالمرأة.

١٢٧ - وهذه التدابير مجتمعة ينبغي أن تساعد على تركيز الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، الذي سيعقد في بيجين في عام ١٩٩٥. وقد شملت الأعمال التحضيرية الأخرى لذلك المحفل العالمي الهام تقديم الدعم للأعمال التحضيرية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتنسيق مشاركة منظومة الأمم المتحدة، وإشراك منظمات غير حكومية، وبذل جهود لزيادة الوعي العام. وقامت الأمينة العامة للمؤتمر، غيرترود مونغيلا، بالفعل برحلات إلى بضع دول أعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز مرامي وأهداف المؤتمر، والتماس الدعم له على جميع المستويات.

١٢٨ - ولقد بقيت مسألة العنف الذي تتعرض له المرأة مثار قلق عميق. وكان من الخطوات الرئيسية التي اتخذت بشأن هذه المسألة وضع مشروع الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، الذي حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣ الجمعية العامة على اعتماده. والمأمول أن يتكلل هذا العمل بالنجاح في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

* * *

١٢٩ - وتتولى إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات مسؤولية رئيسية عن حفظ وتعزيز نظم المعلومات الكمية (السكان والاحصاءات) في الأمم المتحدة. وهذه الإدارة مكلفة، بالاضافة الى ذلك، بتلبية الاحتياجات الفنية للمجتمع الدولي في ميداني السياسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك فهي تقوم بدور حلقة وصل بين مختلف الإدارات والأجهزة في المقر واللجان الإقليمية.

١٣٠ - وتقوم هذه الإدارة أيضا بدور الوحدة الرائدة فيما يتعلق بالمعلومات الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وتوفر الإحصاءات لجميع جهات المنظمة. وستتعاون الإدارة في هذا الشأن تعاونا وثيقا مع مؤسسات بريتون وودز وسائر المنظمات ذات الصلة وستقيم صلة بين أنشطتها وقدرات الإنذار المبكر الجاري تطويرها في القطاعين السياسي والإنساني للمنظمة.

١٣١ - وتركز إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، منذ إنشائها في شباط/فبراير ١٩٩٣، على وضع وتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وعلى توفير قوة دفع جديدة لجمع الإحصاءات المتعلقة بالبيئة. وتقوم الإدارة أيضا بقدر هائل من الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي سيعقد في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الذي تقوم هي، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بدور أمانته. وبالإضافة إلى ذلك قدم تقريران إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣، هما "تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم" لعام ١٩٩٣ و "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" لعام ١٩٩٣. وقد كان هذان التقريران تكليلا لجهود مكثفة امتدت لما يزيد عن عام. وقد تم وضع هيكلهما ونهجهما الأساسيين تحت إشراف رئيس "إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية" السابقة.

١٣٢ - وقد اعتمدت اللجنة الإحصائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣، نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وهو أداة أساسية لتنظيم وتحليل الإحصاءات الاقتصادية. وتحقق، باعتماد نظام عام ١٩٩٣، توافق آراء دولي حول لغة مستكملة وشبه عالمية للحوار الاقتصادي فيما بين البلدان ومجموعات البلدان. كما أن هذا الإعلان جاء علامة على النجاح الذي تكللت به جهود الأمانة العامة طوال ١٠ سنوات فيما يتعلق بنظام الحسابات القومية، وهي جهود تم الاضطلاع بها في تعاون وثيق مع اللجان الإقليمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والجماعة الأوروبية وخبراء وطنيين عديدين.

١٣٣ - وتلقت الأعمال المتعلقة بالإحصاءات البيئية دفعة جديدة. وسيوفر تطوير وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكامل أدوات جديدة للرصد في هذا الميدان. وتواصل القيام بأعمال رائدة أخرى بشأن الإحصاءات المتعلقة بالجنسين، ويجري إعداد طبعة ثانية من "نساء العالم". ووضعت أولويات وخطة عمل لإجراء استعراض عالمي للأنشطة الإحصائية الدولية بقصد تحسين التعاون الدولي ووضع إحصاءات ذات بعد إقليمي معزز.

١٣٤ - وترمي الأعمال التي تقوم بها الأمانة العامة في ميدان السكان إلى تيسير أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق لجنة السكان، في صياغة توصيات متعلقة بالسياسة، وفي تقديم المساعدة والتعاون التقنيين وفي التنسيق الفني لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان السكان.

١٣٥ - وقد بحثت في عددين من "مجلة التخطيط الإنمائي" الآثار المترتبة على القانون الأوروبي الوحيد بالنسبة للبلدان غير الأعضاء في الجماعة الأوروبية، بما في ذلك الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

والبلدان النامية. وكرس عدد آخر من نفس المجلة للآثار التي ستتركها عمليات التحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في أوروبا الوسطى والشرقية على البلدان النامية.

١٣٦ - وأعدت تنبؤات اقتصادية كلية للاقتصاد العالمي للفترة ١٩٩٣-٢٠٠١، كما أعدت نماذج محاكاة بديلة فيما يتعلق بالسياسة لكي تتخذ أساسا للمناقشات المنصبة على السياسة في اجتماعات أفرقة الخبراء في أنقرة وجنيف ونيويورك.

* * *

١٣٧ - وأنشئت "إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية" بقصد زيادة التركيز في المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة وتعزيز أثرها على الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وتتكون ولاية الإدارة الجديدة من شقين. فمن ناحية، ستقوم الإدارة بالعمل كوكالة منفذة للبرامج والمشاريع المتصلة بالتنمية المؤسسية وتنمية الموارد البشرية في مجالات مثل التخطيط الإنمائي، والسياسات والهياكل الأساسية، والإدارة العامة، وتنمية القطاع الخاص وإدارة الأعمال التجارية، والإدارة المالية والمحاسبية، وتخطيط وإدارة الموارد الطبيعية والطاقة. ومن ناحية أخرى، ستكون الإدارة مركز تنسيق في مقر الأمم المتحدة لتقديم الخدمات الإدارية وتنفيذ وظائف التعاون التقني.

١٣٨ - واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ستضم الإدارة، بوصفها كيانا له استقلال شبه ذاتي، مكتب خدمات المشاريع الموجود حاليا ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان من الاعتبارات التي حدت إلى إجراء هذا التغيير رأي عبرت عنه الدول الأعضاء كثيرا، مفاده أن الموقع الحالي للمكتب ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يتمشى مع الغرض الرئيسي للبرنامج الإنمائي بوصفه آلية مركزية للتنسيق والتمويل. ومن شأن هذا التغيير أيضا أن يزيد فعالية التكاليف ويقضي على الازدواج في تقديم خدمات التعاون التقني من جانب الأمم المتحدة. كما أن ضم مكتب خدمات المشاريع إلى الأمانة العامة يتيح فرصة لنقل الأجزاء ذات الصلة من خدمات التعاون التقني والخدمات الاستشارية التي تقدمها المنظمة لكي تكون قريبة من الجهات المقصود أن تخدمها.

١٣٩ - وتركز إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية، منذ إنشائها في عام ١٩٩٣، على جوانب عملها المتعلقة بمواضيع البحث والجوانب المتعلقة بعدة قطاعات. وتولي الإدارة اهتماما خاصا لتكامل أعمالها مع أعمال المنظمة في مجال حفظ السلم والشؤون الإنسانية. وتشمل الأنشطة الجارية في هذا المجال تقديم الدعم لإدارة الانتخابات وجهود التعمير في عدد من البلدان، والأعمال المتعلقة بتحويل الهياكل الأساسية والصناعات العسكرية إلى الاستخدام في الأغراض المدنية السلمية.

١٤٠ - وتشارك الإدارة في الترتيبات الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بتكاليف الدعم، وفي المناقشات مع الوكالات المنفذة والبرنامج الإنمائي حول الطريقة التي يمكن بها صقل النظام لجعله أكثر فعالية.

١٤١ - كما أن إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية تولي اهتماما وثيقا لضمان قيامها بدور دينامي كوسيط للتعاون التقني، ولا سيما في سياق التنفيذ الوطني والنهج البرنامجي. وهي تضاعف جهودها في مجال بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز المؤسسات في البلدان النامية. وتقوم الإدارة أيضا بتنفيذ نهج متعدد القطاعات في مجال التعاون التقني وبناء المؤسسات.

٢ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٤٢ - يركز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في مجال التجارة الدولية، على المسائل المتعلقة بالآليات الواضحة الوطنية في سياق مكافحة الحمائية. ويركز الأونكتاد أيضا على ضرورة تقديم الدعم الدولي لمبادرات البلدان النامية، وذلك خصوصا عن طريق تحسين الوصول إلى الأسواق وزيادة التدفقات المالية. ولقد تناول جدول أعمال القرن ٢١ الصلة القائمة بين تدني السعر الحقيقي للسلع الأساسية وبين البيئة. فانخفاض أسعار السلع الأساسية يؤدي إلى الإفراط في الإنتاج من أجل المحافظة على إيرادات العملة الأجنبية، وهي عملية غالبا ما تؤدي بدورها إلى تدهور البيئة.

١٤٣ - وكان لمفهوم التنمية الشاملة أثر كبير على أعمال الأونكتاد. ففي حين كانت الأعمال في الماضي توجه عادة لاعتماد قرارات ومقررات، فقد أدت الإصلاحات التي اعتمدت في الدورة الثامنة للأونكتاد، المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٢، إلى زيادة دور المفاوضات. وقد عمل النهج العملي الخالي من المواجهة الذي تنطوي عليه هذه الإصلاحات، على تيسير التماس تلاقي وجهات النظر وبناء توافق الآراء. ومن ناحية أخرى، فإذا لم تعزز الفرص المتاحة للتجارة والتنمية، فإن التوترات ستتراكم وستعود إلى الصدارة مرة أخرى النهج القائمة على المواجهة.

١٤٤ - وأجرت اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات تبادلا واسع النطاق للآراء حول تنفيذ نظام الأفضليات المعمم ووافقت على أن تجري استعراضا لسياسة النظام في عام ١٩٩٥. وتشمل الاتفاقات الأخيرة التي تم التوصل إليها عن طريق مفاوضات عقدت تحت رعاية الأونكتاد، الاتفاق الدولي للسكر (آذار/مارس ١٩٩٢)، والبروتوكول الذي يمدد سريان الاتفاق الدولي المتعلق بزيت الزيتون وزيوت المائدة لعام ١٩٨٦ وتعديلاته (آذار/مارس ١٩٩٣) والاتفاقية الجديدة المتعلقة بالحقوق الامتيازية والرهون البحرية (أيار/مايو ١٩٩٣).

١٤٥ - وقد عزز الأونكتاد قدرته على مواجهة التحديات والفرص الجديدة التي نشأت من تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. وعلاوة على ذلك، فإن نقل البرامج المتصلة بالشركات عبر الوطنية وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الذي سيتم قريبا من مقر الأمم المتحدة إلى الأونكتاد، سيجعل أمانة الأونكتاد

أكثر قدرة، عن طريق تحسين تنفيذ البرامج، على تمكين لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن المختص من الهيئات الحكومية الدولية للأونكتاد، من وفاء كل منها بولايتها على نحو أكثر فعالية.

٣ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٤٦ - تضطلع القيادة الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بمسؤولية تغيير برنامجه إقرارا بأولويات جدول أعمال القرن ٢١. وقد عقدت الدورة السابعة عشرة لمجلس الادارة في أيار/مايو ١٩٩٣. وهو أول اجتماع حكومي دولي لمناقشة جدول أعمال القرن ٢١ منذ أن أقرته دورة الجمعية العامة السابعة والأربعون . وأتاحت هذه الدورة للحكومات فرصة الاتفاق على البرامج والأولويات التي تؤثر في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء.

١٤٧ - ودعما لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، دعا مجلس الادارة المديرة التنفيذية الى بذل كل جهد ممكن لتعزيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرامجه وخطته المتوسطة الأجل وتوجيهها وتكييفها حسب الاقتضاء للمساعدة في تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١. وبعد أن تلقى المجلس البرنامج الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترتي السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ و ١٩٩٤-١٩٩٥ واستعرضه بالتفصيل، لاحظ أن البرنامج سيحتاج الى المزيد من التطوير لاستيعاب التغييرات التي طلبها مؤتمر ريو دي جانيرو. وأعاد مجلس الادارة تأكيد وجوب تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بالتعاون الوثيق مع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وطلب الى المديرة التنفيذية أن تقدم الى المجلس في دورته المقبلة تقديراتها لما يتحمله برنامج الأمم المتحدة للبيئة من تكاليف التنفيذ الكامل لأجزاء جدول أعمال القرن ٢١ التي أوصى بها البرنامج على وجه التحديد. وأكد المجلس ضرورة إيلاء أولوية عالية لاحتياجات البلدان النامية.

١٤٨ - ووفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون التقني في مجال القانون البيئي والمؤسسات البيئية لحكومات ١١ بلدا افريقيا و ١٠ بلدان في آسيا والمحيط الهادئ و ٣ بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وجرى الاضطلاع بهذا العمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي والمنظمات الاقليمية. وفضلا عن ذلك، أعدت خطط واستراتيجيات بيئية وطنية في ١٤ بلدا ناميا في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وأجريت دراسات قطرية حول تكاليف وفوائد ادارة التنوع البيولوجي وحفظه في ستة بلدان ذات مواصفات بيولوجية مختلفة.

١٤٩ - ويضم نظام المعلومات البيئية الدولي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حاليا ما مجموعه ١٥٥ بلدا مشاركا. ويحتوي الدليل الدولي على ما يزيد على ٦ ٠٠٠ مصدر للمعلومات البيئية. وجرى توفير المعدات والتدريب لـ ٣٠ بلدا ناميا. وترتبط الآن قاعدة بيانات الموارد العالمية بـ ٣٠ مركزا تابعا في أنحاء العالم. ويمكّن هذا المخططين والعلماء من الوصول الى البيانات ورصد الاتجاهات ودراسة التفاعلات بين المتغيرات البيئية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والتقنيات الحاسوبية لادارة البيانات. وأنشأ النظام العالمي للرصد البيئي شبكة اقليمية للمعلومات البيئية لتشجيع تبادل المعلومات البيئية دعما لاستراتيجيات

الوقاية الجماعية أو الاجراءات العلاجية للقضايا البيئية. وأجريت الدراسات الاستقصائية الاقليمية لتحديد المعلومات المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية ومتطلبات وأنشطة ادارة المعلومات في مناطق افريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية.

١٥٠ - وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة الى سبعة بلدان، عن طريق مشاريع مشتركة مع اللجان الاقليمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لوضع خطط وطنية لمكافحة التصحر. كما قدم الدعم، بالاشتراك مع منظمات أخرى، لإقامة شبكات وآليات لحشد الاجراءات من أجل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر. وواصل مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، من خلال المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، مساعدة بلدان المنطقة السودانية الساحلية على تنفيذ خطة العمل وجمع مساعدة مالية وتقنية إضافية من الهيئات الأخرى. وفضلا عن ذلك، تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية، مثل الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي وجامعة الدول العربية، لتقديم المساعدة من خلالهما الى الدول الأعضاء فيهما من أجل تنفيذ خطة العمل.

١٥١ - ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة وثيقة مع الحكومات الافريقية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الانمائية لتنفيذ برنامج مؤتمر الوزراء الافارقة بشأن البيئة، في مجال الطاقة والأمن الغذائي، وبشأن التدابير الرامية الى تعزيز الأجهزة البيئية، ووضع خطة عمل وبرامج بيئية، والتدريب البيئي والتوعية الجماهيرية. ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة التركيز في برنامجه الارشادي على موضوع المرأة والبيئة.

١٥٢ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم الى ٢٤ مشروعا في إطار خطة العمل المتعلقة بالبيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك التمويل الأولي للأمانة التي يوجد مقرها في المكتب الاقليمي لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويجري تنفيذ تلك المشاريع بتعاون وثيق مع الحكومات واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمكاتب الاقليمية للوكالات المتخصصة ومع الوكالات الحكومية الدولية والمنظمات دون الاقليمية الأخرى.

١٥٣ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا بصورة وثيقة مع شريكيه برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي على زيادة الفعالية في تنفيذ مرفق البيئة العالمية. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بصدد تعزيز مساهماته العلمية وخدمته للفريق الاستشاري للعلم والتكنولوجيا. ويضطلع برنامج البيئة أيضا بدور نشط في تقديم المشاريع التي يمولها مرفق البيئة العالمية وفي المناقشات المتعلقة بادارة المرحلة المقبلة لمرفق البيئة العالمية وإطارها القانوني وتنظيمها.

١٥٤ - ويدل نطاق وتنوع هذه البرامج على صعوبة العمل بصورة متسقة وشاملة؛ ومن الواضح أن مستوى التكامل الذي نسعى اليه والذي تقتضيه الظروف لم يتم بلوغه بعد. غير أن جهدا كبيرا قد بذل وبدا التقدم المحرز خلال السنة الماضية جليا.

٤ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

١٥٥ - تشكل أزمة الاسكان العالمية، التي تؤثر على مئات الملايين من الأسر في المستوطنات الريفية والحضرية على السواء، والأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لمعدل التحضر الذي لم يسبق له مثيل في المناطق النامية إطارا لعمل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

١٥٦ - ويستمد التوجيه الرئيسي للسياسة العامة لأنشطة المركز من الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ التي اعتمدتها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وقد دمجت أيضا في برنامج المستوطنات البشرية بجدول أعمال القرن ٢١ . وتشجع الاستراتيجية الحكومات على الأخذ بسياسات تمكن جميع الفاعلين في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والجماعات النسائية، من الاسهام في عملية تحسين المأوى وظروف المستوطنات البشرية، وتوفير الآليات الكافية لرصد التقدم من خلال مؤشرات كمية ومؤشرات تتعلق بالسياسة العامة.

١٥٧ - وبالمثل، ركزت أنشطة الموئل في مجال البحث التطبيقي والتدريب على تحسين قدرة الحكومات، ولا سيما على الصعيد المحلي والمجتمعات ذات الدخل المنخفض، على مواجهة تحديات ادارة وتطوير المستوطنات البشرية. ولا يقل عن ذلك أهمية تحديد الخيارات التكنولوجية المنخفضة التكاليف والسليمة بيئيا من أجل البنية الأساسية للمستوطنات البشرية وخدماتها. ونظرا الى أن الموئل يلبي بصورة مباشرة الحاجة الملحة الى تقديم مساهمة مبكرة لاستمرار أنشطة الاغاثة والانعاش والتنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، فقد اضطلع أيضا بدور بارز خلال السنة في الجهود المتعلقة بالمستوطنات البشرية والانعاش في أفغانستان وكمبوديا.

١٥٨ - ويعتبر قرار الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين بعقد مؤتمر ثان للأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢) في عام ١٩٩٦ اعترافا واضحا بالحاجة الى قيام المجتمع الدولي بعمل متضافر جديد لمعالجة قضايا تطوير المستوطنات البشرية المناسبة بيئيا في عالم يسير في اتجاه التحضر السريع. وسيضطلع الموئل، الذي سيقدم خدمات الأمانة الى المؤتمر، بمسؤولية رئيسية من أجل إنجاح المؤتمر، بالتعاون مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة.

باء - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

١٥٩ - تجري مناقشات بشأن اصلاح الأنشطة التنفيذية في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٨٩. وفي عام ١٩٩٢، وفي خطوة هامة الى الأمام، اعادت الجمعية العامة، في القرار ١٩٩/٤٧، تأكيد الحاجة الى الاصلاح في ميدان الأنشطة الانمائية. وأكدت أيضا أن التنمية مسؤولية مشتركة. وحثت الجمعية العامة البلدان المتقدمة النمو على زيادة المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها، وأكدت أن الحكومات المتلقية تقع عليها المسؤولية الأولى عن القيام، على أساس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية،

بتنسيق كافة أنواع المساعدة الخارجية. واحتوى القرار ١٩٩/٤٧ أيضا على مبادئ توجيهية هامة بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في التنمية. وتتيح مذكرة الاستراتيجية القطرية، التي طلبها القرار فرصة كبرى لتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة بأكملها لأولويات حكومات البلدان النامية. ويعتبر النهج البرنامجي سمة هامة أخرى للقرار ١٩٩/٤٧ وسيضطلع بدور رئيسي في كفالة الاستجابات المنطقية والمتكاملة من جانب المانحين للأولويات الانمائية الحكومية على المستوى القطاعي والمشترك بين القطاعات. وبموجب القرار ١٩٩/٤٧، فإن المطلوب من الأمم المتحدة هو أن تساعد الحكومات على تحقيق الاعتماد على الذات في إدارة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

١ - برامج التعاون التقني التي تضطلع بها الأمانة العامة للأمم المتحدة

١٦٠ - في عام ١٩٩٢ ، كان لدى إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة آنذاك ٩١٨ مشروعا من مشاريع التعاون التقني قيد التنفيذ، مع أداء أعمال يبلغ مجموع تكلفتها ١٤١ مليون دولار، في مقابل اعتمادات ميزانية السنة الحالية البالغة ١٨٥ مليون دولار. ويتألف برنامج عمل الادارة من إسداء المشورة وتقديم المساعدة الى البلدان النامية في مجال تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، وتوفير الخبرة الفنية فيما يتعلق بسياسات الطاقة، ومشاريع الموارد المائية، والموارد المعدنية، ورسم الخرائط، والاستشعار عن بعد، والعمل في مجال اقامة البنية الأساسية، والادارة العامة والمالية العامة، والاحصاء، والسياسات السكانية، والشركات عبر الوطنية، بالاضافة الى خدمات الدعم المقدمة الى وكالات إنمائية أخرى. واشتركت الادارة أيضا في برامج ذات صلة بالفكرة القائلة بأن التقدم السياسي والتنمية الاقتصادية لا ينفصمان ويتعين السعي لتحقيقهما بصورة متزامنة.

١٦١ - وبذل جهد كبير لتقديم المساعدة للانتخابات الوطنية التي أجريت في أنغولا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وانصب هذا الجهد على تنسيق المساعدة الأجنبية وعلى الدعم السوقي. وأوفدت بعثات أخرى للإشراف على الانتخابات التي أجريت في اثيوبيا وألبانيا ومالي وموزامبيق. وأوفدت أيضا بعثات لتقديم المشورة والمساعدة للتحضير للانتخابات في أوغندا ورواندا والسلفادور وليسوتو. وفي هذا المجال عملت الإدارة، واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ إدارة دعم التنمية والخدمات الادارية، بصورة وثيقة مع وحدة المساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية.

١٦٢ - وتولت إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع لجنة بيجين لتسخير العلم والتكنولوجيا، تنظيم حلقة دراسية بشأن نظم المعلومات الحضرية وتطبيقاتها في البلدان النامية في بيجين في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢. وتمثل الغرض من الحلقة الدراسية في توفير محفل لمناقشة ونشر التقنيات الحالية والمحسنة في هذا الميدان.

١٦٣ - وقدمت الادارة خدمات الامانة وورقات معلومات أساسية تقنية الى مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني بتوحيد الأسماء الجغرافية. وقامت الادارة، بالتعاون مع شركة السواتل المخصصة لرصد الأرض والجمعية الدولية للتصوير المعياري والاستشعار عن بعد بتنظيم حلقة دراسية لمدة أسبوعين عن التصوير المعياري والاستشعار عن بعد، لصالح البلدان النامية.

١٦٤ - ولقد تابعت باهتمام وقلق شديدين مسألة التنمية الافريقية وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٤٦/١٥١، بصيغته المستكملة في برنامج العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا. وكانت أهداف وأنشطة البرنامج الجديد أساسية بالنسبة لبرنامج عمل مكتب المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا في عام ١٩٩٢. وبغية إسداء المشورة لي ومساعدتي في هذا العمل، قمت بتعيين فريق من الشخصيات الرفيعة المستوى. وقد اشتركت شخصيا في اجتماعات الفريق في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وفي روما في أيار/مايو ١٩٩٣ . وأشعر بالامتنان الشديد لأعضاء الفريق لمساهمتهم القيمة المستمرة.

١٦٥ - ونظمت إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، حلقة عمل أقاليمية عن دور المرأة في البيئة والتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في بيجين. وقد ضمت الحلقة ١٢٠ مشتركا وجرى وضع ما يزيد على ٨٠ اقتراحا بمشاريع نماذج أولية. واعتبرت حلقة العمل هذه بمثابة حلقة وصل رئيسية بين مؤتمر ريو دي جانيرو والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥. ونظمت الادارة أيضا، بالتعاون مع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، حلقة عمل اقليمية عن الوحدات النموذجية التدريبية المتعلقة بالمرأة والامداد بالمياه والمرافق الصحية، عقدت في تايلند في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وجاءت في أعقاب حلقة عمل مماثلة عقدت في زامبيا في عام ١٩٩١. واستجابت الادارة أيضا للطلبات المتعلقة بانشاء قواعد بيانات وطنية ووضع تقارير من أجل مؤتمر عام ١٩٩٥.

٢ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة

١٦٦ - في عام ١٩٩٢، تعاونت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في الاضطلاع ببرامج فيما يزيد على ١٣٠ بلدا. وبالإضافة إلى ذلك، وسّعت اليونيسيف نطاق البرامج التي تضطلع بها لدعم وسط وشرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وفقا لما قرره مجلس الإدارة. وبلغ مجموع النفقات البرنامجية ٧٤٤ مليون دولار في عام ١٩٩٢. وقد أنفق من هذا المبلغ ٣١ في المائة على صحة الطفل، بما في ذلك برنامج التحصين الموسع والعلاج بالإماهة النموية؛ و ٢٢ في المائة على برامج الطوارئ؛ و ١٥ في المائة على التخطيط والدعوة والدعم الأولي؛ و ١١ في المائة على توفير المياه والمرافق الصحية؛ و ١٠ في المائة على التعليم، بما في ذلك نمو صغار الأطفال؛ و ٧ في المائة على التنمية المجتمعية وبرامج المرأة والأطفال الذين يعيشون ظروفا قاسية؛ و ٤ في المائة على التغذية والأمن الغذائي للأسر المعيشية.

١٦٧ - وكانت النسبة الغالبة في النفقات الإجمالية لليونيسيف في عام ١٩٩٢ لأنشطة المساعدة في حالات الطوارئ، ويعزى هذا جزئيا إلى الحالات السائدة في أنغولا والسودان والصومال والعراق وموزامبيق ويوغوسلافيا السابقة. وفيما يتعلق بفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، تبلغ نفقات اليونيسيف التقديرية ١,٨ بليون دولار. وينتظر أن يتجاوز إجمالي إيرادات اليونيسيف بليون دولار بحلول عام ١٩٩٥. ويتوقع أن ينخفض إنفاق اليونيسيف على الإغاثة في حالات الطوارئ، وأن تحدث زيادة مناظرة في الإنفاق على الجوانب الإنمائية من عمل اليونيسيف، بما في ذلك صحة وتغذية الطفل، وتوفير المياه والمرافق الصحية، والتعليم، والتنمية المجتمعية، والأطفال الذين يعيشون ظروفا قاسية، والبرامج التي تركز على المرأة.

١٦٨ - وتتضمن الأهداف التي حددها المجتمع الدولي لليونيسيف سبعة أهداف بعيدة المدى وعددا من الأهداف الداعمة. وتشمل الأهداف البعيدة المدى تخفيض وفيات الرضع بنسبة الثلث أو إلى نسبة ٥٠ لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء (أيهما أقل)، وتخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلث أو إلى نسبة ٧٠ لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء؛ وتخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة النصف بحلول عام ٢٠٠٠؛ وتخفيض حالات سوء التغذية الحاد والمتوسط بين الأطفال دون سن الخامسة بنسبة النصف بحلول عام ٢٠٠٠؛ وتعميم فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة والوسائل الصحية لتصريف الفضلات البشرية؛ وتعميم فرصة التعليم الأساسي والوصول بنسبة إتمام التعليم الابتدائي إلى ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من الأطفال الذين في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٠؛ وتخفيض معدل الأمية بين الكبار (تحدد الفئة العمرية المناسبة في كل بلد على حدة) إلى نصف ما كان عليه على الأكثر في عام ١٩٩٠، مع التركيز على محو أمية الإناث؛ وتحسين حماية الأطفال الذين يعيشون ظروفا قاسية. ومن العناصر الرئيسية ضمن الأهداف الداعمة القضاء التام على شلل الأطفال بحلول عام ٢٠٠٠؛ والقضاء التام على إصابة حديثي الولادة بالتيتانوس بحلول عام ١٩٩٥؛ والقضاء التام على مرض الدودة الغينية بحلول عام ٢٠٠٠؛ والقضاء التام تقريبا على الاختلالات الناجمة عن نقص اليود وفيتامين ألف؛ وتوفير الرعاية الأساسية المعنية بالأمومة لجميع الحوامل.

١٦٩ - ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، شرع عدد يقارب ١٤٢ بلدا في الاضطلاع ببرامج عمل وطنية، أنشىء كثير منها بدعم من اليونيسيف. وقد أدرك مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل جوهر جهود الدعم والدعوة التي تضطلع بها اليونيسيف حينما أكد مبدأ "الأطفال أولا"، معرّفا إياه بأنه "مبدأ يتمثل في إيلاء أولوية عليا لاحتياجات الأطفال الأساسية في تخصيص الموارد، في أوقات الشدة واليسر على السواء، على الصعيد الوطني والدولي والعائلي كذلك". وهذه نتيجة منطقية لما أنيط بالمنظمة من ولايات فيما يتصل بالأهداف المتعلقة بالطفل والتنمية واتفاقية حقوق الطفل.

١٧٠ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣، تكلم بعض الأطفال أمام المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان مطالبين بقدر أكبر من الاحترام لحقوق الطفل. وقد وضعت بعض البلدان المتقدمة النمو عددا من برامج العمل الوطنية. وتشمل تلك البرامج أنشطة من أجل الأطفال في تلك البلدان، والتزامات بشأن مساعدة الأطفال في البلدان

النامية. وفي البلدان النامية، حددت برامج العمل الوطنية الاستراتيجيات والأولويات المتعلقة بتوزيع المخصصات في الميزانيات ووفرت إطارا لحشد وتنسيق جهود المساعدة الإنمائية.

٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٧١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أكبر جهة في منظومة الأمم المتحدة لمنح المساعدة لأغراض التعاون التقني. ويخدم البرنامج عددا يزيد على ١٧٠ من البلدان والأقاليم النامية عن طريق شبكته المؤلفة من ١٢٤ مكتبا ميدانيا. ويتولى البرنامج الإنمائي تنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ككل من أجل التنمية ويعمل على نحو وثيق مع اللجان الإقليمية والأمانة العامة والوكالات المتخصصة، ومع مؤسسات بريتون وودز. وعلى الصعيد القطري، يتولى رئاسة مكتب البرنامج الإنمائي الممثل المقيم، الذي يعين عادة في منصب المنسق المقيم للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ويكون أيضا الممثل المحلي لعدة منظمات وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة. وقد استمر العمل في إدماج ١٨ من مراكز الأمم المتحدة للإعلام مع المكاتب الميدانية للبرنامج الإنمائي، على نحو يحفظ لتلك المراكز استقلالها الوظيفي.

١٧٢ - وقد زادت نفقات البرنامج الإنمائي زيادة ملموسة خلال السنوات العشر الماضية (انظر الشكل ٦). وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، مول البرنامج الإنمائي برامج ومشاريع تقدر قيمتها بحوالي ٧ بلايين دولار. وتستمد موارد البرنامج الإنمائي من التبرعات المتلقاة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وهذه الموارد الخارجية تدعم البرامج الوطنية التي تتولى البلدان نفسها تخصيص الحصة الكبرى منها. وفي عام ١٩٩٢، كانت الحصة الكبرى من الإنفاق في افريقيا (٣٩ في المائة)، تتلوها آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (٣٣ في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٧ في المائة)، والدول العربية (٧ في المائة)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (٢ في المائة). أما النسبة المتبقية فقد أنفقت على البرامج الأقاليمية والعالمية، ولدعم حركات التحرير الوطني، وفي البرامج الشاملة لعدة جزر في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وفي كل منطقة من المناطق، كُرس حوالي ٨٧ في المائة من موارد البرنامج الإنمائي لأقل البلدان نموا (وهي التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن ٧٥٠ دولارا في السنة).

١٧٣ - ويدخل معظم الأنشطة التي يمولها البرنامج الإنمائي في إطار البرامج القطرية التي يحدد البرنامج الإنمائي والحكومة المتلقية عن طريقها استراتيجية استخدام موارد البرنامج الإنمائي بصورة فعالة. وتتميز البرامج القطرية المعتمدة لدورة البرمجة الخامسة، بالمقارنة بالدورات السابقة، بأنها أكثر تركيزا على الأولويات المحددة في قرار مجلس الإدارة ٣٤/٩٠، وهي تخفيف حدة الفقر، وإدارة التنمية، وادارة البيئة والموارد الطبيعية، والمرأة في التنمية، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ومن المجالات التي يجري التركيز عليها أيضا فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتوفير التعليم للجميع، وتنمية القطاع الخاص. ويتمتع البرنامج الإنمائي

بالخبرة في مجال كل من التعاون التقني الطويل الأجل وحالات الطوارئ والحالات الانتقالية. ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو مرض طبيعي خطير يهدد الكوكب بأكمله، وله عواقب مدمرة على البلدان النامية بصفة خاصة. ومنذ عام ١٩٨٧، يقدم البرنامج الإنمائي أموالا لحوالي ٣٠ بلدا فيما يتعلق بالبرامج المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع الاستمرار في إبداء الاهتمام بمن أصابتهم العدوى، يركز البرنامج الإنمائي، بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية، على أهمية التدابير الوقائية لمكافحة هذا الوباء.

١٧٤ - وفي عام ١٩٩٢، ازداد عدد المشاريع الرامية إلى تعزيز الاعتماد على الذات عن طريق بناء القدرات لأغراض التنمية البشرية المستدامة. وشملت تلك المشاريع توجيه العملية الإنمائية بحيث تصل إلى الفقراء وتؤدي إلى تخفيف حدة الفقر؛ وحماية البيئة وتجديد قاعدة الموارد لأغراض الإنتاج في المستقبل؛ وتصميم استراتيجيات وخطط للعمل وإصلاحات في مجال السياسات صالحة عمليا للتنفيذ؛ وتعبئة الموارد المالية، العامة منها والخاصة؛ وإدارة عملية تقديم المعونة لمساعدة البلدان على الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الموارد التساهلية المحدودة. وتمثل هدف البرنامج الإنمائي في مساعدة البلدان على تنمية اقتصادات تحقق النمو الذي يستهدف توفير الوظائف وزيادة العدالة والتكامل الاجتماعيين. وأدت زيادة الاهتمام بالتنمية البشرية إلى زيادة الاعتراف بأهمية الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية والمؤسسية التي كانت محجوبة سابقا بفعل التركيز على العوامل الاقتصادية. وهناك حاليا تسليم متزايد بأن التعاون الإنمائي يجب أن يشمل تدابير ترمي إلى تحسين عملية الحكم والنظم القضائية والتكامل الاجتماعي وأن يشمل أنشطة أخرى ترمي إلى إزالة العقبات التي تعترض طريق المشاركة الحقيقية. وقد كان هذا هو موضوع "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣"، الذي وضعه البرنامج الإنمائي.

١٧٥ - وقد طلبت البلدان النامية دعما محددا من البرنامج الإنمائي لتطبيق مفهوم التنمية البشرية في الاستراتيجيات الوطنية. وحيث إنه لا توجد خطة موحدة للتنمية البشرية، فقد سلك كل بلد من البلدان الطريق الخاص به، مركّزا على قضايا وأولويات مختلفة. وفي كل حالة من الحالات، يعتبر الالتزام عاملا حاسما، وذلك من جانب الحكومات والقطاعات غير الحكومية على السواء. وشملت مجالات الاهتمام فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية جمع البيانات المتعلقة بالثغرات والتفاوتات الإنمائية، والتحليل، وبناء توافق الآراء بين مقرري السياسات وممثلي المجتمع المدني، وبخاصة بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ويتمثل الهدف في توفير نُهج متعددة التخصصات إزاء تحقيق العدالة الاجتماعية بأسلوب مستدام.

١٧٦ - وقد أسند مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ولاية خاصة إلى البرنامج الإنمائي مؤداها دعم البلدان فيما تبذله من جهود لبناء القدرات تنفيذا لجدول أعمال القرن ٢١. ويقوم البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، بإدارة مرفق البيئة العالمية الذي تبلغ قيمته ١,٣ بليون دولار، ويشمل ذلك تولي المسؤولية عن مشاريع بناء القدرات والمشاريع البحثية المحددة الهدف، والأنشطة السابقة لمرحلة الاستثمار، وبرنامج المنح الصغيرة المخصصة للمنظمات غير الحكومية التابع لمرفق البيئة العالمية، وتيسير تنسيق المعلومات ونشرها داخل البلدان.

١٧٧ - ويسود حاليا النظر إلى الأنشطة الإنمائية على أنها تساعد على تهيئة الظروف اللازمة للسلم. ففي أعقاب المنازعات، تطلب البلدان النامية إلى البرنامج الإنمائي أن يساعدها في إنعاش المناطق التي خربتها الحروب، وإعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وتسريح الجنود السابقين وتدريبهم. ومن أجل تهيئة الأحوال المرجح أن تكفل صون السلم، تلتمس البلدان الدعم من البرنامج الإنمائي للبرامج المكرسة لبناء قدراتها على إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي وكفالة قدرة السكان على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

١٧٨ - وفي الوقت نفسه، تتوالى طلبات المساعدة في ميادين جديدة نسبيا على البرنامج الإنمائي في سياق سعي الحكومات إلى إعطاء الناس فرصة التعبير عن رأيهم بشأن القوى التي تشكل حياتهم وذلك بزيادة مشاركتهم في العمليات السياسية. إذ يتزايد طلب الدعم لتحسين القدرات على إجراء الانتخابات، وتحقيق الديمقراطية، وكفالة الحماية القانونية وحقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩٢، أسهم البرنامج الإنمائي في افريقيا وحدها بحوالي مليوني دولار لمشاريع للمساعدة الانتخابية في ثمانية بلدان، تكلفت أموالا تقارب ٣٢ مليون دولار من البلدان نفسها ومن المانحين الثنائيين. ولجوء البلدان إلى البرنامج الإنمائي طلبا للمساعدة في هذه المجالات الحساسة يدل على ثقتها فيما يتحلى به البرنامج الإنمائي من موضوعية وحياد وفعالية.

١٧٩ - وينسق البرنامج الإنمائي أنشطته مع أنشطة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بما فيها مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية. وتشمل المزايا النسبية للبرنامج الإنمائي منظومته الميدانية الموصولة بصفة مستمرة بحقائق الواقع المحلي، وإنجازه لأنشطة التعاون التقني المتعلقة ببناء القدرات، وتعاونه الفعال والواسع النطاق مع الوكالات المتخصصة. ويشمل التعاون مشاريع مشتركة على الصعيدين العالمي والإقليمي وتنفيذ المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مشاريع يمولها البرنامج الإنمائي على الصعد الأقاليمي والإقليمي والوطني.

١٨٠ - ويركز تعاون البرنامج الإنمائي مع صندوق النقد الدولي على مساعدة البلدان النامية على صياغة وإدارة سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وإنشاء المؤسسات المالية اللازمة. وفي معظم الحالات، يقوم صندوق النقد الدولي بدور الوكالة المنفذة فيما يتعلق بالمشاريع الممولة من البرنامج الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك برامج تدريبية مشتركة في مجال تكييف الاقتصاد الكلي وتصميم برامج التكيف الهيكلي.

١٨١ - وهناك على الصعيدين الإقليمي والعالمي قضايا إنمائية كثيرة تستلزم تعبئة الموارد والخبرات والشبكات البحثية ومحافل المناقشة والعرض في وسائط الإعلام على نطاق شامل. ويعمل البرنامج الإنمائي مع البنك الدولي والجهات المانحة في كثير من المجالات ذات الأهمية العالمية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، وبرنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة، والعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية، وبرنامج الإدارة الحضرية، والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، وبرنامج مكافحة داء كُلاّبية الذنب. وهناك على الصعيد الإقليمي أنشطة مشتركة مثل مبادرة بناء القدرات الافريقية والأبعاد الاجتماعية للتكيف، والدراسات الوطنية للمنظور الطويل الأجل.

١٨٢ - وفي "خطة للسلام"، أبرزتُ دور المنظمات الإقليمية في مجالي صنع السلم والدبلوماسية الوقائية. وهذا الدور يغطي بطبيعته كامل نطاق النزاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والنمو الطويل الأجل والاستقرار السياسي أمران مترابطان فيما بينهما. وهذه حقيقة تسلم بها منظومة الأمم المتحدة في برامجها المشتركة بين الوكالات وفي أعمال البرنامج الإنمائي.

١٨٣ - أما تعاون البرنامج الإنمائي مع مصرف التنمية الافريقي فيغطي نطاقا واسعا من القضايا الإنمائية، حيث يضطلع المصرف بدور الوكالة المنفذة لمشاريع إقليمية في مجالات مثل دعم النساء صاحبات المشاريع التجارية، والطاقة، وإجراء دراسة جدوى بشأن إنشاء مصرف افريقي للإستيراد والتصدير. وخلال دورة البرمجة الرابعة، بلغت قيمة المشاريع الممولة من البرنامج الإنمائي التي نفذها المصرف ٦ ملايين دولار.

١٨٤ - ويغطي تعاون البرنامج الإنمائي مع مصرف التنمية الآسيوي جميع القطاعات تقريبا، مع التركيز بصفة خاصة على الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والموارد الطبيعية. وبلغت المشاريع الممولة من البرنامج الإنمائي التي نفذها المصرف خلال دورة البرمجة الرابعة ٢١ مليون دولار. وتتعرض هذه العلاقة للتغير حاليا نتيجة لازدياد الاتجاه نحو التنفيذ الوطني في المنطقة، ونتيجة لازدياد تركيز موارد البرنامج الإنمائي على عدد أقل من مجالات النشاط.

١٨٥ - وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هناك اتفاق للتعاون والتنسيق بين البرنامج الإنمائي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، أدى إلى إحراز النجاح في التمويل المشترك والبرمجة المشتركة على الصعيد الوطني. ولما كان من الواضح أن الاقتصاد الحديث لن يكون صالحا للاستمرار دون مجتمع حديث، فإن أحد أهداف تلك المشاريع المشتركة المتعلقة بالتنمية البشرية وعملية الحُكم هو إزالة فرص النزاع عن طريق دعم بناء توافق الآراء وتعزيز قدرة الحكومة على الاستجابة للمجتمع المدني. وقد وضعت منهجية مشتركة للتنمية البشرية والإصلاح الاجتماعي، مؤسسة على بناء توافق الآراء وصياغة سياسة عامة مسؤولة طويلة الأجل. وقد جرت مناقشة استراتيجية جديدة لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية فيما يتعلق بإقراض القطاع الاجتماعي، وذلك في مؤتمر رئيسي اشترك في رعايته البرنامج الإنمائي والمصرف، وأقر مجلس إدارة المصرف فيما بعد تلك الاستراتيجية.

١٨٦ - وفي ميدان البيئة، قام مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبرنامج الإنمائي بمساعدة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إعداد جدول أعمال مشترك لمؤتمر ريو دي جانيرو استُعمل على نطاق واسع في المناقشات والمفاوضات. ونظرا إلى ما تتمتع به المنطقة من قدرة قوية في مجال تحليل السياسات وبالنظر أيضا إلى ضآلة أرقام التخطيط الإرشادية، شمل الدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي أيضا تقديم الأموال الابتدائية ودعم الحكومات في إدارة القروض التي تحصل عليها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

١٨٧ - وفي هذا الوقت الذي يُطلب فيه إلى البرنامج الإنمائي الاهتمام بأولويات جديدة فضلا عن الأولويات المستمرة في عدد متزايد من البلدان المتلقية، يقلقني أن أقول إن المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي، بعد أن ظلت تزداد سنويا على مدى عدة أعوام، قد انخفضت في عام ١٩٩٢ إلى ٠٧٣ ١ مليون دولار، وفي عام ١٩٩٣ إلى ما يقدر بمبلغ ٩٣٠ مليون دولار (انظر الشكل ٧). وفي حين أنني أدرك أن البلدان المانحة تكبلها قيود مالية شديدة، فإنني على أمل في أن تعود مستويات تمويل البرنامج الإنمائي إلى سابق عهدها، نظرا لجسامة التحدي الإنمائي الذي يجابه العالم حاليا.

٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٨٨ - وصلت الزيادة السنوية في عدد سكان العالم إلى مستوى قياسي هو ٩٣ مليون نسمة. وتضع معدلات النمو السكاني السريعة قيدا على النمو الاقتصادي ومن ثم على التنمية. ومع ذلك فإن نمو السكان يمكن التأثير فيه إلى حد كبير من خلال التدابير الإنمائية.

١٨٩ - ويواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تعزيز مفهوم تنظيم الأسرة بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان يقوم على مبدأ الاختيار المستنير والطوعي. وتذكر منظمة الصحة العالمية أنه تحدث يوميا نحو ٠٠٠ ٩١٠ حالة حمل نصفها غير مخطط وربعها غير مرغوب فيه. وتموت يوميا نحو ٣٧٠ ١ امرأة لأسباب تتعلق بالحمل أو الوضع، معظمهن من البلدان النامية. وهناك آلاف أخرى تصل إلى حالة الإشراف على الموت. وكثيرات من هؤلاء هن أنفسهن من الأطفال. وكان من الممكن تجنب كثير من هذه الحالات المأساوية لو أتيح تنظيم الأسرة وبرامج صحة الأم.

١٩٠ - ومن التطورات المشجعة أن عددا متزايدا من البلدان يربط الآن بين قضايا السكان وسياسات التنمية الوطنية وأولوياتها. ولمساعدة هذه البلدان، اتخذ صندوق الأمم المتحدة للسكان خطوات للنهوض بالبرمجة الاستراتيجية، وعزز توفير المساعدة التقنية الضرورية، وقام بدعم بناء القدرة الوطنية على التنفيذ الوطني وعلى تنسيق الأنشطة البرنامجية السكانية.

١٩١ - وامتثالا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٩٩/٤٧، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتعزيز جهوده من أجل بناء القدرة الوطنية على إدارة البرامج السكانية، بغرض تمكين البلدان من أن تصبح معتمدة على ذاتها في السياسات السكانية وتنفيذها. وجوهر الترتيبات التي خلفت الصندوق فيما يتعلق بتكاليف الدعم هو المساعدة التقنية التي تقدم على مستوى عال لمساعدة الحكومات في الاضطلاع بإدارة البرامج والمشاريع التي يمولها الصندوق. والآلية الرئيسية للصندوق في تقديم خدمات الدعم التقني هي فريق الدعم القطري الذي يتألف من قائد للفريق ومستشارين تقنيين. وتهدف أفرقة الدعم القطرية لا إلى دعم التنفيذ الوطني وبناء القدرة الوطنية فحسب، بل تهدف أيضا إلى الأخذ باللامركزية في توزيع السلطات، وهي جانب آخر من الجوانب التي أكد عليها قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧.

١٩٢ - وقد أدت احتمالات النمو المنخفض بل وضعف سياسات التكامل الاجتماعي في بلدان عديدة إلى زيادة الهجرة من العالم المتخلف النمو إلى العالم المتقدم النمو. ويوجد اليوم نحو ١٠٠ مليون من المهاجرين الدوليين، وهو عدد يمثل نحو ٢ في المائة من سكان العالم. ومن بين هؤلاء ١٧ مليونا من اللاجئين و ٢٠ مليونا آخرون فروا من الظروف الاقتصادية والايكولوجية المتدهورة في أوطانهم. ويؤدي هذا إلى ضغوط في البلدان المستقبلة - استقبلت أوروبا وحدها ١٥ مليون مهاجر بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٢ - وفي البلدان المهاجر منها، وهي ضغوط أدت إلى تجدد التوتر السياسي والاجتماعي على نطاق العالم.

١٩٣ - وما زال صندوق الأمم المتحدة للسكان يوجه عناية خاصة لضمان انعكاس المسائل المتعلقة بالجنسين في جميع أوجه المساعدة الإنمائية، ولا سيما في بناء القدرات. فالنساء والأطفال هم في كثير من الأحيان أكثر من يتعرضون للمعاناة بين ضحايا النزاع. وفي الحالات التي لا يوجد فيها نزاع، لا يعترف في كثير من الأحيان بأهميتهم في البناء الاجتماعي. وحتى تستطيع المرأة تحقيق كل الإمكانيات التي ينطوي عليها دورها كعامل للتغيير، يتعين أن تكون قادرة على تحديد توقيت حالات الوضع ومدى تكرارها وأن تتاح لها فرص متكافئة في التعليم والعمل.

١٩٤ - وسيعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالسكان والتنمية بالقاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وقد عقدت الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر بنجاح في نيويورك في أيار/مايو ١٩٩٣، ومن المقرر أن تعقد الدورة الثالثة في نيويورك في نيسان/ابريل ١٩٩٤. وتتخذ اللجان الإقليمية الاستعدادات اللازمة لعقد مؤتمر يتناول التحدي الذي تمثله تنمية تركز على الإنسان.

٥ - برنامج الأغذية العالمي

١٩٥ - إن برنامج الأغذية العالمي، الذي بلغ مجموع ما أنفقه في عام ١٩٩٢ ما يقرب من ١,٧ بليون دولار، هو من أكبر مصادر تقديم المنح إلى البلدان النامية في منظومة الأمم المتحدة. ومن ذلك المبلغ كانت نسبة ٦٥ في المائة للإغاثة في حالات الطوارئ، و ٢٩ في المائة للمشاريع الإنمائية، و ٦ في المائة لدعم البرامج والتكاليف الإدارية.

١٩٦ - وقد حدث خلال السنوات الثلاث الأخيرة تغير كبير في التوازن بين ما يقدمه برنامج الأغذية العالمي من مساعدات في حالات الطوارئ وما يقدمه من مساعدات إنمائية، وكان سبب ذلك أن الاحتياجات المتزايدة لضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان ظلت تسيطر على أعماله. فنيما مضى كانت المساعدات المقدمة في حالات الطوارئ تمثل ما لا يزيد على ثلث الإنفاق السنوي للبرنامج؛ ومع عمليات الإغاثة النشطة في ٤٨ بلدا تولى البرنامج ٦٠ في المائة من جميع الأغذية الغوثية الدولية المقدمة في عام ١٩٩٢. وكانت الالتزامات المتعلقة بأنشطة الإغاثة في عام ١٩٩٢ تزيد بنسبة ٥٠ في المائة على ما كانت عليه في عام ١٩٩١، وبلغت نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٩٠. أما

في عام ١٩٩٣، فيتوقع أن يكون مجموع الالتزامات المتعلقة بأنشطة الإغاثة ١,٢٥ بليون دولار، وهو رقم أدنى بقليل من الرقم القياسي الذي بلغته في عام ١٩٩٢ وهو ١,٤ بليون دولار.

١٩٧ - وتشير التقديرات إلى أن نحو ٤٢ مليونا من الفقراء في البلدان النامية استفادوا استفادة مباشرة من المعونة الغذائية التي قدمها البرنامج في عام ١٩٩٢ لدعم الأنشطة الانمائية أو كمساعدة غوثية. ومن بين هذا العدد، تلقى نحو ٢٧,٥ مليون شخص، بينهم ١٤,٤ مليون لاجئ ومشرد، أغذية غوثية من البرنامج خلال السنة.

١٩٨ - ونتيجة للزيادة في الاحتياجات من المعونة الغذائية الغوثية في عام ١٩٩٢، تولى البرنامج تقديم أغذية بلغت رقما قياسيا هو ٥,٢ مليون طن. وبلغ مجموع تكلفة نقل تلك الأغذية ما يزيد على ٤٠٠ مليون دولار. وكانت ثلاثة أخماس جميع شحنات الأغذية التي قدمها البرنامج خلال السنة موجهة للإغاثة، سواء لحالات طوارئ قصيرة الأجل أو لحالات طويلة الأجل تتعلق باللاجئين والمشردين، بينما كان ثلثها موجها لهذا الغرض في السنوات السابقة.

١٩٩ - ولما كان النزاع والحرب الأهلية سببا رئيسيا للمعاناة في جميع أنحاء العالم، فقد شجع البرنامج الجهود الدولية الرامية إلى إقرار مبدأ المرور الآمن للمعونة الغذائية الغوثية في مناطق الحرب. وفي عدد من البلدان، مثل أفغانستان وأنغولا والسودان والصومال والعراق وكمبوديا وليبريا وموزامبيق ويوغوسلافيا السابقة، أعاق وجود النزاع الجهود الرامية إلى توصيل مواد الإغاثة الانسانية. ويتعرض موظفو البرنامج في كثير من الأحيان لمخاطر شخصية لدى محاولة توصيل الأغذية للمدنيين الواقعين في شراك القتال.

٢٠٠ - وفي عام ١٩٩٢ أيدت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التوسع في استخدام مساعدات البرنامج لدعم تدابير منع الكوارث والتأهب لها وتخفيفها ولإعادة التأهيل، وتقديم هذه المساعدات بطريقة أكثر تنظيما، وبخاصة في افريقيا. وفي عدة بلدان، بينها أوغندا وغامبيا وملاوى وموزامبيق، استجاب البرنامج للاحتياجات الغوثية لتقديم الأغذية الى عدد متزايد من المستفيدين من خلال المشاريع الانمائية الجارية. وفي نهاية عام ١٩٩٢ كان البرنامج يساعد ٢٥٨ مشروعا من هذه المشروعات بالتزامات بلغ مجموعها ٣ بلايين دولار. ويقدر أن ١٥ مليون شخص تلقوا أغذية من خلال مشاريع انمائية يساعدها البرنامج.

٢٠١ - وكانت التزامات البرنامج الجديدة بالنسبة للمشاريع الانمائية في عام ١٩٩٢ (٤٢١ مليون دولار، تمثل ١,١ مليون طن من الأغذية) هي أقل التزامات من حيث القيمة منذ عام ١٩٧٨. وقد نجم هذا عن الانخفاض المتواصل منذ عام ١٩٨٨ في الموارد المتاحة للبرنامج لأغراض المساعدة الانمائية والحاجة الى جعل الالتزامات أكثر تمشيا مع الموارد المتوقع توافرها في المستقبل. وفي عام ١٩٩٣ يتوقع أن تشهد الالتزامات الخاصة بالمشاريع الانمائية في المستقبل مزيدا من الانخفاض حيث تصل الى ٣٠٠ مليون دولار تمثل ٠٠٠ ٨٥٠ طن. ومن المتوقع أن تصل الشحنات المرسلة الى المشاريع الانمائية الجارية في عام

١٩٩٣ الى ٤٧٠ مليون دولار، تمثل ١,٤ مليون طن، وهو رقم قريب من متوسط ما أرسل خلال السنوات الأربع الماضية.

٦ - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٢٠٢ - يقوم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بتنسيق جميع الأنشطة المتصلة بمراقبة المخدرات في منظومة الأمم المتحدة، كما أنه مرجع للاجراءات التي تتخذها الحكومات. كذلك يقوم البرنامج بدعم أنشطة التعاون التقني التي يكون له فيها ميزة نسبية على المستوى المتعدد الأطراف. وقد كُيفت أولوياته الاستراتيجية لتتناسب مع ما أخذ يظهر من اتجاهات فيما يتعلق بالمخدرات، وهي اتجاهات تحركها هي نفسها تطورات لم يسبق لها مثيل في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويبعث الأمل في نفسي أنه ستكرس خلال دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين أربع جلسات عامة لمسألة التعاون الدولي في مكافحة المخدرات غير المشروعة.

٢٠٣ - وقد أوضح برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن الاجتماع المشترك بين الوكالات للمكافحة الدولية لإساءة استعمال المخدرات الذي سيعقد في عام ١٩٩٤ سوف يركز على موضوع المرأة وإساءة استعمال المخدرات ومراقبة المخدرات.

جيم - الأنشطة الانمائية الاقليمية

٢٠٤ - تقوم اللجان الاقليمية بوظائف هامة في جمع المعلومات وفي التحليل الاجتماعي الاقتصادي في مناطقها. وتقوم هذه اللجان بدور رئيسي في وضع السياسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وفي توضيح المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية المتصلة بالتنمية المستدامة. وبهذا توفر هذه اللجان محفلا وشبكة للتعاون فيما بين أعضائها وبين هذه الدول والدول الأخرى على المستوى التقني. وبالإضافة إلى ذلك، أخذت هذه اللجان على نحو متزايد تقوم بتوفير التعاون التقني، وبخاصة في المجالات المشتركة بين القطاعات وفي المجالات التي لا تكون فيها لهيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة ميزة نسبية.

٢٠٥ - لقد أكدتُ، في عملية إعادة التشكيل التي بدأتها، على الإسهام الهام للجان الاقليمية. وعلى ذلك فقد اتُخذت خطـــوات لتعزيـــز وظائف اللجان وزيادة مسؤولياتها. والغرض من هذه الخطوات هو تعزيز ما تقدمه اللجان، باعتبارها الأذرع الإقليمية لبرنامج واحد متكامل تقوم به الأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي، من مساهمة في العمل العالمي لإدارات المقر.

٢٠٦ - وينبغي للجان الاقليمية أن تعمل داخل منظومة الأمم المتحدة كمراكز رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة في مناطقها. على أن اللامركزية لا ينبغي أن تؤدي الى تشتيت أنشطة الأمانة العامة، بل ينبغي أن تشجع التكامل والتعزيز المتبادل بين هذه الأنشطة وأن تسهم في تحقيق التلاحم بين أعمال الأمم المتحدة.

١ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٢٠٧ - في عام ١٩٩٣ كثفت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بحثها عن حلول دائمة لمشاكل القارة، كما كثفت جهودها لوضع افريقيا على طريق التنمية المستمرة والمستدامة، وذلك عن طريق تحديد تدابير في مجال السياسات تستجيب لاحتياجات البلدان الافريقية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي.

٢٠٨ - وكان من بين الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا التحضير لمؤتمر السكان الافريقي الثالث الذي عقد في داكار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وقد عقد هذا المؤتمر استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٩٣ الذي دعا فيه المجلس اللجان الاقتصادية إلى عقد مؤتمرات من أجل استعراض الخبرة المكتسبة في مجال القضايا والبرامج السكانية بمناطقها كجزء من مساهمتها في الأنشطة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد بالقاهرة في عام ١٩٩٤.

٢٠٩ - كذلك أسهمت أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا في تقرير الأمين العام بشأن القضايا الرئيسية والأنشطة البرنامجية المتصلة بالتنمية الاجتماعية، وهو التقرير الذي قدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والثلاثين التي عقدت في شباط/فبراير ١٩٩٣. كذلك تم إعداد تقرير مرحلي عن الأنشطة التحضيرية المتعلقة بالسنة الدولية للأسرة لتقديمه إلى الاجتماع المشترك بين الوكالات والمعني بهذه السنة، الذي عقد في فيينا في آذار/مارس ١٩٩٣.

٢١٠ - وخلال الاجتماع السابع للجنة الاقليمية الحكومية الدولية المشتركة المعنية بالمستوطنات البشرية والبيئة، الذي عقد في أديس أبابا في آذار/مارس ١٩٩٣، قدم تقرير عن متابعة مؤتمر ريو دي جانيرو. وقد تضمن ذلك التقرير مقترحات أولية بشأن استراتيجيات لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في إطار الموقف المشترك الافريقي بشأن البيئة والتنمية. وكانت تلك المقترحات تتصل بالشواغل البيئية والانمائية الرئيسية في افريقيا حسبما أعرب عنها في الموقف المشترك الافريقي. وقد عرضت تعليقات اللجنة على مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا في اجتماعه التاسع عشر.

٢١١ - وقد واصلت أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا بذل جهودها لتعزيز أهداف عقد الأمم المتحدة للمعوقين (١٩٨٣-١٩٩٢) عن طريق إصدار وتعميم الرسالة الاخبارية "Equal Time" التي تلقي الضوء على عدد من الأنشطة التي يضطلع بها المعوقون والتي تنفذ من أجلهم.

٢١٢ - وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا والبلدان الجزرية والبلدان غير الساحلية، أصدرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا "دراسة استقصائية عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا في افريقيا (١٩٩١-١٩٩٢)". وتورد تلك الدراسة عرضا تفصيليا لهيكل الناتج المحلي الاجمالي وتطور القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة، الصناعة التحويلية، التعدين)، بما في ذلك اجراء تقييم للتجارة، وميزان المدفوعات، والديون، والتدفقات المالية الانمائية، والسياسات المتبعة في أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية والبلدان غير الساحلية بافريقيا.

٢١٣ - وقد شارك الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا في اجتماعات فريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية الافريقية. وأعدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا للفريق ورقة عن دور المنظمات غير الحكومية الوطنية في افريقيا كجزء من تقرير عن دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الافريقية أعدته إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

٢١٤ - وقد كرست الدورة الثامنة والعشرون للجنة الاقتصادية لأفريقيا الاجتماع التاسع عشر لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن التنمية والتخطيط الاقتصاديين، الذي عقد في أيار/مايو ١٩٩٣، كثيرا من الاهتمام للتحديات التي تواجه تنمية افريقيا في التسعينات وما بعدها. وكان معروضا على المؤتمر تقرير اللجنة المعنون "التقرير الاقتصادي بشأن افريقيا، ١٩٩٣" وعدد من الدراسات التقنية التي أعدت لكي ينظر فيها المؤتمر.

٢١٥ - وقد أقر المؤتمر الأهداف الاستراتيجية العامة بوصفها أساس التنمية لافريقيا في التسعينات. ونظر في دراسة عن تعبئة الموارد المالية لتنمية افريقيا، وقدر في تلك الدراسة أنه ستكون هناك حاجة لحوالي ٩٥٠ بليون دولار (بدولارات عام ١٩٩٠ الثابتة) من الموارد الخارجية كي يتم، بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٥، تحقيق هدف النمو الذي حددته الجمعية العامة في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. ونظرا لفداحة عبء الدين الخارجي الذي تتحمله افريقيا، سيستهلك ما يزيد كثيرا على ٥٠ في المائة من ذلك المبلغ في خدمة الدين الخارجي الموروث، ما لم تتخذ خطوات أكثر جرأة من المبادرات التقليدية لتخفيض الدين.

٢١٦ - ومن مسائل التنمية الأخرى التي بحثها المؤتمر التنمية البشرية وتقدم المرأة في افريقيا، والأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان. والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويحث المؤتمر أيضا مواضيع تتصل بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وكذلك مسائل التجارة والاستثمار في افريقيا.

٢ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢١٧ - أدى تفكك الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وانفصال الجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية الى ظهور عدد من الدول الجديدة، ونتيجة لذلك زاد عدد أعضاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا من ٣٤ الى ٥٣ عضوا بما في ذلك الجمهوريات السوفياتية السابقة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

٢١٨ - وليست الزيادة في عدد الأعضاء فحسب هي التي تضع تحديات جديدة أمام اللجنة الاقتصادية لأوروبا: ذلك أن طبيعة اللجنة بالذات قد تغيرت. فنصف الدول الأعضاء تقريبا أصبحت الآن بلدانا تمر بمرحلة انتقالية، وواضح أن بعضها في مرحلة البلدان النامية. والآن يتعين على اللجنة الاقتصادية، في عملها التحليلي، أن تتعامل مع ٢٥ بلدا في مرحلة انتقالية بدلا من ٨ بلدان ذات اقتصاد مخطط مركزيا.

٢١٩ - وعملا بالولاية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية في عام ١٩٩٠، شرعت اللجنة الاقتصادية في برنامج مساعدة تقنية رئيسي للبلدان التي هي في مرحلة انتقالية. ويمكن التوسع في هذا البرنامج الى حد كبير في مجالات مثل الخدمات الاستشارية والتدريب، شريطة أن تقوي عملية اللامركزية الجارية حاليا قاعدة موارد اللجنة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، نظرا لأن عددا وفيرا من برامج وأجهزة الأمم المتحدة يقدم المساعدة التقنية في اقليم اللجنة الاقتصادية لأوروبا، فإن هنالك حاجة الى نهج أكثر تنسيقا، من أجل ضمان أن تكون المعونة التي توفرها الأمم المتحدة متسقة وموجهة الوجهة السليمة وقائمة على أساس الطلب. وقد طور مفهوم المكتب المؤقت الذي قدم وصف له في الفرع الثاني - باء أعلاه، تلبية لتلك الحاجة.

٢٢٠ - وقدمت بلدان أعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، كل على حدة، طلبات محددة للمساعدة. واستجابة لقرارات الجمعية العامة، دعت اللجنة جميع هيئاتها الفرعية الى تحديد سبل ووسائل الاسهام في الجهود الدولية للمساعدة في التخفيف من آثار كارثة تشرنوبيل النووية وإعادة تعمير كرواتيا. واشتراك اللجنة الاقتصادية في هذا المسعى يتفق مع الولاية الأصلية للجنة في المساعدة في تعمير المناطق التي دمرتها الحروب. وينبغي لبرامج الأمم المتحدة المختصة أن تضع دونما ابطاء استراتيجية متماسكة للأمم المتحدة تكفل نهجا متكاملا لتعمير واصلاح المناطق التي دمرتها الحروب في اقليم اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٢٢١ - وحددت اللجنة، في دورتها الثامنة والأربعين المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٣، البيئة والنقل والاحصاءات وتسهيل التجارة والتحليل الاقتصادي على أنها مجالات أنشطة ذات أولوية. وقد انعكست هذه الأولويات في قرارات جديدة اتخذت في تلك الدورة بشأن مسائل البيئة والتنمية المستدامة، والتعاون والتنمية المستدامة في الصناعة الكيماوية، والتعاون في ميدان النقل. واتخذت اللجنة أيضا قرارا بشأن الأنشطة التي تستهدف مساعدة بلدان المنطقة في الانتقال الى الاقتصاد السوقي وادماجها في الاقتصاد الأوروبي والعالمي. ودعت اللجنة الى المزيد من التعاون الاقتصادي في منطقة البحر المتوسط في ضوء البيان الختامي لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا المعقود في هلسنكي في عام ١٩٧٥.

٢٢٢ - وتتضمن "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣"، التي نشرتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تحليلا متعمقا للبلدان الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية؛ من حيث الناتج والطلب فيها؛ وسوق اليد العاملة والأسعار والدخول؛ والتجارة الخارجية والمدفوعات؛ وسياسات الاقتصاد الكلي، واصلاحات السوق؛ والتقدم المحرز في التحول الى القطاع الخاص، وتتضمن الدراسة الاستقصائية أيضا استعراضا للتطورات الحاصلة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية، وبلدان يوغوسلافيا السابقة والاتحاد السوفياتي السابق، وجمهوريات البلطيق، وذلك الى جانب مناقشة للاستجابة الغربية للتحول الحاصل في أوروبا الوسطى والشرقية من حيث المعونة والتجارة، وتحليل التدفقات المالية، والتزامات المساعدة، واتفاقات التعاون بين الشرق والغرب والوصول الى الأسواق.

٢٢٣ - وواصلت اللجنة الاقتصادية مساهمتها المفيدة في البرامج العالمية للأمم المتحدة. فقدمت الى مؤتمر ريو دي جانيرو خلاصة وافية للاتفاقيات التي عقدتها في مجال حماية البيئة. وعلى سبيل التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، عقدت اللجنة الاقتصادية مؤتمرا أوروبيا للسكان بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومجلس اوروبا في اذار/مارس ١٩٩٣. وقررت اللجنة، في دورتها الثامنة والأربعين، أن تعقد اجتماعا تحضيريا اقليميا رفيع المستوى للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. كما أيدت العمل الجاري في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، مساهمة منها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويشارك في كل عام أكثر من ٣٠ بلدا من خارج منطقة اللجنة في عملها بنشاط، ونتائج عملها متاحة للبلدان النامية الموجودة في مناطق أخرى.

٢٢٤ - وقد أسفرت الجهود المكثفة التي بذلتها أمانة اللجنة الاقتصادية عن تحقيق مزيد من التقدم في مجال تعزيز التعاون والتنسيق مع منظمات ومؤسسات مثل لجنة الجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمصرف الاوروبي للانشاء والتعمير، ومجلس أوروبا.

٣ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٢٥ - تركزت جهود اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تشمل معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية، في العمل على تحقيق النمو المستدام مع الحفاظ على العدالة. وقد صدر منشوران رئيسيان قدما الى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين في نيسان/أبريل ١٩٩٢ وتم فيما بعد توزيعهما على نطاق واسع. والمنشور الأول المعنون "المساواة الاجتماعية وأنماط الانتاج المتغيرة، نهج متكامل"، يستقصي كيف يتسنى لبلدان المنطقة التقدم في آن واحد مع تحقيق النمو المستدام ومزيد من العدالة. وقد لقي ذلك المنشور ترحيب مقرري السياسات بوصفه اسهاما مفاهيميا هاما في اقتصادات التنمية. أما المنشور الثاني فقد اشتركت في أعداده اليونسكو، وهو معنون "التعليم والمعرفة: العمادان الأساسيان لأنماط الانتاج المتغيرة مع الحفاظ

على العدالة الاجتماعية"؛ وهو يبرز الأهمية الحاسمة لهذين الموضوعين بالنسبة للارتفاع بمستويات الانتاجية وزيادة العدالة.

٢٢٦ - وساعد المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية أيضا على نشر المعرفة الديموغرافية فيما بين حكومات المنطقة من خلال تنظيم اجتماع الخبراء الحكوميين المعني بالسكان والتنمية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في سانت لوسيا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢.

٢٢٧ - وعقد الاجتماعان الرابع عشر والخامس عشر لرؤساء اجتماعات المؤتمر الاقليمي لادماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كيوراساو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ وفي مكسيكو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

٢٢٨ - وفيما يتعلق بادماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اضطلعت اللجنة الاقتصادية بالأنشطة التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وسبق للجنة الاقتصادية أن بدأت بالاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بإعداد برنامج العمل الاقليمي الجديد للمرأة في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ١٩٩٥-٢٠٠١، وهي تعد تشخيصا لمركز المرأة يدمج هذه المسألة، من ناحية موضوعية، في مقترح اللجنة الاقتصادية الجديد بشأن أنماط الانتاج المتغيرة مع الحفاظ على العدالة.

٢٢٩ - وركزت شعبة التنمية الاجتماعية جهودها على إعداد وثائق تقنية للمؤتمر الاقليمي الثالث المعني بالفقر في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في سنتياغو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

٢٣٠ - وتواصل اللجنة أداء دورها الدائم في رصد الأحداث الاقتصادية في المنطقة. ويتمثل التعبير الرسمي عن هذا العمل في "الاستعراض العام الأولي لاقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" الذي ينشر متضمنا أحدث المؤشرات في كانون الأول/ديسمبر من كل سنة، وفي "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" و " الحولية الاحصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". وتواصل اللجنة الاقتصادية أيضا أداء دورها بوصفها المحفل الرئيسي للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، ويقوم مركز أمريكا اللاتينية للتوثيق الاقتصادي والاجتماعي بتعزيز ادارة المعلومات في المنطقة.

٢٣١ - واضطلعت اللجنة بأنشطة عديدة في مجال التعاون التقني، بناء على طلب الدول الأعضاء، لمساعدة الحكومات في وضع وتنفيذ خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الاستراتيجية العامة لأنماط الانتاج المتغيرة مع الحفاظ على العدالة الاجتماعية.

٢٣٢- وشاركت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في رعاية الاجتماع التحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سان خوسيه، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣) للمؤتمر العالمي

لحقوق الإنسان ووفرت الدعم التقني لعدة محافل لرؤساء الدول، منها اجتماع رؤساء دول أمريكا الوسطى وبنما (بنما، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)، واجتماع رؤساء دول مجموعة ريو (بوينس آيرس، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)، واجتماع القمة الأيبيري الأمريكي الثالث لرؤساء الدول والحكومات (سان سلفادور دي باهيا، البرازيل، تموز/يوليه ١٩٩٣).

٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٣٣- في ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣، كنت حاضرا عندما افتتح جلالة الملك بوميبول أدلياد ج، رسميا، مركز مؤتمرات الأمم المتحدة الجديد في بانكوك، حيث توجد مكاتب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٣٤- ويكتسب التعاون الاقتصادي الإقليمي زخما متعاظما على الدوام في منطقة هذه اللجنة. وفي الوقت نفسه، يجري إحياء المنظمات دون الإقليمية التي تركز جهودها، بشكل محدد، على تنمية الهياكل الأساسية في المناطق دون الإقليمية التي يعمل فيها كل منها. وتتجاوز أشكال التعاون الاقتصادي الأحدث ما فرضته الحرب الباردة من قيود متجذرة؛ فعلى سبيل المثال، تدخل الآن الدول التي شاركت في حرب فييت نام في المسار العام للجهود الإنمائية في المنطقة.

٢٣٥- وفي ظل الهيكل الحكومي الدولي المنقح، عقدت ببانكوك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ الدورة الأولى للجنة التعاون الاقتصادي الإقليمي، بينما عقدت الدورة الأولى لمجموعتها التوجيهية بنيودلهي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وقد درست تلك المجموعة برنامج عمل للتعاون الاقتصادي الإقليمي في مجالي التجارة والاستثمار ثم اعتمدته وقدمته، عن طريق لجنة التعاون الاقتصادي الإقليمي، إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها التاسعة والأربعين.

٢٣٦- وانعقد المؤتمر السكاني الرابع لآسيا والمحيط الهادئ ببالي في آب/أغسطس ١٩٩٢. ونظر المؤتمر، الذي رعته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في إعلان بالي المتعلق بالسكان والتنمية المستدامة ثم اعتمده؛ وسيتخذ هذا الإعلان أساسا لرسم السياسات العامة وللبرمجة.

٢٣٧- وتميزت الفترة المستهلة في آب/أغسطس ١٩٩٢ بانتقال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من النهج القطاعي إلى النهج المواضيعي، وذلك من حيث هيكل اللجنة الحكومي الدولي الفرعي ومن حيث برامجها. وأولي قدر كبير من الاهتمام لتطوير البرامج الفرعية المواضيعية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الإقليمي، والتخفيف من حدة الفقر عن طريق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، والبيئة والتنمية المستدامة، وذلك على سبيل الاستجابة لتغيير النهج هذا. وخلال الفترة نفسها، تركزت أنشطة اللجنة بصورة مطردة على الأبعاد الاجتماعية للتنمية. وفي دورة اللجنة التاسعة والأربعين المعقودة

في نيسان/ابريل ١٩٩٣، كانت هناك ثلاثة قرارات من بين القرارات العشرة المتخذة تتصل بمجالات ذات طابع اجتماعي.

٢٣٨- وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، عقدت اللجنة في بيجين الاجتماع الهادف لإعلان عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين، من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٢. وفي ذلك الاجتماع، جرت دراسة واعتماد "الإعلان المتعلق بالمشاركة الكاملة للمعوقين ومساواتهم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" و "برنامج عمل لعقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين، من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٢".

٢٣٩- وعقدت الهيئة الخاصة المعنية بالبلدان النامية الجزرية في المحيط الهادئ دورتها الأولى ببانكوك في شباط/فبراير ١٩٩٣. وشددت الهيئة الخاصة على جملة أمور، من بينها أهمية التجارة الدولية والاستثمار لاقتصادات البلدان الجزرية، وأوصت بتعزيز صلات التمويل والاستثمار والتجارة بين هذه الاقتصادات والاقتصادات الأكثر دينامية في منطقة اللجنة. وأصدرت الأمانة منشورات مختلفة ذات وجهة بحثية تتصل بتنمية البلدان النامية الجزرية في منطقة المحيط الهادئ؛ ومن هذه المنشورات "استراتيجيات إنمائية زراعية مستدامة في البلدان الجزرية الأقل نموا بمنطقة المحيط الهادئ: قضايا وخيارات سياسية" و "قانون البحار في جنوب المحيط الهادئ: دراسة بشأن إدماج أنشطة الشؤون البحرية في الشواغل الحكومية".

٢٤٠- وقدمت في الجزء الثاني من منشور "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٩٢"، دراسة موضوع "التوسع في الاستثمار والتجارة فيما بين بلدان المنطقة كوسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية على الصعيد الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ"، مثلت تقييما لمساهمة التجارة مع الاستثمار في عملية إعادة تشكيل الصناعة في منطقة اللجنة.

٢٤١- واتخذت تدابير لتعزيز الصلة الفنية بين اللجنة ومختلف منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها بهدف تطبيق نهج منسق إزاء حل المشاكل وتقديم المساعدة للدول الأعضاء. وبالإضافة إلى الاجتماعات التي عقدتها في الشهور الأخيرة آليات شتى مشتركة بين الوكالات، من بينها اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ واللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية الريفية المتكاملة، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمياه لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، سعت اللجنة إلى إقامة صلات وأطر تعاونية أكبر مع الهيئات الإقليمية الأخرى. وفي هذا السياق، جرى التركيز بشكل خاص على تعزيز الصلة بين منظمات تابعة للجنة من قبيل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وأمانة ندوة جنوب المحيط الهادي، ومنظمة التعاون الاقتصادي وهيئة التعاون الاقتصادي والمحيط الهادئ وكذلك مع مؤسسات مالية من قبيل مصرف التنمية الآسيوي.

٥ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٤٢ - في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وإذ يتحرك العالم صوب الادارة الاقتصادية العالمية ويتنازع الصراع والتعاون في سبيل الغلبة، تزداد حدة التحديات التي تواجه منطقة اللجنة الاقتصادية ويتسع نطاقها. كما يمكن اعتبار منطقة اللجنة في حالة انتقال. فهي تقع في مفترق الطرق بين سياسات الشرق والغرب وثقافاتهما، وتسعى باحثة عن تأكيد هوية شعوبها وحماية سيادتها الداخلية والخارجية، والصمود إزاء الضغوط الداخلية والخارجية. ولعل تفجر أشكال جديدة من التطرف يمثل تحديا بالغ الخطر يهدد استقرار المنطقة السياسي. ولا تزال عوامل عدم الاستقرار السياسي والبلبلة وانعدام إمكانية التنبؤ تجتاح المنطقة وتمارس تأثيرا طاغيا على احتمالات السلم والتنمية والأمن فيها. وتدعو الحاجة الى معالجة هذه التحديات الوشيكة بسرعة وثبات.

٢٤٣ - ويمثل الدمار المادي والإضرار بالبيئة، ومشكلات العائدين والضغوط الواقعة على أسواق العمل والهياكل الأساسية، وعدم استقرار أسعار النفط، وانخفاض التحويلات المالية المتكررة في صورة معونة أو مدفوعات، واستمرار الجزاءات المفروضة على العراق وما تخلفه من آثار ضارة بالبلدان المجاورة، تحديات هائلة لمنطقة اللجنة الاقتصادية.

٢٤٤ - وهذه التحديات المتصلة بالأزمات هي بمثابة إضافة الى أوجه الاختلال الهيكلي القديمة العهد، من قبيل تفاوت الدخول بين البلدان وداخلها؛ والتفاوت في توزيع موارد الطاقة على الصعيد الاقليمي؛ وعدم كفاية الإمداد بالطاقة، وقلة المياه، والتصحر، وانعدام الأمن الغذائي ووصلات النقل في العديد من المناطق الريفية والنائية؛ وضعف المناعة إزاء تقلبات أسعار النفط؛ والمديونية الخارجية.

٢٤٥ - ورغبة من اللجنة في المساهمة في الجهود الرامية الى معالجة عدد من أشد الأضرار المادية والاجتماعية الناجمة عن أزمة الخليج، فضلا عن الكوارث الطبيعية أو التي يتسبب فيها الانسان، أعلنت، في دورتها السادسة عشرة المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٣ عقدا للتعمير والإصلاح لغربي آسيا. ولتبسيط العمل الاقليمي، أنشأت في نيسان/ابريل ١٩٩١، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، لجنة مشتركة جامعة لعدة وكالات ومعنية بالبيئة والتنمية في المنطقة العربية. وبالاضافة الى ذلك، تقوم اللجنة في الوقت الحالي بإنشاء مجلس إقليمي لشؤون المياه لأجل تنسيق الأنشطة الهادفة الى استعمال الموارد المائية النادرة استعمالا أكفأ. ولذلك، تشكلت آلية استشارية اقليمية مشتركة بين الوكالات ومعنية بشؤون المياه والبيئة لتكون نواة للجنة تنسيق إدارية إقليمية.

٢٤٦ - واشتركت الأمانة في وضع خطة عمل لمكافحة التصحر على صعيد المنطقة. ويعد إعلان عمان الثاني المتعلق بالسكان والتنمية، الصادر في نيسان/ابريل ١٩٩٣، أداة لتعزيز التعاون الإقليمي ومساعدة الدول الأعضاء على معالجة القضايا والتحركات السكانية. وفي مجال النقل، تشارك اللجنة بقوة في الأنشطة المتصلة بعقد النقل والمواصلات لغربي آسيا (١٩٨٥- ١٩٩٤) . وللمساعدة على تجاوز الفجوة

التكنولوجية المتعاظمة، ركزت اللجنة اهتمامها على وضع سياسات وتدابير تستهدف زيادة فعالية عامل التكنولوجيا في العملية الاستثمارية. وللتغلب على قلة الاحصائيات والبيانات الموثوقة الحسنة التوقيت القابلة للاستنساخ، قامت اللجنة بإنشاء اللجنة الاحصائية لتكون هيئة فرعية من هيئاتها.

٢٤٧ - وبالاضافة الى إعداد الدراسات وعقد اجتماعات الأفرقة الحكومية الدولية وأفرقة الخبراء، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية مساعدات تقنية وخدمات استشارية للدول الأعضاء كي تساعدها على مواجهة التحديات ووضع سياسات ذات وجهة عملية. وعلى سبيل المثال، عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية اجتماعا لفريق خبراء معني بتشغيل المؤسسات في ظل ظروف قاسية سريعة التغير. كما عقدت اجتماعات أخرى بشأن خلق روح المبادرة المحلية، ولا سيما تدريب العائدين، وبشأن البطالة باعتبارها أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع. وقد أدخلت الأنشطة التدريبية بوصفها مشاريع نموذجية لكي تتاح للمرأة امكانية الاضطلاع بأدوارها المتعددة والإسهام في الإنتاج. كما ساعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية على تلبية الاحتياجات من الطاقة الريفية، وذلك بادخال تكنولوجيا الغاز الحيوي في بلدان مختارة بالمنطقة.

٢٤٨ - وتحت رعاية اللجنة، أنشئت فرقة عمل متعددة الاختصاصات معنية بالشعب الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة، لكي تعالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي والآثار التي ستترتب في بلدان المنطقة على التوصل الى تسوية سلمية. كما ستقدم فرقة العمل مساعدة تقنية الى الشعب الفلسطيني.

٢٤٩ - ولا تزال أهم عقبة تواجه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدى وفائها بولايتها متمثلة في البلبلة وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وهما عاملان تسببا في توقف أنشطتها وانتقالها من مقرها مرات عديدة في الماضي القريب. كما تسبب هذان العاملان في وقوع شقاقات فيما بين بلدان المنطقة وحدوث انتكاسات في التعاون؛ وتعزى الى حالات الإخفاق في أداء المنطقة وعدم كفاية الصلة بين الدول الأعضاء وأمانة اللجنة. وأدى هذان الأمران بدورهما الى تضاؤل التمويل الآتي من خارج الميزانية وندرة الموارد اللازمة لمواجهة الاحتياجات الناشئة، ومن ثم الى عدم كفاية التنسيق والمواءمة الاقليميين عند تنفيذ المشاريع ذات النطاق الاقليمي.

دال - حماية حقوق الإنسان

١ - مركز حقوق الإنسان

٢٥٠ - حدث في عام ١٩٩٣ توسع كبير في الأنشطة التي يضطلع بها مركز حقوق الإنسان في جنيف، في مجالات عمله الرئيسية الخمسة: البحث ووضع المعايير ومنع التمييز؛ وتنفيذ المعايير الدولية؛ والاجراءات الخاصة؛ والاتصالات؛ والخدمات الاستشارية والإعلام.

٢٥١ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، قمت بتعيين أمين عام مساعد ليترأس مركز حقوق الإنسان، أنيطت به مسؤولية معالجة مسائل حقوق الإنسان حصرا، ويتبعني مباشرة. ويعتبر الأمين العام المساعد مسؤولا بوجه خاص عن وضع سياسات متماسكة وتعزيز التنسيق في ميدان حقوق الإنسان، ويعتبر بمثابة مركز تنسيق لعلاقات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان.

٢٥٢ - وطلب المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ زيادة موارد المركز من الميزانية العادية على الفور. وبين المؤتمر بوضوح أن هذه الموارد يجب أن تدعم عمل المركز للوفاء بولاياته الملحّة العديدة، وأن توفر ما يلزم لتنفيذ إجراءات تقصي الحقائق التي تقوم بها لجنة حقوق الإنسان، وأن تكفل سير العمل لهيئات الإشراف على المعاهدات وأن توفر لبرنامج الخدمات الاستشارية الموارد الكافية لتمكينه من الاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من الدول. كما دعا المؤتمر إلى زيادة التبرعات لصناديق التبرعات التي تتولى دعم الخدمات الاستشارية والأنشطة التي تُنفذ لصالح السكان الأصليين ولمناهضة التمييز العنصري، وستعالج هذه المسائل في اقتراحات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ التي سأتقدم بها.

٢ - المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

٢٥٣ - يُعد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، نقطة تحول في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وكان المؤتمر تتويجا لثلاث سنوات من نشاط مكثف بذلته جميع قطاعات المجتمع الدولي بهدف استعراض التقدم المحرز في الماضي في مجال حماية حقوق الإنسان، والتعرف على العقبات الحائلة دون موالاة التقدم، ورسم مسار العمل للسنوات المقبلة.

٢٥٤ - وكان مؤتمر فيينا وعمليته التحضيرية عالميين من حيث المواضيع المطروقة ومن حيث الاشتراك أيضا. فقد سبقت المؤتمر ثلاثة اجتماعات إقليمية، عقدت في تونس وسان خوسيه وبانكوك، كما سبقته المئات من الاجتماعات الأخرى في شتى أنحاء العالم. واشترك في مناقشات فيينا ممثلون لـ ١٧٢ دولة، إلى جانب مراقبين عن ٩٥ منظمة وهيئة لحقوق الإنسان ومؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وعن ٨٤٠ منظمة غير

حكومية. وأسهم في نجاح المناقشات ما تميز به المشتركون من سمو الدراية الفنية والتزام واضح بحقوق الإنسان. وأظهرت تبادلات الآراء المطولة والدقيقة وجود أرضية مشتركة هامة فيما بين مختلف المشتركين. ولذلك، تمكن المؤتمر من اعتماد إعلان وبرنامج عمل بتوافق الآراء، وهما إعلان وبرنامج عمل لهما أهمية تاريخية، إلا أنه جرى الإعلان كذلك عن اختلاف الآراء بكل صراحة.

٢٥٥ - وأكد مؤتمر فيينا من جديد عالمية حقوق الإنسان الأساسية، والمبدأ المتمثل في أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي لحقوق الإنسان، وأنه ينبغي أن يكون المستفيد الرئيسي من إعمال حقوق الإنسان وأن يشترك بفاعلية في إعمال تلك الحقوق. إلا أن المؤتمر لم يطرق المسألة على الصعيد النظري وحده: بل دعا أيضا إلى العمل الفعّال لكي تُكفل حقوق الإنسان لكل فرد على الصعيد العالمي. كما اعترف المؤتمر بالحق في التنمية بوصفه حقا من حقوق الإنسان وبالعلاقة المترابطة بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان وبتعزيز بعضها البعض، وبالحاجة إلى مساعدة البلدان النامية في عملية تحولها إلى الديمقراطية. كما أقر بكل وضوح الصلة بين العالمية والمساواة وشدد على ضرورة إلغاء أي تمييز قائم على العامل العنصري أو أية عوامل مماثلة. ووفر المؤتمر توجيها موضوعيا للأمم المتحدة في أعمالها المقبلة في هذا المجال، ودعا إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي لمناهضة التمييز والدعوة الى التسامح.

٢٥٦ - كما كان هناك تقدم ملحوظ في مجالين آخرين. فقد شدد المؤتمر على ضرورة إيلاء الأولوية للإجراءات الهادفة إلى تأمين تمتع المرأة بجميع حقوق الإنسان تمتعا تاما وعلى قدم المساواة: وجوب إدماج احترام حقوق المرأة في مجمل برنامج حقوق الإنسان وفي الأنشطة الإنمائية. كما يجب إيلاء اهتمام خاص لحماية المرأة والطفلة من العنف وغيره من أشكال انتهاك حقوق الإنسان التي تهددهما على وجه التحديد. ودعا المؤتمر إلى التصديق العالمي، بحلول سنة ٢٠٠٠، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلى صياغة بروتوكول اختياري يُلحق بتلك الاتفاقية ويسمح بالنظر في الشكاوى الفردية المتعلقة بانتهاك حقوق المرأة.

٢٥٧ - وكانت هناك خطوة تقدمية أخرى تمثلت في الإقرار بالحاجة إلى العمل الفعّال لحماية حقوق الطفل، بما في ذلك الأطفال الذين يعيشون في ظروف قاسية للغاية وحقوق الطفلة. وقد طُلب إلى جميع الأجهزة المختصة أن تستعرض وترصد التقدم المحرز في مجال حماية حقوق الطفل، وحددت سنة ١٩٩٥ لبلوغ الهدف المتمثل في التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل.

٢٥٨ - وثمة خطوة هامة أخرى إلى الأمام، تمثلت في الاعتراف بحقوق المعوقين والحاجة إلى اتخاذ تدابير محددة لحماية الفئات المستضعفة، ومن بينها العمال المهاجرون، وإلى ضمان اشتراك هذه الفئات في التوصل إلى حلول لمشكلاتها. كما اعتُرف بالأبعاد المتصلة بحقوق الإنسان للفقر المدقع والنبذ، وكذلك بالحاجة إلى عدم الاكتفاء بمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان بل وتناول أسبابها أيضا. وفي هذا الصدد، دعا

المؤتمر إلى اتخاذ إجراءات ذات أولوية على الصعيدين الوطني والدولي تستهدف إزالة عقبات معينة تحول دون التمتع بحقوق الإنسان.

٢٥٩ - وخلال هذه السنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم، اعترف مؤتمر فيينا بما للشعوب الأصلية من كرامة أصيلة ومساهمة فريدة، وأكد من جديد التزام المجتمع الدولي برفاهها، وكرر الإعراب عن التزام الدول بضمان احترام حقوقها.

٢٦٠ - ومن النتائج الرئيسية التي أسفر عنها المؤتمر القبول الواسع النطاق لضرورة التعاون بين الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. ومن الجوهري تحقيق مشاركة فعّالة بين جميع هذه الجهات الفاعلة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعّال.

٢٦١ - واعترف مؤتمر فيينا بالمساهمة المتزايدة الأهمية التي يمكن أن تؤديها المنظمات غير الحكومية في الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتصل بالتنمية وحقوق الإنسان. ومن أهم إنجازات المؤتمر نجاحه في تسخير طاقات المنظمات الشعبية التي لم تستغل حتى الآن، ولا سيما ما هو كائن منها في افريقيا وفي آسيا وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٦٢ - كما أظهر مؤتمر فيينا بجلاء أهمية حقوق الإنسان بالنسبة للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميادين صنع السلم وحفظه، والدبلوماسية الوقائية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وإن إدراج البعد المتعلق بحقوق الإنسان في تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج والمشاريع الداخلة في هذه المجالات، سيكون مهما لنجاحها ولتعزيز حقوق الإنسان.

٢٦٣ - ويتعين إيلاء المزيد من الاهتمام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما عن طريق إعداد بروتوكولات اختيارية للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واستعمال المؤشرات.

٢٦٤ - وجرى التشديد مرارا على التعليم بوصفه عنصرا حاسما في تهيئة الاحترام لحقوق الإنسان مستقبلا. وسيكون بالإمكان، عن طريق تبني نهج عملي ملموس، إدراج حقوق الإنسان في البرامج التعليمية بجميع البلدان، سواء في المدارس أو في البرامج الموجهة إلى من هم خارج المدرسة.

٢٦٥ - كما أكد مؤتمر فيينا من جديد أن الجهود الرامية إلى القضاء على التعذيب يجب أن تركز على الوقاية، وطالب بالتعجيل بإعداد بروتوكول اختياري لاتفاقية عام ١٩٨٤ لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وذلك من أجل السماح بزيارات منتظمة لأماكن

الاحتجاز. كما أوصى بأن تقوم الدول الأعضاء بإلغاء التشريع الذي يفضي إلى إفلات المسؤولين عن التعذيب من القصاص.

٢٦٦ - ويجب تقوية دور الأمم المتحدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان، بل وتجديد هذا الدور وإحيائه، إذا أريد الوفاء بالوعود التي انطوى عليها إعلان وبرنامج عمل فيينا. وفي فيينا، اعتبر التنسيق والتعاون الدوليان أمرين حاسمين لزيادة احترام حقوق الإنسان إذ أن لجميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان إسهامات هامة في هذا النهج المنسق الشامل.

٢٦٧ - وحُدد مركز حقوق الإنسان ليكون مركز تنسيق للتعاون العالمي من أجل حقوق الإنسان. ودعا المؤتمر إلى عقد اجتماع تنسيقي سنوي للأمم المتحدة على مستوى رفيع، ليكون عنصرا من عناصر هذا النهج. كما سيتعين قيام تعاون وثيق مع الجهات الفاعلة الهامة الأخرى.

٢٦٨ - وسلم مؤتمر فيينا بأن إحراز التقدم مستقبلا يتوقف إلى حد بعيد على تقديم المساعدات إلى البلدان التي تعمل على تحسين وتعزيز حمايتها لحقوق الإنسان. ودعى إلى الأخذ بنهج إجمالي للأمم المتحدة يتيح للدول تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الأقليات والشعوب الأصلية وإجراء انتخابات ديمقراطية. وقد أنيطت ببرنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان مسؤوليات معينة جديدة واسعة النطاق فيما يتعلق بالمساعدة على زيادة احترام حقوق الإنسان.

٢٦٩ - كما ينبغي تمكين الأمم المتحدة من الاستجابة، على وجه السرعة وبصورة فنية مناسبة، للادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، ومن تقديم الخدمات المناسبة إلى الجهاز المنشأ لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نلتمس السبل المؤدية إلى تحسين تشغيل تلك الآليات وزيادة تأثيرها.

٢٧٠ - كما اقترح مؤتمر فيينا زيادة التركيز على الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وذلك عن طريق ثلاثة عقود عمل: أولها يتعلق بالشعوب الأصلية، وثانيها يتعلق بالتعليم وحقوق الإنسان، وثالثها يتعلق بمناهضة العنصرية والتمييز العنصري. وعلاوة على ذلك، سيعرض على الجمعية العامة اقتراح المؤتمر الذي يدعو إلى إعلان عقد الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٣ - تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان

٢٧١ - اعتبر مؤتمر فيينا التصديق العالمي على المعاهدات الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان هدفا هاما. وفي عام ١٩٩٨، سيولي استعراض متابعة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا اهتماما خاصا للتقدم المحرز نحو بلوغ التصديق العالمي.

٢٧٢ - وحتى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، صدقت ١٣٧ دولة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المعقودة في عام ١٩٦٥، كما صدقت ٩٧ دولة على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها المعقودة في عام ١٩٧٣. أما بالنسبة للعهدين الخاصين بحقوق الإنسان المبرمين في عام ١٩٦٦، فقد صدقت ١٢٥ دولة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما صدقت ١٢٣ دولة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وصدقت ١٢٦ دولة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعقودة عام ١٩٧٩، و ١٤٦ دولة على اتفاقية حقوق الطفل المعقودة عام ١٩٨٩.

٢٧٣ - غير أن مستوى التصديق على الاتفاقيات الأخرى غير مرض أبدا. فحتى الآن لم تصدق سوى ٧٦ دولة على اتفاقية عام ١٩٨٤ لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ ولم تصدق سوى ٥٦ دولة على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية المعقودة عام ١٩٨٥؛ ولم يصدق سوى بلدين على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المعقودة عام ١٩٩٠؛ أما البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف الى الغاء عقوبة الإعدام والذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، فلم تصدق عليه سوى ١٩ دولة.

٢٧٤ - وبصفتي أمينا عاما للأمم المتحدة، أحث الدول بقوة على التصديق على جميع المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان. ولهذه الغاية، أعتزم أن أشرع في حوار مع الدول الأعضاء لتحديد العقبات القائمة في وجه التصديق ومحاولة التغلب عليها. وأعتقد أيضا أن للمنظمات الاقليمية دورا ايجابيا تؤديه في زيادة وعي الدول لهذه المسألة.

٢٧٥ - إن عملية التحول الى الديمقراطية لا يمكن فصلها عن حماية حقوق الإنسان. وبعبارة أدق، لا يمكن أن تكفل حقوق الإنسان فعلا إلا في اطار ديمقراطي. لذلك لا يمكن فصل قيام الأمم المتحدة بتعزيز حقوق الإنسان عن الاتجاه العالمي نحو التحول الى الديمقراطية.

"... تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولازالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم أو لتسويتها"

ميثاق الأمم المتحدة، المادة الأولى، الفقرة ١

الشكل ٦

نفقات الصناديق والبرامج التي يتولى إدارتها
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٨٢-١٩٩٢

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

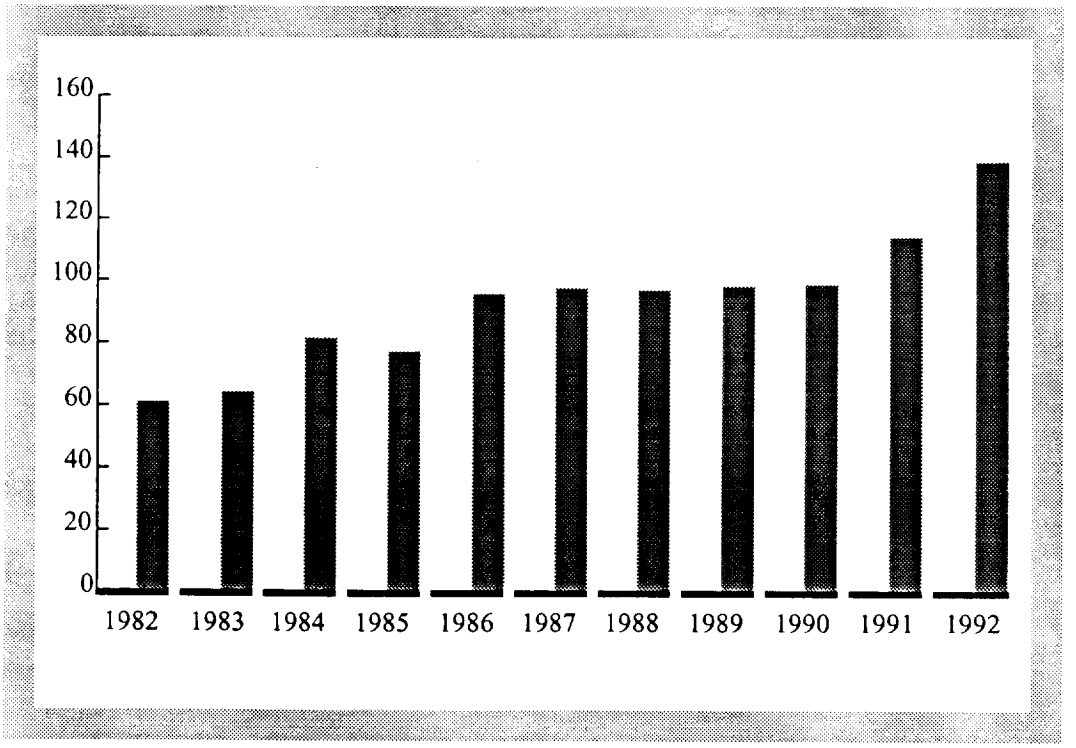

الشكل ٧

الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٩٨٢-١٩٩٢

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

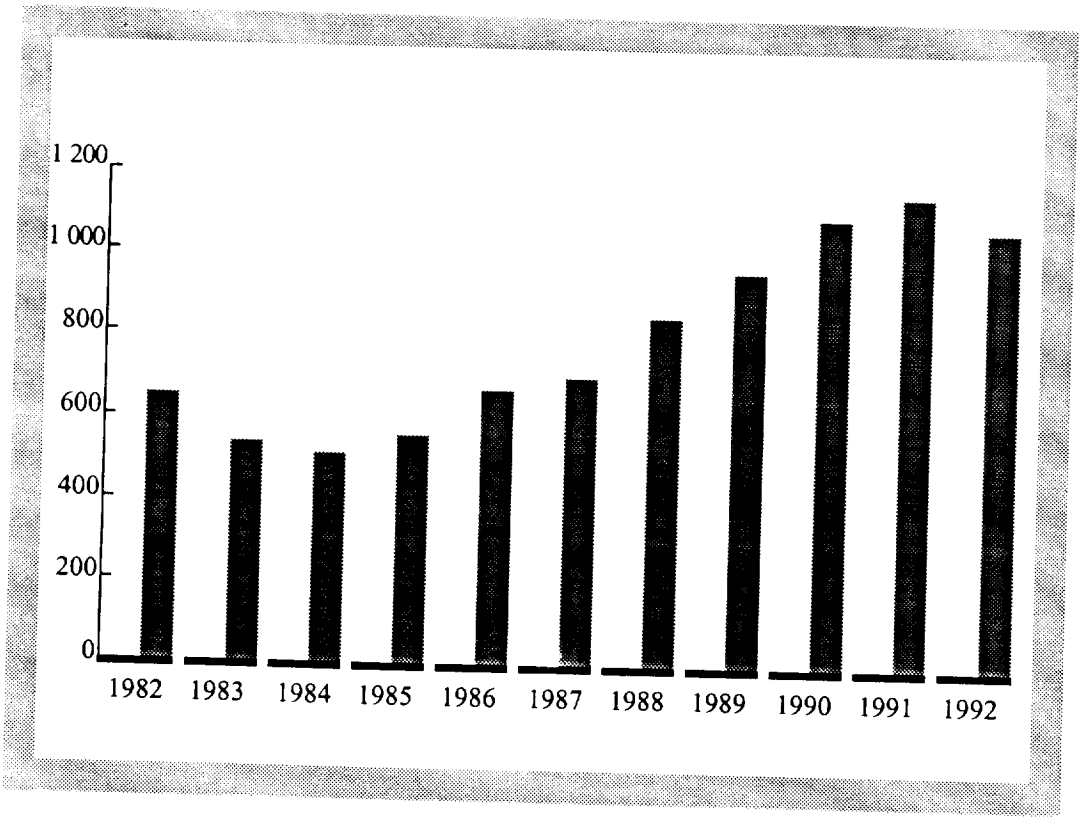

رابعا - التوسع في مجال الدبلوماسية الوقائية وتقديم المساعدة الإنسانية وتسوية المنازعات

ألف - تنفيذ "خطة للسلام"

٢٧٦ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، رحبت الجمعية العامة، في قرارها ٤٧/١٢٠، بتقريري المعنون "خطة للسلام"، وشجعتني على أن أواصل جهودي المبذولة في مجال الدبلوماسية الوقائية. وقد دعتني الجمعية العامة أيضا الى تعزيز قدرة الأمانة العامة على جمع المعلومات وتحليلها لخدمة احتياجات الانذار المبكر للمنظمة بطريقة أفضل. وقد واصل الفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي الذي أنشأته الجمعية العامة مناقشة التوصيات الأخرى الواردة في تقريري، الذي نظرت فيه أيضا اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة واللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلم.

٢٧٧ - وعقد مجلس الأمن جلسات شهرية في الفترة الواقعة بين تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ وأيار/مايو ١٩٩٣ لدراسة المقترحات المحددة المقدمة في "خطة للسلام". وقد صدرت ثمانية بيانات للرئيس بوصفها جزءا من هذه العملية. وفي ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، قدمت تقريرا (A/47/965-S/25944) بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في "خطة للسلام". وشكلت أيضا فرقة عمل مشتركة بين الادارات لاقتراح مزيد من الاجراءات لتنفيذ تلك التوصيات.

٢٧٨ - وفي "خطة للسلام"، قمت بعرض بعض التعاريف الخاصة بنطاق عمليات السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة عبر العالم. فالدبلوماسية الوقائية هي العمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها. وصنع السلم هو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية، ولا سيما عن طريق الوسائل السلمية مثل الوسائل التي ينص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وحفظ السلم هو وزع أفراد للأمم المتحدة في الميدان، ويتم ذلك حتى الآن بموافقة جميع الأطراف المعنية، ويشمل عادة اشتراك أفراد عسكريين و/أو أفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة، وكثيرا ما ينطوي ذلك على اشتراك موظفين مدنيين أيضا. وحفظ السلم هو وسيلة لتوسيع امكانيات منع نشوب المنازعات وصنع السلم على السواء. وينبغي أن يضاف هنا مفهوم فرض السلم. وهو ينطوي على أنشطة حفظ السلم التي لا تنطوي بالضرورة على موافقة جميع الأطراف المعنية. فقد ورد التنبؤ بإنفاذ السلم في الفصل السابع من الميثاق. أما بناء السلم فهو العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب الارتداد إلى حالة النزاع. وترمي الدبلوماسية الوقائية إلى حل المنازعات قبل نشوب العنف؛ ويلزم صنع السلم وحفظ السلم، وأحيانا فرض السلم، لوقف الصراعات ولصون السلم بعد التوصل إليه. وهما يعززان، في حال نجاحهما، فرصة بناء السلم بعد انتهاء الصراع، الأمر الذي يمكن أن يحول دون نشوب العنف من جديد بين الأمم والشعوب. إن مختلف خطوات عمليات السلم متداخلة، من الناحية العملية، ويمكن أداؤها في وقت واحد وبصورة متوازية.

باء - الدبلوماسية الوقائية

٢٧٩ - كانت الدبلوماسية الوقائية مفهوما غير مدرك وغير معرف، وأصبح الآن يفهم على أنه مجال حيوي للتصرف العملي. وقد ظهرت خلال العام الماضي أشكال جديدة للدبلوماسية الوقائية؛ فهي تضم الجهود الرامية الى الحيلولة دون نشوب منازعات مسلحة، كإيفاد بعثات تقصي الحقائق والمساعي الحميدة والنوايا الحسنة، وإرسال مبعوثين خاصين إلى مناطق التوتر، والعمل على جذب الأطراف في أي نزاع محتمل إلى مائدة التفاوض. أما اليوم، فإن تنوع التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة أدى إلى استخدام هذه الأساليب المألوفة بصورة أكثر تركيزا وإبداعا.

٢٨٠ - إنني لأجد نفسي بصورة متكررة منهمكا بالدبلوماسية الوقائية. ونظرا لطبيعة هذا العمل ولمتطلبات الأطراف، فإن هذه الدبلوماسية كثيرا ما تجري من وراء الكواليس. وعندما تخفق الجهود، تظهر النتائج علنا. أما إذا كللت بالنجاح، فكثيرا ما يجب أن تظل التفاصيل طي الكتمان. إن الدبلوماسية الوقائية عمل دائب ويمكن أن تتراوح بين المكالمة الهاتفية المقتضبة وتحريك الوحدات العسكرية.

٢٨١ - وقد جرى الاضطلاع باسمي بأكثر من ١٠٠ بعثة للتمثيل ولتقصي الحقائق وللمساعي الحميدة أوفدت إلى مختلف البلدان. وقمت شخصيا بسفر واسع النطاق لبذل المساعي الحميدة وتمثيل المنظمة في جميع أنحاء العالم. وتطول قائمة جميع البعثات التي قمت بها شخصيا أو جرت بالنيابة عني بما لا يتسع المجال له في هذا المقام. ويكفي أن أذكر أنني عقدت، خلال الفترة الممتدة من آب/اغسطس ١٩٩٢ إلى تموز/يوليه ١٩٩٣، محادثات على مستوى رفيع في ٢٧ بلدا زرت كثيرا منها عدة مرات. وإن بعض الأمثلة للاجراءات التي اتخذت في العام الماضي قد تعطي فكرة عن طبيعة مجال العمل هذا وأبعاده الجديدة.

١ - جنوب افريقيا: المراقبون

٢٨٢ - أرسل لأول مرة مراقبون مدنيون تابعون للأمم المتحدة إلى أحد البلدان بموافقة الحكومة لمساعدة سلطات ذلك البلد والأطراف المتنازعة في مسألة داخلية محضة: الحد من مستوى العنف. وهذا البلد هو جنوب افريقيا. وفي ذلك تطور هام يمكن أن يكون سابقة مفيدة في حالات مماثلة في أماكن أخرى.

٢٨٣ - وقد أذن لي مجلس الأمن، في قراره ٧٧٢ (١٩٩٢)، بوزع مراقبين للأمم المتحدة. وقد عينت أنجيلا كنغ رئيسة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا؛ وتسلمت وظيفتها في ٢٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢. ويعمل المراقبون جنبا إلى جنب مع المراقبين من المنظمات الأخرى، ومنها منظمة الوحدة الافريقية والكمنولث والجماعة الأوروبية، بتعاون وثيق مع اللجنة الوطنية للسلم والأمانة الوطنية للسلم ولجنة التحقيق بشأن منع العنف والتخويف ضد الجماهير من أجل تخفيف حدة التوترات واحتواء المظاهرات والحيلولة دون إفلات زمام المصادمات. ويوجد الآن ٤٩ مراقبا من مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا. وفي أعقاب بعثة أولية قام بها سايروس فانس بالنيابة عني، عينت مبعوثين خاصين، هما فيرندرا دايال وتوم

فرانسن، قاما بزيارة جنوب افريقيا. وعلى أساس ما توصلا اليه، قدمت في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ تقريرا ثانيا عن مسألة جنوب افريقيا (S/25004)، أشرت فيه الى أنه أحرز تقدم واضح في تنفيذ التوصيات الواردة في تقريري الأول المؤرخ ٧ آب/اغسطس ١٩٩٢ (S/24389).

٢٨٤ - وقد كنت على اتصال شخصي بالرئيس ف. و. دي كليرك، والزعيم منغوسوتو بوتيليزي والسيد كلارنس ماكويتو والسيد نيلسون مانديلا وزعماء آخرين من جنوب افريقيا للمساعدة في تعزيز الهياكل المنشأة في ظل اتفاق السلم الوطني. كما وجهت رسائل الى زعماء المواطن. ومن شأن قرار اجراء أول انتخابات حرة على الاطلاق في جنوب افريقيا وفقا لمبادئ حق الاقتراع العام أن يمهد السبيل لتحول هذا البلد الى مجتمع ديمقراطي غير عنصري، وهو الهدف الذي تتحدد به مشاركة الأمم المتحدة في جنوب افريقيا. غير أن مستوى العنف ما زال يشكل مصدرا للقلق الشديد.

٢ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

٢٨٥ - جرى في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، وزع وحدات عسكرية بوصف ذلك من تدابير الدبلوماسية الوقائية. فقد أذن لي مجلس الأمن في قراره ٧٩٥ (١٩٩٢) بأن أنشئ وجودا لقوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، على حدودها مع البانيا ومع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وقد اتخذ هذا التدبير من تدابير الدبلوماسية الوقائية بدافع الحرص على منع نشوب حرب أوسع في البلقان. وهناك في الوقت الراهن أقل بقليل من ١ ٠٠٠ فرد من أفراد حفظ السلم في المنطقة، بالاضافة الى فريق صغير من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، توفر الأمم المتحدة مساعدة غوثية طارئة لـ ٠٠٠ ٩٠٠ شخص نزحوا نتيجة للمنازعات. وقد أطلق نداء موحد لجمع ٧٨ مليون دولار لهذا البرنامج الانساني.

٢٨٦ - وتجري اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تحت رعاية الأمم المتحدة، محادثات غرضها تخفيف التوترات التي حدثت من جراء الاعتراف باستقلال جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقدم الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة الى ممثلي اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مشروع معاهدة أعد على أساس مشاورات واسعة مع الجانبين. ويشتمل الجزء ألف من مشروع المعاهدة على عدد من الأحكام الخاصة الرامية الى تشجيع العلاقات الودية واتخاذ تدابير لبناء الثقة، في حين تضمنت الأجزاء من باء الى هاء نصوصا تتعلق بالصداقة والتعاون على أساس حسن الجوار بما يلائم التعامل بين دولتين متجاورتين تقيمان علاقات بينهما لأول مرة.

٢٨٧ - ووقت وزع قوة الأمم المتحدة للحماية، كانت حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تشعر بقلق بالغ إزاء التهديد الخارجي لأمنها. وقد أسهم وجود القوة وقبول جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية في

عضوية الأمم المتحدة في تخفيف حدة هذه المخاوف. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز القوة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٤٢ (١٩٩٣) هو تطور محمود.

٢٨٨ - وفي ١٨ حزيران/يونيه حث مجلس الأمن في القرار ٨٤٥ (١٩٩٣)، اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على مواصلة جهودهما، تحت رعايتي، للتوصل الى تسوية عاجلة للقضايا المتبقية بينهما. وقد عينت سايروس فانس للقيام بمساع حميدة بالنيابة عني.

٣ - العمل الإنساني الوقائي

٢٨٩ - كثيرا ما توفر حالات الحاجة الانسانية مؤشرات على أن صراعا يوشك أن يقع حتى قبل تطورها إلى تهديدات أكثر خطورة للسلم والأمن الدوليين. ويمكن أن يتيح إدراك الأسباب الجذرية للصراع في وقت مبكر إمكانية اتخاذ إجراء وقائي ملائم. وقد مكّن توفير مساعدة إنسانية لمثل هذه الأغراض الوقائية من احتواء أثر بعض حالات الطوارئ. ومن أمثلة النجاح في هذا الصدد البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي للطوارئ في حالات الجفاف في الجنوب الافريقي، وهو البرنامج الذي بدئ بموجبه في اتخاذ تدابير شاملة للتخفيف من آثار الجفاف، وتقليل إمكانية نزوح السكان، وتجنب وقوع المجاعة، في ١٠ من بلدان المنطقة.

٢٩٠ - ويتمثل نوع آخر من أنواع العمل الإنساني الوقائي في تعزيز القدرة الوطنية في البلدان المعرضة للكوارث. وإنني أؤيد تماما الاجراء المتخذ لإدماج أنشطة اتقاء الكوارث والتأهب لها في صلب المشاريع الإنمائية التي تقوم بها المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. أما بالنسبة لحالات الطوارئ الأخرى التي تنجم عن التدهور الاقتصادي الطويل الأجل أو الكوارث الطبيعية التي تحدث ببطء مثل الجفاف، فيمكن للعمل الوقائي الإنساني المبكر أن يؤدي الى إنقاذ أرواح الآلاف وتوفير ملايين الدولارات التي تنفق في الإجراءات العلاجية اللاحقة.

٢٩١ - وتقوم حاليا إدارة الشؤون الإنسانية بإدارة آلية مشتركة بين الوكالات للإنذار المبكر لدراسة الحالات التي يمكن أن يحدث فيها نزوح جماعي للسكان. وأحد أهداف هذه الإدارة هو المساعدة في تحديد متى يمكن أن يكون من الملائم القيام بعمل إنساني وقائي.

جيم - حفظ السلم في سياق متغير

٢٩٢ - مثلما حدث في موضوع الدبلوماسية الوقائية وحل الصراعات، اتخذت المسؤوليات المعتادة للأمم المتحدة، أبعادا جديدة، بحيث اتسع الآن نطاق مصطلح حفظ السلم ليشمل سلسلة من أنشطة الأمم المتحدة ومسؤولياتها لم يكن متصورا من قبل.

٢٩٣ - وحفظ السلم من ابتكار الأمم المتحدة. إلا أن المفهوم ليس مفهوما جامدا، ولكنه دائم التغير؛ ولكي يكون حفظ السلم انعكاسا للاحتياجات المتغيرة لمجتمع الدول، يلزم التجديد فيه كل يوم. وكل حالة من الحالات التي يشترك فيها أفراد حفظ السلم التابعون للأمم المتحدة تستفيد من معين الخبرة وسعة الأفق والاقتدار المهني الموجود بالمنظمة وليس من قبيل المبالغة أن يقال إنه يوجد اليوم عدد من أنواع عمليات حفظ السلم بقدر عدد أنواع الصراعات.

٢٩٤ - ومهمة حفظ السلم، شأنها شأن مهمة صنع السلم، تتوقف على شرط أساسي: فلكي ينجح صنع السلم، لا بد من أن تتوفر لدى أطراف النزاع الارادة السياسية اللازمة. ويقتضي حفظ السلم، أكثر من صنع السلم، أن تلتزم الأطراف المتنازعة بمبدأ حل الصراعات بالوسائل السلمية، أي بعبارة اخرى، أن تلتزم، بالميثاق ذاته.

٢٩٥ - وما برحت الافتراضات التقليدية المتصلة بالتقيد بالاتفاقات وموافقة الاطراف وتعاونها واستخدام الحد الأدنى من القوة، تواجه تحديا من التطورات الأخيرة التي حدثت في بعض عمليات حفظ السلم. وقد أرسل أفراد حفظ السلم التابعون للأمم المتحدة الى مناطق لا توجد فيها أية اتفاقات، ولا توجد فيها حكومات أو تكون سلطتها الفعلية محدودة، ولا يمكن الاعتماد على موافقة الأطراف أو تعاونها. وفي كثير جدا من الأحيان يتعرض عملهم لعراقيل من جانب جماعات غير نظامية مسلحة تسليحا جيدا وأباطرة حرب يتحدون سلطاتهم الوطنية، إن وجدت، والمجتمع الدولي، على السواء.

٢٩٦ - ويعمل الآن نحو ٠٠٠ ٨٠ من الأفراد المدنيين والعسكريين في ١٧ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في جميع أنحاء العالم (انظر الشكلين ٨ و ٩). واذا ما تم تنفيذ العمليات الاضافية وتعزيزات القوات قيد النظر حاليا فإن من الممكن أن يرتفع العدد الكلي الى ٠٠٠ ١٠٠ بحلول نهاية عام ١٩٩٣. ويقوم الآن أفراد حفظ السلم بأداء مجموعة متنوعة من المهام المعقدة، مثل حماية قوافل المعونة الانسانية، ودعم الاشراف على الانتخابات، ورصد حقوق الانسان، بالاضافة الى مسؤولياتهم الأساسية في الفصل بين الأطراف المتحاربة. ولذلك فان حفظ السلم، ما هو الا خطوة واحدة في عملية حل الصراعات بالوسائل السلمية. وينبغي عدم الخلط بينه وبين حل الصراعات، فوقف الأعمال الحربية المسلحة لا يعتبر في حد ذاته حلا للصراعات. فهو يوفر تعليقا مؤقتا للأعمال الحربية، بينما يجري حل الأزمة في المجالات السياسية والانسانية والاقتصادية والاجتماعية.

٢٩٧ - وأحد الجوانب الرئيسية للجيل الجديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم هو دور الاعلام في تعزيز التفاهم وايجاد الدعم على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. ولا يمكن بناء ذلك الدعم الا على أساس الفهم الواضح للأسباب التي من أجلها أوفدت بعثة معينة الى منطقة بعينها، والكيفية التي تعتزم بها البعثة تحقيق أهدافها. وفي الجو الذي يسود فيه ارتفاع التوتر في مناطق النزاع، تؤدي الأنشطة الاعلامية دورا حيويا في تيسير عمل البعثة عن طريق نشر المعلومات في حينها وبصورة موضوعية، والتصدي للدعاية والتضليل الاعلامي. كما يمكن للأنشطة الاعلامية الفعالة أن تفيد في ايجاد وتعزيز دعم المجتمع

الدولي من أجل إنجاح البعثات. وفي غياب المعلومات من مصادر الأمم المتحدة، يمكن أن يحدث سوء فهم لولاية الأمم المتحدة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بالتالي الى نقد لا مبرر له لأنشطة المنظمة.

٢٩٨ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٢، كان باستطاعتي أن أفيد بأن الدول الأعضاء كانت متحمسة للمشاركة في عمليات حفظ السلم وأن المراقبين العسكريين والمشاة كانوا متاحين دائما. ولم يعد الوضع الآن كذلك بصفة عامة. فالصعوبات التي كانت لا تصادف في الماضي الا عندما يكون المطلوب هو وحدات سَوْقية متخصصة تنشأ الآن أيضا في حالة المشاة والمراقبين العسكريين، فضلا عن مراقبي الشرطة.

٢٩٩ - ولمعالجة مشكلة تزايد الطلب على عمليات حفظ السلم وما يستتبعه ذلك من نقص في عدد أفراد حفظ السلم، اتُخذت عدة خطوات هي:

(أ) دعوتُ الدول الأعضاء الى تعيين أفراد مؤهلين للنظر في أمر اعارتهم الى عمليات حفظ السلم؛

(ب) أنشئ فريق خاص للتخطيط مكلف بمهمة تحديد عناصر قياسية يمكن منها تشكيل مختلف أنواع عمليات حفظ السلم. وقام هذا الفريق باطلاع الوفود على ما يضطلع به من أعمال ووجهت الدعوة الى الدول الأعضاء للدخول في مناقشات مع الأمانة العامة بشأن عناصر عمليات حفظ السلم التي تكون هذه الدول، من حيث المبدأ، على استعداد لتوفيرها؛

(ج) قبلتُ العروض المقدمة من الدول الأعضاء لاتاحة أفراد لحفظ السلم على سبيل الاعارة؛

(د) أصبح من الضروري الاستعانة بخدمات المقاولين للقيام بأنشطة الدعم للعمليات الميدانية التي يقوم بها عادة موظفو الأمم المتحدة.

٣٠٠ - وكما هو مبين في الفرع الثاني أعلاه، حُدد بصورة أوضح الدور الذي تضطلع به كل من ادارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلم. وتضم ادارة عمليات حفظ السلم حاليا شعبة العمليات الميدانية وجارٍ تعزيزُها. وستكون مسؤولة عن توفير الدعم التقني والاداري من المقر للعمليات المتكاملة في الميدان بما في ذلك، حسب الاقتضاء، عناصر حفظ السلم، أو صنع السلم، أو العناصر الانتخابية أو الانسانية. وستؤدي عملية إعادة التشكيل هذه الى تعزيز تخطيط عمليات حفظ السلم وتنسيقها وتقديم تقارير عنها، كما ستكفل تحسين تقديم الخدمات الى مختلف عمليات الأمم المتحدة.

٣٠١ - وقد شُكلت خلية للتخطيط العسكري داخل ادارة عمليات حفظ السلم وذلك بالاستعانة بأفراد عسكريين معارين من الدول الأعضاء. وأنشئت غرفة عمليات، يعمل بها ضباط عسكريون، لتمكين الادارات المختصة من الاتصال المستمر بالعمليات الجارية في الصومال وفي يوغوسلافيا السابقة. وأقوم حاليا

بدراسة إنشاء غرفة عمليات متكاملة تغطي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم على نطاق العالم من جميع جوانبها.

٣٠٢ - وقد أثر النمو في عمليات حفظ السلم تأثيرا عميقا في العمليات التي تضطلع بها المنظمة (انظر الشكل ١٠). وقد تعين على كل كيان اداري في الأمانة العامة أن ينتدب موظفين الى واحدة أو أكثر من عمليات حفظ السلم. وكما ذكرت في الفرع الثاني أعلاه، تعين أن يقوم الموظفون الباقون بأداء المهام التي كان يؤديها في السابق زملاؤهم الغائبون. وقد زاد حجم الأعمال المطلوبة الى درجة أنه لم يعد من الممكن الآن شغل جميع الوظائف داخل الأمانة العامة أو في الميدان بموظفي الأمانة العامة الموجودين، وسيلزم توفير عدد اضافي كبير من الموظفين، حيث إن الموظفين المعارين من الدول الأعضاء لا يمكن استخدامهم لانشاء هياكل دائمة.

٣٠٣ - إنني أدرك حجم التكلفة المتزايدة لصنع السلم وما يستتبعه هذا من عبء على الدول الأعضاء. ومن ثم فانني أرحب بقرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٧ الذي أذنت فيه الجمعية بانشاء صندوق احتياطي لحفظ السلم بمستوى ١٥٠ مليون دولار من شأنه، بعد تمويله بالكامل، أن يعزز قدرة المنظمة على الاستجابة للأزمات الجديدة. وآمل أن تنظر الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين نظرة ايجابية الى اقتراحي بأن تعتمد ثلث التكلفة التقديرية لكل عملية جديدة من عمليات حفظ السلم بمجرد أن يقرر مجلس الأمن إنشاءها. كما طلبتُ من الجمعية العامة أن تشجع الدول على إدراج مساهماتها لحفظ السلم في ميزانيات دفاعها الوطنية. وأود أن أكرر أن تمويل حفظ السلم هو مسؤولية جماعية تتحملها جميع الدول الأعضاء، وذلك وفقا للميثاق ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٣٠٤ - ومن نتائج التأخير في دفع الاشتراكات المقررة أن الدول المساهمة في عمليات حفظ السلم ذاتها لا تُسدَّد إليها التكاليف التي تكبدتها الا بعد فترات تأخير طويلة. ونتيجة لذلك، اضطرت بعض الدول الأعضاء الى سحب وحداتها من عمليات حفظ السلم.

٣٠٥ - ولقد اقترحت توفير رصيد احتياطي دائر من المعدات لاستخدامه في العمليات المقبلة. وسوف تحمل تكاليف تجديد ذلك الرصيد، فيما بعد، على حسابات عمليات معينة.

٣٠٦ - وكان من شأن الزيادة السريعة في الطلب على عمليات حفظ السلم، فضلا عن توسيع مجالها وطبيعتها، أن أبرزت الحاجة الملحة إلى وضع وإدامة معايير موحدة رفيعة المستوى لحفظ السلم. ويجري الآن إعداد كتيبات تدريبية للقوات وللمراقبين العسكريين والشرطة المدنية. والهدف من ذلك هو إيجاد مجموعة دولية من أفراد حفظ السلم تتوفر لديهم مستويات متشابهة من المهارات والمعرفة والانضباط وقواعد السلوك ويقدرون على العمل معا بفعالية في غضون مهلة قصيرة من استدعائهم.

٣٠٧ - ومسألة سلامة أفراد حفظ السلم وأمنهم هي واحدة من المسائل التي أعلق عليها أكبر قدر من الأهمية. ومع تكليف الأمم المتحدة بولايات أكثر تعقدا وأكبر خطرا، تزايدت أهمية سلامة وأمن قوات الأمم المتحدة وموظفي الأمم المتحدة الآخرين. ومنذ بدء عمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة، توفي ٩٤٩ فردا من أفراد حفظ السلم. وقد توفي أكثر من ٥٥٠ فردا في بعثات حالية (انظر الشكل ١١). وبناء على طلب من مجلس الأمن، أعددت تقريرا عن الترتيبات المتخذة لحماية قوات وموظفي الأمم المتحدة وعن مدى كفاية تلك الترتيبات. وإني أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد ثقتي في كفاءة قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة وتقديري لشجاعة أفراد تلك القوات. ففي ظروف شتى غير مألوفة غالبا، تؤدي تلك القوات المهام الصعبة الموكولة إليها على نحو يدعو إلى الإعجاب، وكثيرا ما كلفهم ذلك تضحيات كبيرة. والمجتمع الدولي لن ينسى التضحية التي قدمها أولئك الذين فقدوا أرواحهم.

دال - منطلقات جديدة في عمليات السلم

٣٠٨ - أظهرت الشهور الإثنا عشر الماضية عدم إمكانية تقرير حدود واضحة بين الجوانب المختلفة التي تنطوي عليها عمليات السلم الآن. وسوف تبرز كل حالة من الحالات التالية واحدا أو أكثر من الجوانب المتنوعة لعمليات السلم. ويتحتم في بعض الحالات استخدام كل ما هو متاح تقريبا من الأساليب الفنية والأنشطة على نحو شامل.

١ - أفغانستان

٣٠٩ - إن الهدف المتمثل في تحقيق السلم والاستقرار في أفغانستان لم يتحقق بعد. ودولة أفغانستان الاسلامية، التي أنشئت حديثا، لم تنجح بعد في إيجاد الظروف السياسية والأمنية اللازمة لتنفيذ المهام العاجلة المتعلقة بالتعمير والإصلاح وعودة اللاجئين وذلك على الرغم مما تبذله من جهود كبيرة. ويقوم ممثلي الشخصي، سوتيريوس موسوريس، كرئيس لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لأفغانستان، بتسهيل تقديم المساعدة إلى أفغانستان، كما أنه يواصل، كرئيس لمكتب الأمين العام في أفغانستان، رصد التطورات السياسية هناك. وأملي أن تؤدي الخطوات التي اتخذت مؤخرا من أجل تنفيذ اتفاقي السلم اللذين تم التوصل إليهما في الأشهر السبعة الأخيرة إلى إيجاد الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار السياسي ولتعمير وإصلاح البلد في جو من السلم.

٣١٠ - ومسألة العلاقات بين أفغانستان وطاجيكستان هي مسألة حيوية لتحقيق السلم والأمن في المنطقة. وسأتطرق إلى هذه المسألة في الفقرات ٣٩٧ إلى ٤٠١ أدناه.

٢ - أنغـــولا

٣١١ - تبين حالة أنغولا كيف يتعين على أفراد حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة الاضطلاع بأدوار عديدة. ففي أنغولا، تضطلع بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بمسؤولية مراقبة وقف إطلاق النار في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، عهد إلى البعثة أيضا بمراقبـــة التصويت في أول انتخابات تجـــرى في البلد وفق نظام تعدد الأحزاب، بعد سنوات من الحرب الأهلية المدمـــرة. وقد وافق مجلس الأمن في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢ على العنصر الانتخابي في بعثة التحقق الثانية، وبدأ وزع ذلك العنصر في نيسان/أبريل ١٩٩٢. وقد قام ٩٨ موظفا دوليا في خمسة مقار اقليمية و ١٨ مكتبا محليا بمتابعة عمليات التسجيل والحملات الانتخابية. وخلال الفترة التي تلت ذلك، قام قرابة ٤٠٠ مراقب بالتحقق من العملية. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٢، قام فريق من الخبراء الاستشاريين بتوفير المساعدة والدعم التقنيين الموضوعيين للسلطات الانتخابية وذلك بالتنسيق الوثيق مع الجماعة الأوروبية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وقد أسهم أولئك الخبراء في ترتيب عملية واسعة، شملت عددا كبيرا من الطائرات وطائرات الهليكوبتر لنقل المواد الانتخابية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها. وجرت الانتخابات التشريعية والجولة الأولى من انتخابات الرئاسة يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وعلى الرغم من أن بعثة التحقق الثانية أعلنت عن نزاهة العملية الانتخابية، فإن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ("يونيتا") لم يعترف بنتائج الانتخابات، واستأنف الأعمال العدائية مما عجل بوقوع أزمة سياسية وإنسانية خطيرة.

٣١٢ - ومنذ استئناف الأعمال العدائية، انخرطت بعثة التحقق الثانية من جديد في أنشطة صنع السلم، بالاضافة إلى دورها في تأمين وصول مساعدات الإغاثة. وقد ظللت ألح بشدة على الأطراف، وخاصة الاتحاد الوطني (يونيتا)، من أجل إعادة إقرار وقف إطلاق النار واستئناف عملية السلم في أسرع وقت ممكن من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وينبغي، في الوقت ذاته، توضيح أن احتلال الاتحاد الوطني (يونيتا) غير المشروع لكثير من المواقع أمر لا يقبله المجتمع الدولي.

٣١٣ - والحالة التي تواجهها أنغولا أصبحت الآن أخطر مما كانت في أي وقت مضى. فالأزمة الإنسانية وصلت إلى أبعاد لم يسبق لها مثيل وزادها سوءا الجفاف الشديد الذي أصاب الجزء الجنوبي من البلد. وقد تزايدت معدلات الإصابة بسوء التغذية والأمراض المتصلة به، وكثيرا ما يحدث نقص في الأدوية والإمدادات الطبية. ويقدر أن الجفاف والأمراض والحرب الأهلية قد أضرت ضررا بالغا بحياة ما لا يقل عن مليوني أنغولي، ولا يزال يصعب الوصول إلى كثير منهم نظرا للقيود الأمنية.

٣١٤ - وفي أيار/مايو ١٩٩٣، وجهت إدارة الشؤون الإنسانية نداء موحدا مشتركا بين الوكالات من أجل أنغولا، تطلب فيه مساعدات قيمتها ٢٢٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لفترة عام واحد ينتهي في نيسان/ابريل ١٩٩٤. وفي مؤتمر المانحين الذي عقد في جنيف في ٣ حزيران/يونيه، سجلت مساهمات أولية قيمتها ٧٠ مليون دولار تقريبا. والأزمة الإنسانية القائمة في أنغولا هي، على الأقل، بنفس خطورة

الأزمة الإنسانية القائمة في الصومال، غير أن الدعم المالي الذي تلقاه برنامج المساعدة في أنغولا من المجتمع الدولي كان، لسوءالحظ، أقل كثيرا.

٣١٥ - واتخذت الأمم المتحدة عددا من التدابير لتعزيز قدرتها في مجال المساعدات الإنسانية وتحسين تنسيق جهود كل الأطراف المعنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المشاركة في جهود الإغاثة. وتم توسيع مهام ومسؤوليات ممثلتي الخاصة في أنغولا لتشمل كل عمليات الإغاثة الطارئة التي تنشأ عن الحالة الراهنة، كما أنشئت في لواندا وحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية، يرأسها موظف يتمتع بخبرة تنفيذية واسعة، ويقدم تقاريره مباشرة إلى الممثلة الخاصة. واستمرار الأعمال العدائية تسبب في وقف إعادة الأنغوليين الطوعية المنظمة إلى وطنهم من زامبيا وزائير. والجهود المتكررة التي بذلت منذ أيار/مايو ١٩٩٣ للبدء في برنامج للإغاثة الطارئة في المناطق المتأثرة بالنزاع أحبطتها الحوادث الأمنية وصعوبة المفاوضات المتعلقة بتحديد أماكن، ووسائل، توزيع المساعدة الإنسانية. وكما حدث في الكثير من الحالات الأخرى المشابهة، طُلِب إلى الحكومة واتحاد يونيتا الالتزام بالقانون الإنساني الدولي لإتاحة تقديم المساعدة الغوثية.

٣١٦ - واستمرت الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا في التدهور بصورة خطيرة مع ازدياد حدة القتال ومع ازدياد فقدان الثقة الذي يحول دون التوصل إلى تراض سياسي ملموس. والعواقب الممكنة لذلك، بالنسبة لأنغولا وللأمن الاقليمي على حد سواء، تبعث على القلق بصورة متزايدة.

٣١٧ - وقد دعا اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، المعقود في القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٣، "يونيتا" إلى استئناف محادثات السلم مع الحكومة في أقرب وقت ممكن، بغية إقرار وقف نهائي لإطلاق النار وضمان التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم في أنغولا. وقد انتهزت فرصة مشاركتي في قمة منظمة الوحدة الافريقية لإجراء مشاورات مستفيضة مع الرئيس ادواردو دوس سانتوس وغيره من الزعماء الأفارقة بشأن سبل ووسائل دفع عملية السلم في أنغولا إلى الأمام.

٣١٨ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، بدأ أليون بلوندين بيي عمله كممثل خاص لي بدلا من مارغاريت آنستي. وإنني أشعر بالامتنان الشديد للسيدة آنستي لما قامت به من أعمال. وقد حققت السيدة آنستي الكثير في ظل أصعب الظروف.

٣١٩ - ويواصل ممثلي الخاص، منذ وصوله إلى أنغولا، إجراء مشاورات مكثفة، على مختلف المستويات، بهدف استئناف محادثات السلم برعاية الأمم المتحدة من أجل إقرار وقف لإطلاق النار في جميع أرجاء البلاد وتنفيذ "اتفاقات السلم" تنفيذا كاملا. وقد تطلبت تلك الجهود أن يتوجه ممثلي الخاص إلى زائير وزمبابوي وغابون وناميبيا وإلى سان تومي وبرينسيبي.

٣٢٠ - ووفقا للفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ٨٣٤ (١٩٩٣)، خفضت حجم البعثة الثانية إلى قوتها الحالية التي تتألف من ٤٣ موظفا مدنيا دوليا و ٥٠ مراقبا عسكريا و ١٨ من مراقبي الشرطة و ١١ من أفراد الخدمات الطبية العسكرية، فضلا عن الموظفين المحليين اللازمين. وأنشطة العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة، وهما العنصران اللذان يجري حاليا وزعهما في أربعة مواقع، بالاضافة إلى لواندا، تتضمن أساسا القيام بأعمال الدوريات وتقدير الحالة العسكرية، والاتصال بالمسؤولين العسكريين والمدنيين، والتنسيق والمساعدة في توصيل المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين، والإسهام في غير ذلك من العمليات الإنسانية، وحددت الموارد الحالية من الأفراد والإمداد والتموين على أساس تقديري للحالة وقت اتخاذ قرار مجلس الأمن ٨٣٤ (١٩٩٣). بيد أنه ستكون ثمة حاجة إلى توفير دعم إداري إضافي، في غضون مهلة قصيرة من طلبه، إذا ما نشأت زيادة في العمليات.

٣ - أرمينيا وأذربيجان

٣٢١ - في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أوفدت إلى أرمينيا وأذربيجان بعثة لتقصي الحقائق من أجل تقديم تقرير عن الحالة هناك بالنسبة للنزاعات المتعلقة بمنطقة ناغورني - كاراباخ، وهي جيب داخل أذربيجان. وفي آذار/مارس ١٩٩٣، ازداد تصاعد النزاع عندما احتلّت منطقة كيلبدجار في أذربيجان، وهي منطقة تقع بين أرمينيا وناغورني - كاراباخ. وقد أدى ذلك التطور إلى زيادة مفاجئة في عدد المشردين في أذربيجان.

٣٢٢ - وبعد احتلال منطقة كيلبدجار، أصدر رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بيانا طلب فيه عدة أمور، منها أن أقدم على وجه السرعة، بالتشاور مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، تقريرا إلى المجلس بشأن الحالة على الطبيعة. وبعد أن قدمت تقريري (S/25600)، اتخذ مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ القرار ٨٢٢ (١٩٩٣)، وهو أول قرار يصدره بشأن ناغورني - كاراباخ. وفي وقت متأخر من العام، وبعد مزيد من القتال واحتلال أراض أذربيجانية، طالب المجلس في قراره ٨٥٣ (١٩٩٣) بوقف جميع الأعمال العدائية فورا وانسحاب قوات الاحتلال من أغدام ومن جميع المناطق الأخرى التي احتلت مؤخرا في الجمهورية الأذربيجانية.

٣٢٣ - وفي النزاع المتعلق بناغورني - كاراباخ فإن دور الأمم المتحدة هو في الأساس دور داعم لجهود مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وقد شارك أحد مراقبي الأمم المتحدة بانتظام في المناقشات التي أجراها فريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي وضع جدولا زمنيا يحدد خطوات عاجلة يتعين اتخاذها لتحقيق انسحاب القوات المحتلة من كيلبدجار والتوصل إلى حل بشأن ناغورني - كاراباخ، مع القيام بعمليات التحقق والرصد الملائمة. وإنني لا أزال ملتزما بدعم جهود مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

٣٢٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وجهت إدارة الشؤون الإنسانية، بعد التشاور مع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، نداء مشتركا من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى أرمينيا وأذربيجان بما مقداره ١٢ مليون دولار. وبعد أن قدمت حكومتا البلدين طلبات أخرى من أجل الحصول على مساعدة، أجريت

تقييمات مشتركة بين الوكالات للاحتياجات وذكر أن الاحتياجات الإنسانية اللازمة تبلغ ٢٢,٥ مليون دولار بالنسبة لأرمينيا و ١٢,٥ مليون دولار بالنسبة لأذربيجان. ونوقشت تلك التقييمات في اجتماعات المانحين التي عقدت في جنيف يومي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وتقوم بتنفيذ البرامج الإنسانية منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وهي تشمل الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤. ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم المساعدة إلى الأشخاص الذين تشردوا نتيجة للقتال الذي دار مؤخرا والبالغ عددهم حوالي ٥٠ ألف شخص. وإدارة الشؤون الإنسانية تخطط حاليا لإجراء تقييم آخر مشترك بين الوكالات للاحتياجات، وذلك من أجل إعادة تقدير الحالة الإنسانية في أذربيجان.

٤ - قبرص

٣٢٥ - في آذار/مارس ١٩٩٣، طلب الى ممثلي الخاص، أوسكار كاميليون، العودة للخدمة في حكومته بعد أن شغل هذا المنصب لخمس سنوات. وأود أن أشكر السيد كاميليون على كل ما قام به للمساعدة على تحقيق سلم دائم في قبرص، وخصوصا مساهمته في "مجموعة الأفكار" التي لا تزال الأساس الذي تستند اليه جهودي لتحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع هناك. وقد عينت جو كلارك ليخلف السيد كاميليون.

٣٢٦ - وجهود حفظ السلم في قبرص تتعرض للاعاقة منذ وقت طويل من جراء عدم كفاية الموارد المالية. وفي ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، قرر مجلس الأمن في قراره ٨٣١ (١٩٩٣) أن تعامل تكاليف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، التي لا تتم تغطيتها عن طريق التبرعات، اعتبارا من التمديد التالي لولاية القوة، في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ أو قبله، باعتبارها نفقات للمنظمة بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة.

٣٢٧ - وأيد مجلس الأمن أيضا بقراره، ٨٣١ (١٩٩٣)، خطة إعادة التشكيل المقترحة في الفقرات من ١٦ الى ١٩ من تقريري المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣ (S/25492)، مع إضافة عدد محدود من المراقبين للاستطلاع والاتجاه الى إعادة تشكيل هيكل القوة مرة أخرى في ضوء عملية إعادة تقييم شاملة للقوة تجرى عند النظر في ولايتها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٣٢٨ - وبالاضافة الى ذلك، أكد مجلس الأمن من جديد، في القرار ٨٣١ (١٩٩٣)، أن الوضع القائم حاليا غير مقبول، وأعرب عن القلق من دخول الأمم المتحدة في التزامات مفتوحة بخصوص حفظ السلم. إن إعادة تشكيل القوة في أعقاب ما تعرض له قوامها من تخفيضات متتالية تترك آثارا كبيرة على الجانبين، إذ صارا يتحملان مسؤولية أعظم في ضمان عدم تزايد التوتر في قبرص، وفي إقرار الظروف اللازمة للتوصل الى اتفاق شامل سريع، على النحو الذي يتوخاه مجلس الأمن. ويتحتم على الجانبين ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، ومد نطاق اتفاق سحب الأفراد لعام ١٩٨٩ دون إبطاء ليغطي كامل المنطقة الحاجزة حيث توجد قوات الجانبين في مواقع متقاربة جدا، وذلك وفقا لمجموعة تدابير بناء الثقة. وإنني أحث كلا

الجانبين على اتخاذ تدابير متبادلة لخفض التوتر، بما في ذلك اتخاذ التزامات متبادلة، من خلال قوة الأمم المتحدة، بعدم نشر ذخائر حية أو أسلحة على طول خطوط وقف اطلاق النار (باستثناء الأسلحة اليدوية الخفيفة)، وحظر اطلاق نيران الأسلحة على مرمى السمع أو البصر من المنطقة الحاجزة. ومن الضروري أيضا أن يعمل الجانبان معا بالشكل الذي يتيح للوكالات التابعة لهما استئناف المهام الإنسانية التي ظلت قوة الأمم المتحدة تتولاها على مدار السنين ضمن جهودها لاقرار الأوضاع الطبيعية.

٣٢٩ - وفي أعقاب الأعمال العدائية التي وقعت في قبرص في عام ١٩٧٤، كان بناء السلم جزءا لا يتجزأ من جهود الأمم المتحدة. وتشمل تدابير بناء الثقة التي اقترحتها على مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ إصلاح منطقة فاروشا المحاطة بسياج لتصبح منطقة خاصة للاتصالات والتجارة بين الطائفتين، أو ما يشبه منطقة التجارة الحرة التي يمكن فيها للجانبين تبادل السلع والخدمات. وبالاضافة الى ذلك، افتتاح مطار نيقوسيا الدولي للمسافرين المدنيين ولنقل البضائع تحت إدارة الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي، وتمتع الطائفيين بحق استخدام المطار دون قيود. وأقوم حاليا، يعاونني ممثلي الخاص، بمواصلة الجهود لاقناع الجانب القبرصي التركي بقبول هذه المقترحات. وبوجه خاص، عقدت جولتين من المحادثات في نيويورك للتقريب بين مواقف الطرفين من أجل التوصل الى اتفاق.

٣٣٠ - كما تضمن تقريري المقدم الى مجلس الأمن في ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26026) بعض المقترحات بتدابير أخرى لبناء الثقة. وتشمل هذه التدابير التعاون بشأن مشكلة المياه في الأجل القصير والأجل الطويل في قبرص، والتعاون في مجال التعليم لتعزيز الوئام والصداقة بين الطائفتين، واقامة احتفالات ثقافية ورياضية مشتركة، وعقد اجتماعات لزعماء الأحزاب السياسية وغرفتي التجارة والصناعة لكلا الجانبين، واقامة تعاون بين الخبراء في مجالات مثل الصحة والبيئة، وترتيبات تعاونية في مجال الكهرباء. بيد أنه ينبغي التشديد على أن تدابير بناء الثقة، رغم ما قد تنطوي عليه من فائدة، ينبغي ألا تكون بديلا للحل الشامل، أو ينبغي أن تكون جزءا من نهج متدرج للوصول الى مثل هذا الحل. فالغرض من هذه التدابير هو أن تكون بمثابة عامل حافز في المفاوضات المؤدية الى حل شامل وكامل لمشكلة قبرص.

٥ - تيمور الشرقية

٣٣١ - تتواصل جهود المساعي الحميدة للتوصل الى حل شامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية. وكما أوضحت للجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين (أنظر A/47/435)، عقد وزيرا خارجية اندونيسيا والبرتغال، بدعوة مني، مشاورات غير رسمية في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وأعقب ذلك جولتان من المناقشات الموضوعية بين وزيري الخارجية تحت رعايتي ، الأولى في نيويورك في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، والثانية في روما في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٣. وجرى في هذه الاجتماعات استكشاف عدد من التدابير الممكنة لبناء الثقة بهدف خلق مناخ موات بدرجة أكبر لمعالجة القضايا الجوهرية. وقد تواصلت هذه المناقشات في نيويورك منذ نيسان/ابريل على مستوى الممثلين الدائمين. وسيعقد الاجتماع التالي بين وزيري الخارجية وبيني في ١٧ أيلول/سبتمبر في نيويورك. وقد قام مبعوثي

الخاص، السيد أموس واكو بزيارة اندونيسيا وتيمور الشرقية في الفترة من ٣ الى ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣. وفي أيار/مايو ١٩٩٣، حضر ممثل للأمم المتحدة المراحل النهائية من المحاكمة التي أجريت في ديلي بتيمور الشرقية لزانانا غوسماو، الزعيم المعتقل للحركة المنادية بالاستقلال (الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة).

٦ - جورجيا

٣٣٢ - في جورجيا، إندلع القتال في أبخازيا في آب/اغسطس ١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين، أدت الأعمال العدائية بين القوات الجورجية والقوات الابخازية، التي تدعمها وحدات غير نظامية من منطقة شمال القوقاز، الى وقوع مئات الضحايا ونزوح آلاف اللاجئين والمشردين. وفي شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، أوفدت اثنتين من بعثات الأمم المتحدة لتقصي الحقائق الى جورجيا وأبخازيا لدعم اتفاق موسكو المؤرخ ٣ أيلول/سبتمبر، عملا بهذا الاتفاق. وعقب البعثة الثانية، وبموافقة من مجلس الأمن، بقي اثنان من أفراد الأمم المتحدة في جورجيا لتوفير وجود أولي للأمم المتحدة، أسندت اليهما مهام اقامة اتصال مستمر بكل الأطراف المعنية، وتزويد مقر الأمم المتحدة بالتقارير عن الحالة، والعمل كضابطي اتصال.

٣٣٣ - وفي أوائل عام ١٩٩٣، نظمت إدارة الشؤون الإنسانية بعثة للأمم المتحدة مشتركة بين الوكالات قامت بزيارة أجزاء من جورجيا. واصدر في نهاية آذار/مارس نداء موحد التماسا لمبلغ ٢١ مليون دولار. وكان ذلك النداء يغطي احتياجات السكان المتأثرين في أبخازيا وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في جورجيا وبقدر قليل في جنوب أوسيتيا. وستجري قريبا إعادة تقدير الاحتياجات الإنسانية الشاملة لجورجيا في ضوء تغير الحالة وبالتشاور مع المنظمات الإنسانية للأمم المتحدة.

٣٣٤ - ونظرا لاستمرار القتال دون انقطاع في أبخازيا في بداية آيار/مايو ١٩٩٣، عينت مبعوثا خاصا لجورجيا، هو السيد إدوارد برونر، من أجل إحياء عملية السلم؛ وقد قام ببعثته الأولى الى المنطقة في الفترة من ٢٠ الى ٣١ آيار/مايو ١٩٩٣. وفي أثناء ذلك، زار أيضا ستوكهولم لاجراء مشاورات مع الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وزار موسكو لاجراء مناقشات مع وزير خارجية الاتحاد الروسي. وعملا بالفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٨٤٩ (١٩٩٣)، أوفدت فريق تخطيط الى منطقة النزاع في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣. وعاد هذا الفريق الى نيويورك في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣.

٣٣٥ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ وقع الجانبان الجورجي والأبخازي على اتفاق لوقف اطلاق النار تولى دور الوساطة فيه بوريس باستوخوف، الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي. ووصل مبعوثي الخاص الى المنطقة في ٢٨ تموز/يوليه، بعد أربع ساعات من بدء نفاذ وقف اطلاق النار. وبقي في المنطقة حتى ٣١ تموز/يوليه وأجرى مناقشات مع كلا جانبي النزاع، ومع مسؤولين من الاتحاد الروسي. وأجرى مناقشات أخرى مع السيد باستوخوف وآخرين وذلك في موسكو يوم ٣ آب/أغسطس.

٣٣٦ - وفي أعقاب ذلك أبلغت مجلس الأمن أنني أرى أن الأحوال مناسبة للقيام فورا بارسال مراقبين تابعين للأمم المتحدة للاضطلاع بالمهام المتوخاة في اتفاق وقف اطلاق النار، وأن توفر الاستعداد لدى الطرفين للالتقاء والتحادث معا يتيح فرصة يجب عدم اضاعتها. وعليه طلبت الى مبعوثي الخاص أن يواصل جهوده بغية القيام قبل ١٥ أيلول/سبتمبر بعقد جولة أولى من المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة يعمل الاتحاد الروسي على تيسيرها.

٣٣٧ - وقد وافق مجلس الأمن، في قراره ٨٥٤ (١٩٩٣) على ارسال فريق متقدم يتكون مما يصل الى ١٠ من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة للتحقق من الامتثال لاتفاق وقف اطلاق النار. وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، قرر مجلس الأمن، في القرار ٨٥٨ (١٩٩٣) انشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا، على أن تتألف مما يصل الى ٨٨ من المراقبين العسكريين.

٧ - غواتيمالا

٣٣٨ - بناء على طلب حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا، تشارك الأمم المتحدة، منذ عام ١٩٩١، بصفة مراقب في المفاوضات الموجهة الى انهاء أطول حرب في أمريكا الوسطى. وهذه المفاوضات تعقد في المكسيك وقد ركزت طوال عام ١٩٩٢ على مسألة حقوق الانسان، وهي أول بند من بنود جدول أعمال المفاوضات المكون من ١١ بندا. وأبدى الطرفان رغبتهما في أن تتولى الأمم المتحدة التحقق من تنفيذ اتفاق يعقد مستقبلا بشأن حقوق الانسان. وقد أوضحت أن الأمم المتحدة على استعداد لمعاونتهما في هذا المجال.

٣٣٩ - وفي أوائل عام ١٩٩٣، واستهدافا لتيسير التوصل الى اتفاق نهائي بشأن مسألة حقوق الانسان والاسراع بعملية التفاوض، وافق الطرفان على أن ينظرا، بالتواكب مع النظر في مسألة حقوق الانسان، في وضع جدول زمني لمناقشة جميع بنود جدول الأعمال المعلقة، وفي امكانية التوصل في وقت مبكر الى وقف لاطلاق النار تتولى الأمم المتحدة التحقق من تنفيذه. وشكلت أسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك "مجموعة أصدقاء" لتشجيع الاتفاق بين الطرفين. ولكن تبين حتى الآن أن هذا الهدف بعيد المنال.

٣٤٠ - وقد أعرب الطرفان في بضع مناسبات على مدى الأشهر الأخيرة عن الرغبة في تغيير شكل المحادثات الذي ووفق عليه في عام ١٩٩١ وذلك، في جملة أمور، لاتاحة قيام الأمم المتحدة بدور أكبر في المفاوضات. وذكرت أن الأمم المتحدة مستعدة لمواصلة دعمها لعملية التفاوض ضمن اطار يكون مقبولا لدى الطرفين.

٨ - هايتي

٣٤١ - إن هايتي هي أحد البلدان الأشد فقرا في العالم: فثلثا سكانها يعيشون دون حد الفقر. ومنذ الانقلاب الذي وقع في ايلول/سبتمبر ١٩٩١، فرض على هايتي حظر تجاري كما أوقفت المساعدات الثنائية المقدمة اليها.

٣٤٢ - وتضمن البحث عن حل للمشاكل التي تواجه هايتي اتخاذ تدابير في مجال الدبلوماسية لا تبغي ما دون إعادة الحرية والديمقراطية والنظام العادل وإمكانات تحقيق التقدم لكامل الأمة والدولة.

٣٤٣ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، عينت السيد دانتي كابوتو مبعوثا خاصا لي لهايتي. وكان تعيينه عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠/٤٧ ألف المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، الذي طلب إليّ فيه اتخاذ التدابير اللازمة للمساعدة في حل الأزمة الهايتية، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، عين السيد كابوتو أيضا مبعوثا خاصا لمنظمة الدول الأمريكية. وقد شجع المبعوث على اجراء مفاوضات من أجل التوصل الى حل سياسي يتضمن عودة الرئيس الشرعي وتحقيق الديمقراطية من جديد. وقد أصدرت الجمعية العامة، بقرارها ٢٠/٤٧ باء المؤرخ ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣، تفويضا بأن تشارك الأمم المتحدة، مع منظمة الدول الأمريكية، في البعثة المدنية الدولية الموفدة الى هايتي. وبحلول آذار/مارس ١٩٩٣، كان قد تم بالفعل وزع البعثة في جميع أنحاء هايتي، وفي ٣ حزيران/يونيه، قدمتُ إلى الجمعية العامة التقرير الأول للبعثة (A/47/960 و Corr.1).

٣٤٤ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، فرض مجلس الأمن، بقراره ٨٤١ (١٩٩٣)، جزاءات على هايتي. وفي أعقاب المحادثات التي جرت في جزيرة "غوفرنورز ايلند"، بنيويورك، تم التوصل الى اتفاق في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ بشأن مختلف التدابير ذات الصلة بعودة الرئيس المنتخب بصورة ديمقراطية.

٣٤٥ - وفي ١٢ تموز/يوليه و ١٣ آب/اغسطس ١٩٩٣، قدمت تقريرا الى مجلس الأمن بشأن اتفاق جزيرة غوفرنورز والاتفاق اللاحق الذي تم التوصل اليه في نيويورك، والذي ينص على هدنة سياسية مدتها ستة أشهر من أجل استئناف البرلمان لأعماله العادية. وفي تقريري المؤرخ ١٢ تموز/يوليه، أوصيت بأن يقوم مجلس الأمن بتعليق الجزاءات التي فرضها بموجب القرار ٨٤١ (١٩٩٣) وذلك فور تولي رئيس وزراء هايتي مهام منصبه. وفي تقريري المؤرخ ١٣ آب/اغسطس، أشرت الى الرسالة التي وجهها اليّ رئيس مجلس الأمن في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، والتي تؤكد استعداد أعضاء المجلس لتعليق التدابير المفروضة بموجب القرار ٨٤١ (١٩٩٣) فور التصديق على تعيين رئيس الوزراء واستئنافه لمهام منصبه في هايتي.

٣٤٦ - وصدق مجلس الشيوخ على تعيين رئيس الوزراء المعين لهايتي، روبرت مالفال، في ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٣، كما صادق عليه مجلس النواب في ٢٣ آب/اغسطس. وفاز بعد ذلك باقتراع بالثقة على برنامجه الذي طرح في مجلس الشيوخ في ٢٤ آب/اغسطس وفي مجلس النواب في ٢٥ آب/اغسطس،

وبذلك تمت عملية إقرار تعيين رئيس الوزراء المعين. وفي ٢٧ آب/اغسطس ١٩٩٣، أعلن مجلس الأمن في قراره ٨٦١ (١٩٩٣) وقف الجزاءات. وذكر المجلس أيضا أنه سيتم إنهاء الوقف فورا إذا أبلغت المجلس بأن اتفاق جزيرة غوفرنورز لم ينفذ بحسن نية. وفضلا عن ذلك، أعرب المجلس عن استعداده لرفع الجزاءات نهائيا بمجرد إبلاغه بأن الأحكام ذات الصلة في ذلك الاتفاق قد نفذت تنفيذا تاما.

٣٤٧ - وبعد أن أدى رئيس الوزراء اليمين الدستورية في ٣٠ آب/اغسطس، سافر الى هايتي في اليوم التالي لاستئناف مهام منصبه. وفور عودة الرئيس أرستيد الى هايتي في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، سأقدم تقريرا الى مجلس الأمن بغرض رفع الجزاءات نهائيا.

٣٤٨ - ومن بين ما ينص عليه اتفاق جزيرة غوفرنورز هو أن تقوم الأمم المتحدة بتقديم المساعدة من أجل تحديث القوات المسلحة في هايتي وانشاء قوة شرطة جديدة مع وجود أفراد من الأمم المتحدة في هذين المجالين. وقد حددت خططي في هذا الشأن في تقرير قدمته الى مجلس الأمن في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٣ (S/26352). وفي ٣١ آب/اغسطس وافق مجلس الأمن بالقرار ٨٦٢ (١٩٩٣) على إرسال فريق متقدم للإعداد لإمكانية وزع بعثة الأمم المتحدة المقترحة في هايتي.

٣٤٩ - لقد كانت "حالة الطوارئ الصامتة" في هايتي بمثابة تحد واجه المنظمات الانسانية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وبذلت منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة جهودا متواصلة للاستجابة للاحتياجات الانسانية الكبيرة للسكان. وتمثل أحد الجوانب الرئيسية لهذه العملية في وضع خطة عمل إنسانية شاملة في هايتي بمشاركة من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وتتضمن الخطة برامج لحالات الطوارئ في ميادين الصحة، والتغذية، والمعونة الغذائية، وامدادات المياه والمرافق الصحية، والزراعة، فضلا عن خدمات الدعم المتعلقة بهذه المجالات والخدمات التعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية. وبلغ مجموع تكلفة الاحتياجات المحددة ٦٢,٧ مليون دولار.

٣٥٠ - إن هايتي يجب أن تأخذ الآن مكانها على طريق مستقبل ديمقراطي مستقر ينعم فيه كل المواطنين بكامل الحقوق الانسانية والمدنية والسياسية. وانني واثق من أن المجتمع الدولي سيكون سخيا ومتعاونا في امداد هايتي بالمساعدات التقنية والمالية اللازمة لإعادة بناء اقتصادها ومؤسساتها، فضلا عن تقديم الدعم المعنوي والسياسي لشعب هايتي في سعيه إلى إقامة مجتمع ينعم بالعدل والسلم والازدهار.

٣٥١ - وأود في هذا المقام أن أسجل امتناني لما تلقيته وتلقاه المبعوث الخاص من دعم ومساعدة في جميع الأوقات منذ بداية عملية التفاوض، ولا سيما خلال المفاوضات التي جرت في جزيرة غوفرنورز، من حكومات فرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة، التي شكلت من نفسها مجموعة "أصدقاء الأمين العام" لنصرة هايتي. لقد كان ما قدمته من دعم يجل عن التقدير أمرا حاسما في إتمام هذه المرحلة من العملية بنجاح.

٩ - الهند وباكستان

٣٥٢ - يقوم فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان برصد وقف إطلاق النار في جامو وكشمير منذ عام ١٩٤٩. وقد أكد البلدان، في اتفاق سيملا لعام ١٩٧٢، التزامهما باحترام خط وقف اطلاق النار وحل القضية سلميا عن طريق المفاوضات. وقد حثثت الجانبين مرارا، في سياق الدبلوماسية الوقائية، على ايجاد حل سلمي لهذه المشكلة الصعبة والمعقدة. وأعربت أيضا عن استعدادي لبذل كل جهد ممكن لتيسير البحث عن حل دائم، اذا ما طلب البلدان ذلك.

١٠ - العراق والكويت

٣٥٣ - هناك إجراء آخر اتُّخذ لأول مرة في التاريخ حينما قامت الأمم المتحدة بتخطيط الحدود بين اثنتين من الدول الأعضاء كجزء من ولايتها فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين. فقد طالب مجلس الأمن، في القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، باحترام الحدود التي اتفقت عليها العراق والكويت في عام ١٩٦٣، وطلب مني المساعدة في ترتيب تخطيط الحدود، وقرر أن يتخذ، حسب الاقتضاء، جميع التدابير اللازمة لضمان حرمة الحدود.

٣٥٤ - وفي ٢ أيار/مايو ١٩٩١، أنشئت لجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت لتخطيط الحدود الدولية في إطار الصيغة المتفق عليها في عام ١٩٦٣. وقَبِل كل من العراق والكويت اختصاصات اللجنة، التي طُلب منها إنجاز مهمة فنية لا سياسية. ودرست اللجنة، خلال جلساتها الإحدى عشرة، العديد من المصادر، مثل الخرائط، والرسوم البيانية، والصور الفوتوغرافية الجوية، والمراسلات الدبلوماسية، والمذكرات، ووثائق المحفوظات.

٣٥٥ - وأسفر هذا العمل الذي اتسم بدرجة عالية من الاقتدار المهني عن تخطيط دقيق لكامل الحدود مدعم بالوثائق ويمكن التحقق منه. وهو يشمل المنطقة البحرية الممتدة من الأخوار الى الطرف الشرقي لخور عبد الله. وتم وضع مجموعة كاملة من الإحداثيات، وستبين علامات الحدود بشكل واضح مسار خط الحدود. وتمكنت اللجنة، بفضل تكنولوجيا السواتل، من تحديد مكان كل علامة بهامش خطأ لا يتجاوز ١,٥ سنتيمتر فقط. وهذا أمر لم يكن ليتسنى تصوره قبل بضعة أعوام فحسب، وثمة بلدان أخرى تتطلع الآن بالفعل الى هذه السابقة لتخطيط حدودها.

٣٥٦ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت العمل في المنطقة المجردة من السلاح التي أنشأها مجلس الأمن على جانبي الحدود بين العراق والكويت، وقد عدلت تلك المنطقة بما يتمشى مع الحدود التي جرى تخطيطها. وكانت منطقة عمل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت هادئة عموما باستثناء توتر الحالة مرة واحدة في كانون الثاني/يناير الماضي، في أعقاب سلسلة من الأعمال التي قام بها العراق. وبعد ذلك قرر مجلس الأمن تعزيز البعثة على مراحل، وأن يتم ذلك في المرحلة الأولى عن

طريق تزويدها بكتيبة مشاة آلية. ونظرا للزيادة الكبيرة في التزامات الدول الأعضاء إزاء عمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أماكن أخرى، ظل قرار المجلس دون تنفيذ.

٣٥٧ - وبفضل الجهود المبذولة من قبل اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تتقلص بصورة مطردة قدرة العراق على تشكيل تهديد لجيرانه عن طريق انتاج أسلحة الدمار الشامل أو امتلاكها. بيد أنه لا يزال يتعين على العراق أن يفي بالتزامه بالكشف بصورة كاملة ونهائية وتامة عن كل جوانب برنامجه، بما يلزم لتقييم قدراته ومنشآته على نحو كاف. ذلك انه لا يمكن ضمان تهيئة بيئة آمنة إلا من خلال الرصد والتحقق في الأجل الطويل من التزام العراق غير المشروط بعدم استخدام الأصناف المحظورة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) أو الاحتفاظ بها أو حيازتها أو بنائها أو الحصول عليها بأي صورة أخرى.

٣٥٨ - ويتطلب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) إزالة جميع المواد التي يمكن استعمالها للأسلحة النووية. وفي أوائل عام ١٩٩٢، شكلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فريقا متعدد الاختصاصات، يتألف من خبراء من الوكالة وممثلين عن اللجنة الخاصة ومكتب الشؤون القانونية، لوضع هذا التكليف موضع التنفيذ. وبعد مفاوضات مطولة، تم في أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٣ إبرام عقد مركب مع لجنة العلاقات الدولية بوزارة الطاقة الذرية، وهي هيئة حكومية تابعة للاتحاد الروسي. ونص في العقد على الترتيبات اللازمة لإزالة هذه المواد وإعادة معالجتها، ولتخزين الفضلات الناشئة بصورة دائمة.

٣٥٩ - وفيما يتعلق بمعاناة السكان المدنيين العراقيين، واصلت الأمم المتحدة بذل كل جهد ممكن لمساعدة الأشخاص الأكثر احتياجا، وكثيرا ما كان ذلك ينطوي على مخاطر شخصية للعاملين في مجال الإغاثة. وخلال الفترة من نيسان/أبريل ١٩٩١ الى آذار/مارس ١٩٩٣، قام برنامج المساعدة الإنسانية المشترك بين الوكالات في العراق بتوفير معونات الإغاثة للسكان المدنيين العراقيين في جميع أنحاء البلد. وقد وضع هذا البرنامج استجابة لقرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) الذي أقر فيه المجلس بالحاجة الملحة لتقديم المساعدة، وخاصة الى ١,٩ مليون من العراقيين في شمال البلد وجنوبه. وتم حتى الآن جمع نحو ٧٠٠ مليون دولار من خلال النداءات التي وجهتها الأمم المتحدة لتمويل المشاريع التي تنفذها المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويجري تنفيذ البرامج الإنسانية في العراق في إطار سلسلة من مذكرات التفاهم التي تنص أيضا على وزع وحدة حرس تابعة للأمم المتحدة في العراق. وتشترك مختلف مراحل البرنامج في هدف واحد هو التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية من الأغذية والمياه والعقاقير والمعدات الطبية والمأوى لأكثر الفئات ضعفا بين السكان المدنيين في العراق.

٣٦٠ - وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٩٣، طلب رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) من المستشار القانوني رأيه فيما إذا كان يجوز استخدام أرصدة العراق المجمدة لسداد تكاليف بيع أو امداد العراق باللوازم الطبية والصحية، والمواد الغذائية، والمواد والامدادات اللازمة لتلبية الاحتياجات المدنية الأساسية التي توافق عليها اللجنة في نطاق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإذا كان الأمر كذلك فبموجب أي شروط. ورد المستشار القانوني برسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة الى رئيس اللجنة

استعرض فيها النظام القانوني المطبق على الأرصدة العراقية المجمدة في ضوء قرارات مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠)، و ٦٨٧ (١٩٩١)، و ٧٠٦ (١٩٩١)، و ٧١٢ (١٩٩١)، و ٧٧٨ (١٩٩٢).

٣٦١ - وقد التقيت بطارق عزيز نائب رئيس وزراء العراق، في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٣، وتم عقد جولة رابعة من المحادثات بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق في مقر الأمم المتحدة في الفترة ٧ الى ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣. وكان الغرض من ذلك هو التوصل الى تفاهم بشأن الترتيبات العملية لتنفيذ المخطط المتصل ببيع النفط العراقي المنصوص عليه في قراري مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) وفي تقريري المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (S/23006). وعقدت عشرة اجتماعات خلال هذه الجولة من المحادثات. وترأس وفد الأمم المتحدة وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، المستشار القانوني، فيما كان وفد العراق برئاسة رياض القيسي، وكيل وزارة الخارجية. وفي ١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٣ عُلقت المحادثات.

٣٦٢ - وقد واصلت تسهيل عودة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق، عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). ويسرني أن أذكر أنني في إطار الاضطلاع بهذه المهمة تلقيت تعاونا كاملا من جانب حكومتي العراق والكويت.

٣٦٣ - أما اللجنة التي أنشئت لادارة صندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة على نحو ما نصت عليه الفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، فقد عقدت أربع دورات منذ آب/ أغسطس ١٩٩٢. وتم وضع وإقرار القواعد والاجراءات القانونية التي تنظم أنشطة اللجنة. وتم تعيين أول مجموعة من مفوضي التعويضات وسوف يشرعون في فحص وتقييم الفئة الأولى من المطالبات خلال الأشهر القليلة القادمة.

٣٦٤ - ومما يذكر أنه طبقا لقرار مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١)، قامت الأمم المتحدة بإنشاء حساب معلق تودع فيه عائدات بيع البترول العراقي والمنتجات البترولية العراقية والتبرعات. واعتبارا من ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، كان قد تم إيداع ما يقرب من ١٩٥ مليون دولار في ذلك الحساب. وقُصد بالأموال أن تسدد تكاليف اللجنة الخاصة، وصندوق التعويضات، وإعادة جميع الممتلكات الكويتية، ولجنة الحدود والأنشطة الانسانية في العراق.

٣٦٥ - وأُعد مؤخرا برنامج جديد للمساعدات الانسانية للفترة من ١ نيسان/ ابريل ١٩٩٣ الى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤ لتقديم مساعدة واصلاح يُقصد بها الحد من تدهور الظروف المعيشية في جميع أنحاء العراق. ويتمثل الهدف في هذا الصدد في تسهيل تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تشجيع المشاريع المنفذة على مستوى المجتمعات المحلية. ويشمل هذا البرنامج مقترحات بمشاريع محددة من منظمات الأمم المتحدة وبرامجها المختلفة تصل الى ٤٨٩ مليون دولار. على أن افتقار البرنامج حاليا الى التمويل يهدد تنفيذ أنشطة الاصلاح الأساسية، ومن ثم يؤدي لإطالة حالة الاعتماد على الغير وتدهور الأحوال المعيشية للأكراد العراقيين وغيرهم من فئات السكان الضعيفة في البلاد.

٣٦٦ - وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، التقيت بطارق عزيز، نائب رئيس الوزراء، لحث العراق على الامتثال بالنسبة لمجموعة المشاكل المعلقة.

١١ - لبنان

٣٦٧ - في جنوب لبنان، طرأت زيادة في الأعمال العسكرية بين القوات الاسرائيلية والعناصر المسلحة التي أعلنت مقاومتها للاحتلال الاسرائيلي. وقد بذلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قصاراها لتحجيم النزاع وحماية السكان من آثاره. وفي القرار ٨٥٢ (١٩٩٣) أعاد مجلس الأمن تأكيد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على النحو الذي تم به تعريفها في قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات الأخرى ذات الصلة ويتمثل ذلك في تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية، واستعادة السلم والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان على ضمان استعادة سلطتها الفعالة في المنطقة. ورغم أن القوة المذكورة لم تكن قادرة على احراز تقدم ملموس نحو هذه الاهداف فإن إسهامها في الاستقرار والحماية التي يمكن أن تكفلها للسكان في المنطقة ما زالا يتسمان بالأهمية.

٣٦٨ - وقد تجلى اشتعال الوضع في تصعيد خطير جدا للأعمال الحربية في تموز/يوليه ١٩٩٣ عندما قامت قوات الدفاع الاسرائيلية، ردا على هجمات بالصواريخ على شمالي اسرائيل، بشن غارات جوية مكثفة على جنوبي لبنان. وأدى القتال الى تشريد مئات الآلاف من المدنيين وتدمير أو إتلاف عشرات من القرى اللبنانية حيث هدمت أعداد لا حصر لها من المنازل والمدارس والمستشفيات والطرق والجسور. وفي ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٩٣، وجهت النظر، في رسالة الى رئيس مجلس الأمن، الى أن الأعمال الحربية أثرت تأثيرا شديدا على عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي لم ينقض يومان على تمديد مجلس الأمن لولايتها. وقد نجم عن القصف الشديد لمنطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بواسطة الطائرات والمدفعية الاسرائيلية اصابات شتى من بينها إصابة مقر الكتيبة النيبالية وكذلك مواقع في قطاعي الكتيبتين الايرلندية والفنلندية. ولم تقع لحسن الحظ اصابات بشرية خطيرة. وبعد انتهاء الأعمال الحربية، تم وزع وحدات من الجيش اللبناني في أجزاء من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأغراض الحفاظ على النظام العام.

٣٦٩ - وفي ظل هذه الظروف، طلبت الى وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية أن يتصرف على جناح السرعة لتنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الانسانية الطارئة. وقد انطلق في هذا الصدد نداء موحد لتقديم مساعدات فورية بمبلغ ٢٨,٥ مليون دولار يوم ٢٠ آب/أغسطس. ولبدء الأعمال العاجلة التي اقتضتها الحالة، أتيح مبلغ ٥ ملايين دولار ومبلغ مليوني دولار مقدما من صندوق الطوارئ المركزي الدائم لحساب الموئل وبرنامج الأغذية العالمي، على التوالي.

١٢ - ليبريا

٣٧٠ - في ضوء النزاع المستمر في ليبريا واستمرار التدهور والخسائر في الأرواح، دعا مجلس الأمن في قراره ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، جميع أطراف النزاع في ليبريا الى احترام وتنفيذ وقف اطلاق النار وغير ذلك من الاتفاقات المتعلقة بعملية السلم، وقرر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن على جميع الدول أن تقوم على الفور، لأغراض إقرار السلم والاستقرار في ليبريا، بتنفيذ حظر شامل وكامل على إرسال جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبريا باستثناء الأسلحة والمعدات العسكرية المرسلة لاستعمال قوات حفظ السلم التابعة للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا دون غيرها، وطلب مني إيفاد ممثل خاص الى ليبريا لتقييم الحالة.

٣٧١ - وفي أواخر عام ١٩٩٢ وأوائل ١٩٩٣، قام ممثلي الخاص، تريفور غوردون سومرز بزيارة ليبريا وعقد محادثات موسعة فيها وكذلك في الدول الأعضاء بالاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا. وعلى أساس النتائج التي توصل اليها، قدمت تقريرا خاصا الى مجلس الأمن في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٣. وفي قرار مجلس الأمن ٨١٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٣، أكد المجلس من جديد اعتقاده بأن اتفاق ياموسوكرو الرابع يتيح أفضل اطار ممكن لحل سلمي للنزاع في ليبريا كما أكد تأييده لزيادة المساعدة الانسانية المقدمة الى ليبريا، وطلب الى الأطراف المعنية الامتناع عن أي إجراء من شأنه أن يعوق أو يعطل تقديم المساعدة الانسانية ودعاها الى ضمان أمن جميع الموظفين العاملين في مجال المساعدة الانسانية الدولية.

٣٧٢ - وبعد اكتشاف مذبحة المشردين الأبرياء في هاربل يوم ٦ حزيران/يونيه، طلب مني مجلس الأمن في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ أن أبدأ تحقيقا في هذا الشأن، محذرا من تثبت مسؤوليتهم بأنهم سيحاسبون على ما ارتكبوه من انتهاك خطير للقانون الانساني الدولي. وانتقل ممثلي الخاص الى مونروفيا لإجراء تحقيق مستفيض في الحادثة واتخذت الاجراءات الأولية من جانب غيره من مسؤولي الأمم المتحدة في الموقع. ومنذ المرحلة الأولى للتحقيق، وبعد إجراء مشاورات عينت فريق تحقيق يضطلع الآن بتحقيق أشمل في المذبحة؛ وفور إنهاء التحقيق سأقدم تقريرا كاملا في هذا الشأن الى مجلس الأمن.

٣٧٣ - وخلال النزاع المطول في ليبريا، قدمت الأمم المتحدة مساعدات الى ما يزيد على ٠٠٠ ٧٠٠ من اللاجئين الليبيريين في البلدان المجاورة والى ٠٠٠ ١٠٠ من الليبيريين المشردين داخليا والى نحو ٠٠٠ ١٠٠ من المعدمين من أبناء سيراليون الذين التمسوا اللجوء في ليبريا. ونتيجة لبرنامج الإغاثة في حالة الطوارئ الذي اضطلعت به الأمم المتحدة وشريكاتها من المنظمات غير الحكومية منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، تم القضاء على سوء التغذية الشديد باستثناء جيوب معزولة كما تحسنت الى حد ملموس صحة السكان. ومع ذلك، فمنذ استئناف الأعمال الحربية في آب/ أغسطس ١٩٩٢ عادت الحالة الانسانية الى التدهور فقد شردت أعداد غفيرة من الأهالي كما تعذر وصول وكالات الغوث إلى مناطق واسعة من البلاد.

٣٧٤ - وقد وافقت الأطراف المتنازعة في جنيف بعد اسبوع من المفاوضات التي اجريت تحت اشراف مشترك من جانب الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة على إقرار السلم في ليبريا. ويدعو اتفاق السلم الذي وقع في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، في اجتماع عقده الاتحاد الاقتصادي المذكور في كوتومو، بنن، فريق المراقبة التابع للإتحاد الى مواصلة دوره في حفظ السلم في ليبريا كما يدعو الأمم المتحدة الى الاضطلاع بدور مراقبة من خلال انشاء بعثة مراقبين. وينص الاتفاق كذلك على انشاء حكومة مركزية انتقالية ذات قاعدة واسعة لتحل محلها هيئة منتخبة ديمقراطيا في غضون سبعة أشهر. وقد تم التوصل الى اتفاق بشأن تقديم المساعدة الانسانية الى جميع الليبريين الذين يحتاجون اليها بأقصر الطرق، مما أدى الى تسهيل تقديم المساعدة الانسانية الى السكان المتضررين. وقد طلب الى منظمات الأمم المتحدة البدء في عملية سريعة للإعادة الطوعية لأكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ من اللاجئين من البلدان المجاورة وإعادة دمجهم. وتعكف إدارة الشؤون الإنسانية على إعداد نداء موحد مشترك بين الوكالات لصالح ليبريا.

٣٧٥ - وقد قرر مجلس الأمن، في قراره ٨٥٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ أن ينشئ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ووافق على ارسال فريق متقدم من ٣٠ مراقبا عسكريا للمشاركة في أعمال اللجنة المشتركة لمراقبة وقف اطلاق النار.

١٣ - الجماهيرية العربية الليبية

٣٧٦ - في محاولة للحيلولة دون وقوع تدهور خطير في الحالة فيما يتعلق بالاشتباه في مشاركة ليبية في تفجير طائرة Pan Am، الرحلة رقم ١٠٣، وطائرة UTA، الرحلة رقم ٧٧٢، وفي سبيل تسهيل تنفيذ قراري مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) بقيت على اتصال يكاد يكون مستمرا عبر الأشهر السبعة الأخيرة مع أطراف النزاع ومع جامعة الدول العربية. والتقيت بوزير خارجية الجماهيرية العربية الليبية في القاهرة في تموز/ يوليه ١٩٩٣ وفي نيويورك في آب/ أغسطس في محاولة لحل النزاع. وأرسلت في خمس مناسبات مبعوثا شخصيا الى طرابلس كما أزمع متابعة كل جهد لتسهيل التوصل الى تسوية عادلة طبقا للولاية الموكلة إليّ من جانب مجلس الأمن.

١٤ - الشرق الأوسط

٣٧٧ - في غضون العام الماضي، لم تخف محنة السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. وفضلا عن ذلك كان هناك تدهور مؤسف في حالة حقوق الانسان في الأراضي المحتلة. وفي حادثة كانت خطيرة بصورة خاصة، قامت اسرائيل بإبعاد ما يزيد على ٤٠٠ من المدنيين الفلسطينيين الى جنوب لبنان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. على أن مجلس الأمن في قراره ٧٩٩ (١٩٩٢)، أكد من جديد على أمور شتى، منها انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس وطلب الى اسرائيل أن تضمن العودة الآمنة والفورية الى الأراضي المحتلة لجميع هؤلاء

المبعدين، كما طلب مني أن أرسل ممثلا الى المنطقة وأقدم تقريرا الى المجلس. وإدراكا لما يمكن أن ينجم عن الحادثة من آثار على عملية مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية، وهي عملية هشة، وبغية التوصل الى حل، أوفدت عدة بعثات الى المنطقة يترأسها على التوالي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ومستشاري السياسي الخاص. وعقدت عددا من الاجتماعات، وأجريت عددا من المحادثات الهاتفية مع القادة في المنطقة ومع ممثلين عن الحكومات المعنية. ومن أسف، فإن هذه الجهود لم تكن ناجحة. وفي تقريري الى مجلس الأمن المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ (S/25149) أوصيت بأن يتخذ المجلس ما يراه من تدابير مطلوبة لضمان احترام قراره الاجماعي.

٣٧٨ - ومما سبب لي الانزعاج البالغ أيضا، التقارير الواردة عن سرعة تردي الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة. ونظرا لضعف الاقتصاد الفلسطيني واعتماده الشديد على اقتصاد اسرائيل، لحق مزيد من الضرر بموارد الرزق للمجتمعات الفلسطينية عندما أغلقت اسرائيل حدود الأراضي المحتلة في آذار/مارس ١٩٩٣. وقد ناشدت المجتمع الدولي أن يقدم إلى الأراضي المحتلة قدرا أكبر من المساعدة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، قمت أيضا بتذكير المانحين الرئيسيين بالحالة المالية الحرجة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٣٧٩ - وبسبب التزام الأمم المتحدة منذ أمد بعيد بالتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الأوسط، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) رحبت بالدعوة التي وجهها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ المشاركان في رعاية عملية السلام في الشرق الأوسط كي تشارك الأمم المتحدة، كمشترك كامل من خارج المنطقة، في الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف المعنية بالبيئة، والتنمية الاقتصادية والاقليمية، والمياه، واللاجئين، وتحديد الأسلحة والأمن الاقليمي في الشرق الأوسط. وحضر ممثلو الأمم المتحدة وقاموا بدور نشط في اجتماعات الأفرقة العاملة المعقودة في تشرين الأول/اكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في باريس ولاهاي وأوتاوا، وفي نيسان/ابريل - ايار/مايو ١٩٩٣ في جنيف وروما وأوسلو وواشنطن وطوكيو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، قمت بتعيين تشينمايا غاريخان ممثلا خاصا لي في المحادثات المتعددة الأطراف.

٣٨٠ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك الاشراف على الفصل بين القوات الاسرائيلية والقوات السورية، وعلى الحد من الأسلحة والقوات، وعلى النحو المنصوص عليه في اتفاق عام ١٩٧٤ بشأن فض الاشتباك. وبفضل التعاون من كلا الجانبين، تضطلع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بمهامها بفعالية وتتسم منطقة عمليتها بالهدوء.

٣٨١ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين، وهي أقدم عملية قائمة لحفظ السلم، مساعدة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الاضطلاع بالمهام المنوطة بهما، كما احتفظت بوجودها في مصر. وخلال العام الماضي، تم تخفيض عدد أفراد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بنسبة ٢٥ في المائة.

١٥ - موزامبيق

٣٨٢ - كان من شأن التوقيع في روما على اتفاق السلم العام بين حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ أن تجدد الأمل لدى هذا البلد الذي مزقته الحرب. وطلب إلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في تنفيذ مختلف جوانب الاتفاق. والولاية المنوطة بعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، منذ إنشائها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وعلى النحو الذي يتولى تنسيقه ألدو أخييو ممثلي الخاص، هي رصد ترتيبات وقف اطلاق النار، وتسريح ما يصل إلى ٠٠٠ ١٠٠ جندي من كلا الجانبين، وأداء مهام سياسية وانتخابية، والاضطلاع بعملية إنسانية ضخمة، وتنظيم إزالة الألغام.

٣٨٣ - وكجزء من جهود بناء السلم في موزامبيق، عقد اجتماع للمانحين في مابوتو يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ اشتركت في رئاسته حكومة ايطاليا والأمم المتحدة. وأجرى الاجتماع، الذي جاء في أعقاب مؤتمر المانحين المعني بموزامبيق المعقود في روما يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ استنادا إلى المادة السابعة من اتفاق السلم العام، استعراضا للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج المساعدة الانسانية الموحد في موزامبيق. ويعكس ذلك البرنامج تحولا عن التركيز الذي كان ينصب فيما سبق على الاغاثة في حالات الطوارئ. ويؤذن البرنامج، بتركيزه على احتياجات اللاجئين والمشردين فيما يتعلق بإعادة الادماج، بما يفضي إلى التعمير والتنمية مستقبلا، بانتهاء مرحلة طوارئ طال أمدها وبداية عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية. ويشمل برنامج المساعدة الانسانية تقديم الدعم لعملية الاعادة إلى الوطن، وتسريح الوحدات المسلحة، والاغاثة في حالات الطوارئ، وتنشيط الخدمات الأساسية، ودعم ميزان المدفوعات والميزانية. وسيتطلب البرنامج ٥٥٩,٦ مليون دولار للفترة من أيار/مايو ١٩٩٣ إلى نيسان/ابريل ١٩٩٤. كما إن إعادة ١,٥ مليون لاجئ من أبناء موزامبيق الذين يعيشون في البلدان المجاورة، إلى الوطن وإعادة توطينهم، ستكون بمثابة أكبر عملية من هذا القبيل يضطلع بها في افريقيا تحت رعاية الأمم المتحدة.

٣٨٤ - وفي حين أعلن المانحون منذ ذلك الوقت عن تبرعات جديدة بلغ اجماليها نحو ٧٠ مليون دولار، مما أدى الى زيادة قيمة التبرعات المعلنة إلى ما مجموعه ٥٢٠ مليون دولار مقابل احتياجات البرنامج الاجمالية البالغة ٥٦٠ مليون دولار، فقد أعربوا أيضا عن القلق إزاء التأخير المتصل بعملية الانتخابات، والتسريح، وعمل بعض اللجان المحددة في اتفاق السلم العام. ومن شأن المشاركة الايجابية من قِبَل كل الأطراف المعنية في تنفيذ الاتفاق أن تساهم إلى حد كبير في تعزيز السلم في موزامبيق.

٣٨٥ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣، أبلغت مجلس الأمن بأن حالات التأخير التي أعاقت سرعة وزع العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق قد تم التغلب عليها وأن كتائب المشاه الخمس، المنصوص عليها في خطتي التنفيذية، قد جرى وزعها بالكامل على طول ممرات بايرا وتيتي ولمبوبو وناكالا وعلى طول الطريق السريع الوطني رقم ١ (N1). ومنذ ذلك الحين، أنجز وزع جميع الوحدات. وفي نهاية

آب/اغسطس ١٩٩٣، كان عدد أفراد الوحدات المشكلة، بما فيها عناصر الدعم، يتجاوز ما مجموعه ٦ ٠٠٠ فرد.

٣٨٦ - وعلى النحو المتوخى، تشمل عمليات الوحدات، بالدرجة الأولى، القيام بدوريات راكبة وجوية على طول الممرات، وإنشاء نقاط تفتيش، وتوفير الحراسة للقطارات. كما تولت قوات الأمم المتحدة حراسة القوافل البرية التي تحمل الأغذية الغوثية إلى السكان المعوزين في مختلف المناطق، ونقل المعدات إلى مناطق التجميع. وبالاضافة إلى ذلك، قامت بإصلاح الطرق واستطلاعها، سواء في المناطق المأهولة بالسكان أو في الطريق إلى مناطق التجميع.

٣٨٧ - وقد تعطلت عملية تجميع وتسريح قوات الحكومة وقوات حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية ، التي كان من المقرر أن تبدا في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ومرد ذلك الى عدة أسباب، منها بوجه خاص اصرار حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية على تلقي الدعم المالي ، كحزب سياسي، قبل المشاركة في عمل اللجان، واصرارها على وزع ٦٥ في المائة من قوات عملية الأمم المتحدة في موزامبيق قبل بدء عملية التجميع.

٣٨٨ - وحتى ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٣، كان قد وصل إلى موزامبيق ٣٠٣ مراقبين عسكريين من إجمالي العدد المأذون به البالغ ٣٥٤ . وبمساعدة من قوات من الوحدات، يشارك المراقبون الآن بنشاط في إنشاء وتهيئة مناطق التجميع ، والاضطلاع بعمليات التفتيش والتحقيقات في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات وقف اطلاق النار.

٣٨٩ - وفي أواخر آب/اغسطس ١٩٩٣، أصبح بوسعي الابلاغ عن تطور هام، هو وصول السيد افونسو دلاكاما، رئيس حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية ، إلى مابوتو بعد أن تأجل ذلك عدة مرات، وبدء سلسلة من الاجتماعات في ٢١ آب/اغسطس بينه وبين السيد يواكيم تشيسانو رئيس جمهورية موزامبيق. ومن المتوقع، على نطاق واسع، أن تستمر الاجتماعات إلى أن يجري التوصل إلى اتفاق ما بشأن القضايا الرئيسية المعلقة. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية هذا التطور. فإحراز تقدم في عدد كبير من المجالات الرئيسية لعملية السلم يتوقف على الخروج بنتائج ناجحة من هذه المناقشات.

١٦ - جمهورية مولدوفا

٣٩٠ - بعد توقيع اتفاق فض الاشتباك في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢، وبناء على طلب من رئيس جمهورية مولدوفا، قمت بإيفاد بعثة ثانية لتقصي الحقائق إلى ذلك البلد في أواخر آب/اغسطس ١٩٩٢. وقد خلصت البعثة إلى أنه على الرغم من توقف أعمال القتال المسلح، لا تزال الظروف السائدة مزعزعة.

٣٩١ - ومن العقبات الكؤود الرئيسية التي ما زالت تعترض السبيل مسألة سحب الجيش الروسي الرابع عشر من الضفة اليسرى لنهر دنيستر. وفي رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام، اقترح وزير خارجية جمهورية مولدوفا إيفاد مراقبين تابعين للأمم المتحدة، بموافقة الاتحاد الروسي، لحضور المفاوضات بين البلدين بشأن سحب الجيش الرابع عشر. وفي ردي المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، عرضت إيفاد بعثة تجتمع مع رئيسي الوفدين المولدوفي والروسي إلى المفاوضات وتناقش الترتيبات التي يمكن اتخاذها لوجود مراقبين للأمم المتحدة هناك.

٣٩٢ - وبالنظر إلى إنشاء بعثة من ثمانية أعضاء في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٣ في جمهورية مولدوفا تابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، فقد تم التوصل إلى تفاهم مع الحكومة على أن يضطلع مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا بالدور الرئيسي في المسألة.

١٧ - رواندا

٣٩٣ - تم وزع مراقبي الأمم المتحدة على جانب واحد من حدود مشتركة بموافقة الدولتين المعنيتين، وهما رواندا وأوغندا. ففي تقريري المؤقت الى مجلس الأمن عن رواندا المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/25810) اقترحت، في أعقاب البعثة التي اضطلع بها ممثلي، إنشاء بعثة لمراقبي الأمم المتحدة على الجانب الأوغندي من الحدود بين رواندا وأوغندا. ولدى التوصية بوزع مراقبي الأمم المتحدة، أشرت إلى أن من شأن اتخاذ قرار بوزع مراقبين على الحدود أن يبرز اهتمام المجتمع الدولي بالسلم والأمن في المنطقة، وأن يساعد على تعزيز عملية المفاوضات الدائرة في أروشا، وأن يشجع الأطراف على مواصلة جهودها بنشاط لتحقيق السلم والمصالحة الوطنية في رواندا.

٣٩٤ - وإذ أحاط مجلس الأمن علما، في قراره ٨٤٦ (١٩٩٣)، بطلبات حكومتي رواندا وأوغندا وزع مراقبين من الأمم المتحدة على طول الحدود المشتركة بينهما كتدبير مؤقت لبناء الثقة، قرر إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا، وأناط بها مهمة التحقق من عدم تقديم أي مساعدة عسكرية عبر الحدود بين البلدين. وفي الوقت نفسه ، تقدم الأمم المتحدة حاليا مساعدة غوثية طارئة الى ٠٠٠ ٩٠٠ من المشردين بسبب الصراع. ووجه نداء موحد بمبلغ ٧٨ مليون دولار لهذا البرنامج الانساني.

٣٩٥ - وفي ٨ شباط/فبراير ١٩٩٣، انتهك اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٢، ولكن أعيد إقراره في ٩ آذار/مارس. ووضع خبيران عسكريان تابعان للأمم المتحدة تحت تصرف منظمة الوحدة الافريقية ليقدما المساعدة التقنية اليها في إعداد تقرير لتقديمه إلى المانحين من أجل تمويل فريق موسع من المراقبين العسكريين المحايدين في رواندا. وذلك الفريق يقوم برصد وقف إطلاق النار. وفي منتصف آذار/مارس ١٩٩٣، بدأت آخر مراحل المحادثات وقد أنجزت الآن هذه المرحلة. ففي ٤ آب/اغسطس ١٩٩٣، تم التوقيع في أروشا على اتفاق شامل للسلم. وكان الدور الذي اضطلعت به جمهورية تنزانيا المتحدة، كعامل تيسيري في المفاوضات، ذا أهمية للنجاح في إنجازها.

٣٩٦ - وإذ أخذت في الحسبان الرسالتين الواردتين من رئيس جمهورية رواندا والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، وعملا بالقرار ٨٤٦ (١٩٩٣)، قمت بإيفاد بعثة استطلاعية إلى رواندا لدراسة المهمة التي يمكن أن تناط بالقوة الدولية المحايدة التي طلبتها حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية، ولتقييم الموارد البشرية والمالية التي ستلزم للاضطلاع بها. ومن شأن النتائج التي تخلص إليها البعثة، التي ستجري مشاورات أيضا مع منظمة الوحدة الافريقية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، أن تساعدني في التقدم بتوصيات إلى مجلس الأمن بشأن مساهمة الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاق السلم.

١٨ - طاجيكستان

٣٩٧ - خلال صيف عام ١٩٩٢، زاد عدد الاشتباكات المسلحة زيادة كبيرة بين مختلف المجموعات، وفي أواخر آب/اغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، احتدم القتال في جميع أنحاء جنوب طاجيكستان. وقد ساورني القلق من احتمال أن تؤدي الأحداث الى نزاع إقليمي أوسع نطاقا، فأوفدت، بالتشاور مع حكومتي طاجيكستان وأوزبكستان، بعثة لتقصي الحقائق في الفترة من ١٦ الى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وقد أفادت البعثة، ضمن جملة أمور، بأن الحالة في طاجيكستان حالة حرب أهلية وأنه، منذ حزيران/يونيه ١٩٩٢، قتل ما يزيد على ٠٠٠ ٢ شخص وأصبح أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ شخص من اللاجئين أو المشردين.

٣٩٨ - وبناء على ذلك، أوفدت بعثة نوايا حسنة الى طاجيكستان وأربع دول مجاورة، في الفترة من ٣ الى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، لتقديم المساعدة والدعم لجهود صنع السلم الإقليمية. وأجرت البعثة أيضا تقديرا أوليا للاحتياجات الإنسانية، وكان التقرير الذي قدمته أساسا لتوجيه نداء تمهيدي من أجل الحصول على ٢٠ مليون دولار لدعم البرامج الإنسانية التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. وعلى ضوء المشاورات التي أجرتها البعثة مع مختلف أطراف الحوار في المنطقة، أحطت مجلس الأمن علما في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بقراري إنشاء وحدة صغيرة ومتكاملة للأمم المتحدة في دوشانبي لرصد الحالة على الطبيعة وتوفير خدمات الاتصال. وقد رحبت حكومة طاجيكستان بقراري هذا.

٣٩٩ - وفي أوائل عام ١٩٩٣، عينت مبعوثا خاصا في طاجيكستان لمدة ثلاثة شهور، هو السيد عصمت كتاني، وكانت الولاية المسندة اليه هي الحصول على اتفاق بشأن وقف إطلاق النار مع رصد دولي ملائم، والشروع في مفاوضات للتوصل الى حل سياسي، وحث البلدان المجاورة وغيرها من البلدان المعنية على المساعدة في تحقيق هذه الأهداف. ورحب مجلس الأمن بذلك التعيين.

٤٠٠ - وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٣، زار مبعوثي الخاص الاتحاد الروسي وأوزبكستان وجمهورية ايران الإسلامية وباكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، وزار بعد ذلك ببضعة أسابيع المملكة العربية السعودية، لإجراء محادثات مع قادة تلك البلدان. ولم يتمكن من إكمال اتصالاته والتأكد من موقف كل من الأطراف المعنية، وفقا للولاية المسندة اليه، خلال تلك البعثة الأولية. وفي ١٦ آب/اغسطس ١٩٩٣،

قدمت تقريرا الى مجلس الأمن، أوجزت فيه النتائج التي توصل اليها المبعوث الخاص، وأعربت عن قلقي إزاء الأزمة المتصاعدة على حدود أفغانستان وطاجيكستان. وفي بيان أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٢٣ آب/اغسطس ١٩٩٣، رحب المجلس باقتراحي تمديد ولاية مبعوثي الخاص حتى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، وتمديد مدة خدمة موظفي الأمم المتحدة الموجودين حاليا في طاجيكستان ثلاثة شهور.

٤٠١ - وقد طلبت الى مبعوثي الخاص أن يزور كابول في أقرب وقت ممكن لإجراء مناقشات مع قادة الحكومة فيما يتعلق بالولاية المسندة اليه في طاجيكستان والتأكد من آراء ومواقف قادة المعارضة الطاجيكستانية المقيمين في افغانستان. وبالاضافة الى ذلك، طلبت منه الاضطلاع ببعثة ثانية الى دوشانبي وزيارة بلدان أخرى في المنطقة. وفي هذه الأثناء، أحطت مجلس الأمن علما بقلقي إزاء التطورات الأخيرة وباعتزامي أن أرصد الحالة عن كثب. وتقوم ادارة الشؤون الإنسانية بعملية مشتركة بين الوكالات لإعادة تقييم الاحتياجات الإنسانية لطاجيكستان.

١٩ - الصحراء الغربية

٤٠٢ - في نيسان/ابريل ١٩٩١، قرر مجلس الأمن، في قراره ٦٩٠ (١٩٩١)، إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وقد نص القرار على أن تقوم الأمم المتحدة بتنظيم استفتاء لتقرير المصير بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية . وستضم البعثة وحدات مدنية وأمنية وعسكرية تعمل بوصفها عملية متكاملة. ومن المتوقع أن تضم الوحدة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ما مجموعه ٢٧٥ موظفا دوليا تقريبا، ووحدة الأمن ما يصل الى ٣٠٠ ضابط شرطة، والوحدة العسكرية حوالي ٧٠٠ ١ من الأفراد العسكريين، من بينهم المراقبون وكتائب المشاة والسّوقيات. وقد نشأت اختلافات حول المعايير المتعلقة بأهلية الناخبين للتصويت. وقد كنت على اتصال وثيق بالطرفين وزرت المنطقة خلال الفترة من ٣١ أيار/مايو الى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣، بصحبة صاحب زادة يعقوب خان ممثلي الخاص، من أجل حث الطرفين على قبول حل وسط فيما يتعلق بتفسير وتطبيق تلك المعايير.

٤٠٣ - وعلى الرغم من الصعوبات التي صودفت في إعداد وتنظيم المحادثات المباشرة بين الطرفين، ومشاكل أخرى أغلبها ذو طابع إجرائي، اجتمع وفدا المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) في الفترة من ١٧ الى ١٩ تموز/يوليه في العيون، بحضور ممثلي الخاص، بوصفه مراقبا للأمم المتحدة. ودار الحوار بروح إيجابية واتسم بضبط النفس والاحترام المتبادل. ويحدوني وطيد الأمل في أن تستأنف هذه المحادثات قريبا كمتابعة لمبادرة العيون، وأن يجري الاستفتاء قبل نهاية هذا العام.

٧٠ - زائير

٤٠٤ - فيما يتعلق بالحالة في زائير، أحلت الى رئيس مجلس الأمن، في ٧ أيار/مايو ١٩٩٣، رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٣ وموجهة من ايتيين تشيسيكيدي، رئيس الوزراء الذي انتخبه مؤتمر السيادة الوطني، يطلب فيها الى الأمم المتحدة أن تعين مراقبين لكفالة احترام حقوق الإنسان؛ وأن تقدم المساعدة في الإعداد لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية حقا وفي رصدها والإشراف عليها؛ وأن توفد بعثة تقييم الى مقاطعة شابا بغية توفير المساعدة الإنسانية للمشردين داخل بلدهم. وطلب السيد تشيسيكيدي أيضا إيفاد قوة تدخل تابعة للأمم المتحدة لإعادة سلطان القانون والنظام والسلم والأمن الداخلي، وضمان حماية السكان والممتلكات، ودرء إمكانية نشوب حرب أهلية. وأبلغت رئيس مجلس الأمن أنني التقيت بالمونسينيور لوران مونسنغو، رئيس المجلس العالي لجمهورية زائير، في بروكسل في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣، لمناقشة الوضع المتدهور والجمود المؤسسي في ذلك البلد، وإمكانية قيام الأمم المتحدة بدور في هذا الصدد.

٤٠٥ - وما زالت الحالة الإنسانية بالغة الخطورة مع وجود عدد من المشردين يصل الى مئات الآلاف. وتبذل منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الموجودة محليا قصارى جهدها لتوفير المساعدة الغوثية اللازمة. وقررت أن أنظم بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم الاحتياجات والحصول على تقدير مباشر للاحتياجات الإنسانية وما يتعلق بها من احتياجات أخرى، والتشاور مع جميع المعنيين حول سبل تقديم المساعدة الى السكان المتضررين ولاسيما المشردين منهم. ولكن لم توفد تلك البعثة بسبب تحفظات أبداها الرئيس موبوتو.

٤٠٦ - وخلال اجتماع منظمة الوحدة الافريقية في القاهرة، سنحت لي الفرصة لإجراء مناقشات واسعة مع الرئيس موبوتو. ثم عينت السيد الأخضر الابراهيمي مبعوثا خاصا لي في زائير ليتولى بعثة نوايا حسنة هدفها الرئيسي استطلاع سبل ووسائل قيام الأمم المتحدة بالمساعدة في العثور على حل للحالة السياسية الراهنة. وقد أكد لي الرئيس موبوتو أن مبعوثي الخاص سوف يحظى بتعاونه الكامل وبحرية التنقل في أي مكان في البلد، بالاضافة الى حرية مقابلة أحزاب المعارضة.

٤٠٧ - وقد وصل مبعوثي الخاص الى زائير في ١٨ تموز/يوليه. والتقى بالرئيس موبوتو في شابا، وأجرى تبادلا للآراء مع فوستان بريندوا رئيس الوزراء وكبار المسؤولين في حكومته. والتقى أيضا بإيتيين تشيسيكيدي والمونسينيور مونسينغو وقادة أحزاب المعارضة. وحظي السيد الإبراهيمي باستقبال حسن من جانب جميع أطراف الحوار الذي أجراه، وبذل كل جهد ممكن لتشجيع الحوار بين الأطراف من أجل وضع حد للعنف وتيسير المصالحة الوطنية.

٤٠٨ - وبعد عودة السيد الإبراهيمي الى نيويورك في أوائل آب/اغسطس ١٩٩٣، أوفدت بعثة مشتركة بين الوكالات الى زائير لتقييم الاحتياجات الإنسانية الملحة، ولا سيما في مناطق تركيز المشردين داخل البلد، وتحديد طرق معالجة تلك الاحتياجات المعالجة الفعالة. وبالاضافة الى منطقة كينشاسا، تنوي البعثة

زيارة مقاطعات شابا وشمال كيفو وغرب وشرق كاساي، ومن المتوقع أن تستكمل أعمالها في غضون ثلاثة أسابيع. وفي أثناء ذلك، قمت بتنبيه منظمات الأمم المتحدة المعنية والجهات المانحة الى ضرورة زيادة الجهود المبذولة لتخفيف محنة السكان المتضررين، ولا سيما في مقاطعتي شابا وكيفو.

هاء - الجهود الشاملة الرئيسية

٤٠٩ - يتبين من الأمثلة السابقة أن نطاق المسؤوليات التي تواجه الأمم المتحدة الجديدة ليست مسؤوليات شاسعة فحسب ولكنها في الواقع مسؤوليات لا حد لها، مسؤوليات تمتد الى كل مجال تقريبا من مجالات النشاط البشري.

٤١٠ - ولكي تستطيع الأمم المتحدة مواجهة هذا الموقف الثوري الجديد، يتعين عليها أن تتصدى لتحدياته بطريقة متسقة وشاملة الى أقصى حد ممكن. كذلك يتعين على الحكومات والأفراد أن يدركوا أن أزمات كالتي نوقشت توا تتجاوز الحدود التقليدية للنظرية والتطبيق. فالطعام، والماء، والألغام الأرضية، والمرض والموت، والتحول الديمقراطي، وحقوق الانسان، والتنمية، كلها أمور مترابطة ترابطا لا انفصام لها. ولا يمكن لأية جهود تبذل للتصدي لأية مسائل معينة أن تحقق نجاحا في غيبة رؤية شاملة للكل الذي تنتمي اليه.

٤١١ - وثمة أربع حالات معاصرة توضح ما تواجهه الأمم المتحدة من أوضاع تتميز بالشمول وتنطوي على التحدي، وهي: كمبوديا، والسلفادور، والصومال، ويوغوسلافيا السابقة. وهذه المواقف تتشابه فيما بينها من حيث شمول المهام التي تتطلبها، ولكن كلا منها ينطوي على عوامل متميزة ومختلفة.

١ - كمبوديا

٤١٢ - يعتبر النجاح الذي تحقق في إجراء الانتخابات التي أجريت مؤخرا في كمبوديا تأكيدا للمساهمة الهامة التي تستطيع عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة أن تقدمها في تسوية الأوضاع المعقدة حتى ولو كان ذلك في مواجهة عقبات خطيرة. وقد كانت ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا كما وردت في اتفاقات باريس ولاية من أعقد الولايات التي اضطلع بها في عملية من عمليات الأمم المتحدة ومن أكثرها طموحا. فقد اشتملت تلك الولاية على جوانب تتصل بحقوق الانسان، وبتنظيم واجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة، وبالترتيبات العسكرية، وبالإدارة المدنية، وبالمحافظة على القانون والنظام، وبإعادة اللاجئين والمشردين من أبناء كمبوديا وتوطينهم، وبإصلاح الهياكل الأساسية لكمبوديا خلال الفترة الانتقالية. وفي الوقت نفسه خُطِّطت تلك الولاية كعملية من عمليات حفظ السلم التقليدية المجربة، عملية تقوم على اتفاق الاطراف وتعاونهم، وتعتمد على السلطة السياسية والاقناع وليس على القوة.

٤١٣ - وعندما رفض حزب كمبوتشيا الديمقراطية، وهو أحد الأحزاب الكمبودية الأربعة التي وقعت على الاتفاقات وتعهدت بمجموعة من الالتزامات، أن يفي بالتزاماته، واجهت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في

كمبوديا مصاعب خطيرة. والواقع أن هذا الحزب بعد أن رفض في وقت مبكر تنفيذ المرحلة الثانية من وقف اطلاق النار وتسريح قواته تحت اشراف سلطة الأمم المتحدة الانتقالية، أخذ ينسحب تدريجيا من عملية السلم، وتغيب عن اجتماعات المجلس الوطني الأعلى. وعلى الرغم من جهودي المستمرة وجهود ممثلي الخاص، ياسوشي أكاشي، وجهود رئيسي مؤتمر باريس والحكومات المعنية الأخرى لإشراكه في الحوار، فقد رفض في النهاية أن يشترك في الانتخابات. وعلى الرغم من ذلك فقد صممت على المضي قدما في تنفيذ جميع جوانب ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية الى أقصى حد ممكن. وكان ما عقدت عليه العزم هو ألا أدع عدم التعاون من جانب حزب من الأحزاب يبطل أثر الجهود الدولية التي لم يسبق لها مثيل والبعيدة المدى، التي بذلت لإعادة السلم الى كمبوديا.

٤١٤ - وقد أيد مجلس الأمن باستمرار هذا النهج. وإن كان قد تعين وقف إيواء القوات بعد أن أعيد تجميع وإيواء ٠٠٠ ٥٥ من قوات الأحزاب الثلاثة المتعاونة في عملية السلم، والبالغ عددها نحو ٠٠٠ ٢٠٠ جندي، فقد أعاد العنصر العسكري من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية وزع قواته البالغة ٠٠٠ ١٦ فرد، بغرض التركيز على توفير الأمن لعملية تسجيل الناخبين وعملية الانتخاب نفسها فيما بعد، في جميع المقاطعات الإحدى والعشرين. وبعد أن قامت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية بوزع كامل لأفرادها البالغ عددهم ٠٠٠ ٢١ من العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين بحلول منتصف عام ١٩٩٢، أخذت السلطة تواصل بقوة مهامها المتعددة في تعزيز احترام حقوق الانسان، والمساهمة في المحافظة على القانون والنظام، ومراقبة أنشطة الهياكل الإدارية القائمة والاشراف عليها، خاصة في المجالات الرئيسية الخمسة وهي الشؤون الخارجية والدفاع الوطني والمالية والأمن العام والإعلام. وكان من الجوانب الحيوية لهذه الجهود القيام بحملة تعليمية وإعلامية نشطة.

٤١٥ - وكان النجاح الذي تحقق في إعادة توطين أكثر من ٠٠٠ ٣٦٠ من اللاجئين والمشردين بحلول ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٣، أي بعد مرور عام على التحديد من بدء العملية وعلى الرغم من العوائق الإدارية والمناخية الكبيرة، شاهدا على القدرة التنظيمية لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي قامت بدور الوكالة الرائدة في نطاق جهد متكامل، وشاهدا على إيمان الكمبوديين العائدين بمستقبلهم في وطنهم.

٤١٦ - ولقد أظهر شعب كمبوديا عموما وعلى نحو متكرر إيمانه بعملية السلم وشجاعته وتصميمه على بناء مستقبل مستقر، وذلك بإقباله أولا على التسجيل ثم بمشاركته الواسعة في عملية التصويت في الانتخابات التي اجريت في الموعد المقرر لها خلال الفترة من ٢٣ الى ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٣. فقد سجل ما يقرب من ٤,٧ مليون شخص أسماءهم في جداول الانتخابات، وهم يمثلون نحو ٩٦ في المائة من العدد المقدر لمن تتوافر فيهم شروط التصويت. أما من أدلوا بأصواتهم فقد بلغ مجموعهم ١٩٢ ٢٦٧ ٤ ناخبا يمثلون نحو ٩٠ في المائة من الناخبين المسجلين. وعلى الرغم من المخاوف من قيام الجيش الوطني لحزب كمبوتشيا الديمقراطية بوضع العراقيل وما وقع في وقت مبكر من أعمال التخويف التي نسبت أساسا الى حزب آخر، فقد كانت الحملة الانتخابية التي استمرت ستة أسابيع والتي اشترك فيها اشتراكا إيجابيا ٢٠

حزبا سياسيا، كما كانت عملية الاقتراع نفسها، عمليتين سلميتين الى حد بعيد وخاليتين من حوادث العنف. وقد كان لما أبداه الناخبون الكمبوديون في كل مكان خلال عملية الانتخاب من حماس وصبر وروح معنوية عالية أبلغ الأثر في نفوس المشرفين على الانتخابات من أفراد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية الذين انضم اليهم في عملية الانتخابات أكثر من ٠٠٠ ٥٠ من الكمبوديين و ٠٠٠ ١ من الموظفين الدوليين العاملين بمراكز الاقتراع.

٤١٧ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، وبعد فرز الأصوات وعدّها، أعلن ممثلي الخاص، بتفويض مني وباسمي، أن الانتخابات التي جرت في كمبوديا كانت حرة ونزيهة. وأيد مجلس الأمن هذه النتيجة في ١٥ حزيران/يونيه وأصبحت نتائج الانتخابات مقبولة الآن لدى جميع الأطراف في كمبوديا. وقد عقدت الجمعية التأسيسية المنتخبة حديثا اجتماعها الافتتاحي في ١٤ حزيران/ يونيه لبدء عملها المتعلق بصياغة واعتماد دستور جديد وإقامة حكومة جديدة في كمبوديا.

٤١٨ - ومنذ ذلك الوقت اتفقت الأحزاب السياسية الكمبودية الأربعة التي ظفرت بمقاعد في الانتخابات على أن تشترك في حكومة مؤقتة مشتركة يرأسها سمو الأمير نورودوم سيهانوك، وذلك لما تبقى من الفترة الانتقالية وحتى اقامة حكومة جديدة وفقا لاتفاقات باريس. وقد رحبت بهذه الخطوة وأيدتها على اعتبار أنها تسهم في تحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية والانتقال بيُسر السلس الى حكومة المستقبل في كمبوديا.

٤١٩ - وسوف تواصل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا العمل باخلاص على الوفاء بولايتها لما تبقى من الفترة الانتقالية، وستبذل أقصى ما تستطيع لمساعدة شعب كمبوديا على تعزيز النصر الذي حققه في هذا الانجاز الهائل من انجازات تقرير المصير. واني على اقتناع بأن المجتمع الدولي سوف يواصل تقديم المساعدة الى شعب كمبوديا والى حكومته المقبلة في المهمة الشاقة التي تتمثل في بناء مستقبل يسوده الاستقرار والسلم والازدهار.

٤٢٠ - وقد بدأ أكثر من ٠٠٠ ٢٠ من قوات الأمم المتحدة في مغادرة كمبوديا في آب/ أغسطس ١٩٩٣، وبذلك تنتهي عملية من أكبر العمليات في تاريخ المنظمة. وفي ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٩٣، حدد مجلس الأمن، في قراره ٨٦٠ (١٩٩٣)، يوم ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ كموعد نهائي لانسحاب العنصر العسكري في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا.

٢ - السلفادور

٤٢١ - السلفادور دولة أخرى من الدول الأعضاء التي تقوم فيها الأمم المتحدة بعملية بالغة التعقيد. فقد توسطت المنظمة لإبرام سلسلة من اتفاقات السلم بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، ثم تحملت مسؤولية تقديم المساعدة في تنفيذ هذه الاتفاقات والتحقق من تنفيذها. وتضم بعثة مراقبي

الأمم المتحدة في السلفادور، التي أنشئت لهذا الغرض ويرأسها ممثلي الخاص أوغستو راميريز - أوكامبو، مراقبين عسكريين وضباط شرطة وخبراء في حقوق الانسان ومجموعة من الخبراء في بعض المجالات المدنية الأخرى. وعما قريب ستضم البعثة شعبة للانتخابات لتقوم، بناء على طلب حكومة السلفادور، بمراقبة الانتخابات التي ستجرى في ربيع عام ١٩٩٤ والتي ستكون تتويجا لعملية السلم.

٤٢٢ - ويعكس تعدد التخصصات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور تعقيد اتفاقات السلم التي نصت، حتى من قبل أن يبدأ سريان وقف اطلاق النار، على أن تقوم الأمم المتحدة برصد احترام الجانبين لحقوق الانسان. وقد تم تعيين لجنة من ثلاثة أشخاص بارزين من غير أبناء السلفادور للتوصل الى الحقيقة فيما يتعلق ببعض أعمال العنف الخطيرة التي ارتكبت خلال ما يزيد على ١٠ سنوات من الحرب الأهلية المريرة. وكان المقرر أن يتحقق وقف إطلاق النار؛ وتطهير القوات المسلحة وتخفيضها تدريجيا؛ وتسريح قوات جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني واضفاء الطابع القانوني عليها بوصفها حزبا سياسيا. كذلك كان من المقرر أن تقوم الأمم المتحدة برصد الهيئات الحالية المشرفة على الأمن العام وأن تُشكل شرطة مدنية وطنية جديدة. وكان من المقرر أيضا إصلاح النظام القضائي والنظام الانتخابي، وادخال مجموعة من التعديلات على الدستور تستهدف بوجه خاص ضمان خضوع الجيش وقوات الأمن الأخرى خضوعا تاما للسيطرة المدنية وعدم اشتراك الجيش في الوظائف التي هي من اختصاص الشرطة، مثل المحافظة على النظام الداخلي، إلا في الظروف الاستثنائية. كذلك تقرر القيام باصلاحات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ونص بوجه خاص على أن تعطى قطع من الأرض للمحاربين السابقين من الجانبين لدى تسريحهم وللأشخاص الذين استولوا خلال الحرب على أرض يملكها آخرون وقاموا بفلاحتها.

٤٢٣ - ومما يسجل لشعب السلفادور، ويسجل بوجه خاص للحكومة ولجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، أنهم أدركوا بسرعة ووضوح أن عملية السلام لا رجعة فيها. على أنه قد حدثت بعض الانتكاسات خلال عملية التنفيذ. فقد تم احترام وقف اطلاق النار بدقة ولكن الحكومة تأخرت ثمانية أشهر في تنفيذ توصيات اللجنة المخصصة التي انشئت لتطهير القوات المسلحة. وكان أخطر ما حدث هو ما تم اكتشافه في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٣ من أن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تحتفظ في نيكاراغوا بمخبأ للأسلحة، وهو ما كشف عن أن الجبهة لم تقم بالإعلان عن كل ما لديها من الأسلحة والذخائر والمواد الحربية الأخرى ولم تقم بتدميرها على الرغم من ادعاءاتها المتكررة بما يخالف ذلك. وخلال الشهور الثلاثة التالية كشفت الجبهة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة عن وجود مخابئ أخرى للأسلحة داخل السلفادور وخارجها وتم تدمير محتوياتها. وقد كان هذا الانتهاك الخطير للاتفاقات مصدرا لشيء من التوتر في عملية السلم؛ ولكنني على ثقة من أن هذه الصفحة قد طويت الآن.

٤٢٤ - وقد شهدت الشهور الأخيرة بعض التأخير في تشكيل ووزع السلطة المدنية الوطنية الجديدة وانعدام التقدم في تنفيذ توصيات بعثة تحري الحقيقة، وهي التوصيات التي جاءت مكملة للاتفاقات وكان الغرض منها هو ضمان عدم تكرار الظروف التي أتاحت القيام بانتهاكات فظة لحقوق الانسان خلال النزاع المسلح. وإني أعتقد اعتقادا راسخا بأن تنفيذ هذه التوصيات أمر ضروري لتحقيق المصالحة الوطنية.

٤٢٥ - كذلك حصل تأخير في إعمال الأحكام المعقدة المتصلة بالأرض في اتفاقات السلم. وثمة التزام أخلاقي لا مفر منه وهو الوفاء بالوعود التي قطعت بالنسبة لتسريح المحاربين من الجانبين.

٤٢٦ - ويعود التأخير في تنفيذ برنامج الأرض جزئيا الى قلة الموارد المالية، وهو نفس السبب الذي أدى الى التأخير في تشكل الشرطة المدنية الوطنية. وحتى الآن لم تحقق مناشداتي للمجتمع الدولي لتقديم الدعم المالي كل ما هو مطلوب. ولهذا أعتقد أنه يتعين على الحكومة أن تكيف أولوياتها فيما يتعلق بالإنفاق بحيث تكفل عدم إخفاق العناصر الحاسمة في عملية السلم لعدم توافر التمويل. على أنه ينبغي التسليم بأنه قد يكون من الصعب التوفيق بين هذا الاعتبار وبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي هو شرط لمواصلة المؤسسات المالية الدولية تقديم دعمها إلى السلفادور.

٤٢٧ - وحالة السلفادور هي مثل من الطراز الأول لضرورة انتهاج منظمة الأمم المتحدة ككل لنهج متكامل تماما في الاستجابة لمتطلبات بناء السلم في البلدان التي خرجت من سنوات طويلة من النزاع المسلح. ولا يكفي وقف إطلاق النار وإجراء الانتخابات أساسا لادعاء النجاح؛ فهذا النجاح لا يمكن ضمانه إلا باتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية للقضاء على الأسباب الكامنة وراء النزاع الأصلي.

٣ - الصومال

٤٢٨ - على الرغم من بذل المجتمع الدولي قصارى جهوده لمساعدة الصومال عن طريق تقديم مساعدات حفظ السلم والمساعدات الإنسانية التقليدية، بلغت الحالة حدا لا يطاق في نهاية عام ١٩٩٢. فقد ظلت الصومال بدون حكومة مركزية، وقسمت الميليشيات المتناحرة مقديشو، وكان هناك اثنتا عشرة فصيلة أو أكثر نشطة متفرقة في أنحاء البلد.

٤٢٩ - وعقد هذه الحالة النهب المنتشر لإمدادات المعونة والسرقة وقطع الطرق والخروج عموما على القانون. وكان يتم السطو على كميات كبيرة من النقد ومن معونات الإغاثة من المنظمات المانحة وتعرضت أرواح موظفيها للخطر. وبالتالي فبينما كانت إمدادات الإغاثة جاهزة أو في طريقها كان يحال بينها وبين أن تصل إلى أيدي الصوماليين الذين يموتون من الجوع. ووفقا لبعض التقديرات، كان يموت نحو ٣ ٠٠٠ شخص يوميا بسبب الجوع في الصومال بينما المخازن مملوءة.

٤٣٠ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أبلغت مجلس الأمن أنني لا أستبعد أن يكون من الضروري إعادة النظر في القواعد والمبادئ الأساسية لجهد الأمم المتحدة في الصومال. كما أفدت بأن جهود حفظ السلم التقليدية لا تحقق النتائج المرجوة وأنه قد يصبح من اللازم اللجوء إلى تدابير إنفاذ السلم.

٤٣١ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أنشأ مجلس الأمن، بقراره ٧٩٤ (١٩٩٢) سابقة في تاريخ الأمم المتحدة، إذ قرر لأول مرة التدخل عسكريا لأغراض إنسانية محضة. وأذن المجلس بقراره ذاك باستخدام

كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن. وأذن المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، للأمين العام والدول الأعضاء المعنية باتخاذ الترتيبات اللازمة لتوحيد قيادة القوات المشاركة وإمرتها، وطلب من جميع الدول الأعضاء التي يسمح وضعها بتقديم قوات عسكرية والمساهمة بتبرعات نقدية أو عينية أن تفعل ذلك. كذلك قرر المجلس أن تمضي عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال وفق ما أراه على ضوء تقييمي للحالة على الطبيعة.

٤٣٢ - وفي المرحلة الأولى من العملية، بدأت "قوة العمل الموحدة" تصل في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لتهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية دون عائق. وحثثت قيادة قوة العمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لنزع سلاح الفصائل المشتبكة في القتال. وفي غضون خمسة أشهر صعبة، أحرزت قوة العمل تقدما بفتح الطريق للوصول إلى مناطق نائية أكثر، وفي توفير الحماية اللازمة لإيصال المساعدة الإنسانية. ولا يزال نزع السلاح مسألة رئيسية، ولكن تمكنت مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من توسيع نطاق أنشطتها الغوثية في مختلف أنحاء البلد. ونتيجة لذلك انخفضت كثيرا مستويات سوء التغذية وكذلك الوفيات الناجمة عن الجوع.

٤٣٣ - وفي ٣ آذار/مارس ١٩٩٣، قدمت إلى مجلس الأمن توصياتي بتنفيذ الانتقال من "قوة العمل الموحدة" إلى "عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال". وذكرت أنه منذ اتخاذ قرار المجلس ٧٩٤ (١٩٩٢) قامت قوة العمل بوزع حوالي ٠٠٠ ٣٧ فرد، على مساحة قدرها نحو ٤٠ في المائة من أراضي البلد. وبالرغم من تحسن الحالة الأمنية استمرت حوادث العنف؛ وبناء عليه فقد خلصت إلى أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ينبغي أن تخول سلطات إنفاذ لتمكينها من تهيئة بيئة آمنة في جميع أنحاء الصومال.

٤٣٤ - وفي ٢٦ آذار/مارس، حدد مجلس الأمن، في قراره ٨١٤ (١٩٩٣)، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، ترتيبات الانتقال من قوة العمل الموحدة إلى عملية جديدة للأمم المتحدة (عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال) مخولا إياها ولاية مختلفة فبدلا من العودة إلى حفظ السلم، كما كان متوخى في قرار المجلس ٧٩٤ (١٩٩٢)، اختار المجلس أن ينشئ عملية لم يسبق لها مثيل تتضمن حسب الاقتضاء تدابير إنفاذ تقوم بها الأمم المتحدة نفسها بموجب سلطة مجلس الأمن.

٤٣٥ - وفي هذه المرحلة الثانية، يطلب إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، أن تواصل العمل على استعادة السلم والاستقرار والقانون والنظام، وأن تساعد في إعادة إنشاء قوة شرطة صومالية، وأن توفر الأمن، وتقدم المساعدة في إعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة توطين المشردين؛ وإن تساعد في وضع برنامج لإزالة الألغام من جميع أنحاء الصومال، وأن تراقب حظر الأسلحة وتسهل نزع السلاح؛ وتساعد في تقديم الإغاثة وفي الإنعاش الاقتصادي للصومال. وشجع مجلس الأمن على الوزع العاجل لجميع وحدات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لبلوغ المدى المطلوب بالكامل وهو توفير ٠٠٠ ٢٨ فرد، من جميع الرتب، فضلا عن المعدات. وجرى حث الدول الأعضاء على المساهمة، على أساس طارئ، بالدعم العسكري ووسائط النقل العسكري، بما فيها ناقلات الجنود المدرعة والدبابات وطائرات الهليكوبتر الهجومية، وذلك

لتمكين "عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال" من مواجهة وردع الاعتداءات المسلحة التي تشن ضدها أثناء اضطلاعها بولايتها. وحتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣، لم يكن الهدف المتمثل في توفير ٢٨ ٠٠٠ فرد قد تحقق بكامله.

٤٣٦ - وبعد نقل القيادة العسكرية إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٤ أيار/مايو ١٩٩٣، شنت بعض الحركات السياسية هجمات مسلحة ضد أفراد العملية، نجم عنها مقتل ٤٩ جنديا. كما قتل أربعة صحفيين وجرح ١٦٠ من أفراد العملية.

٤٣٧ - وفي ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أكد مجلس الأمن مرة أخرى، في قراره ٨٣٧ (١٩٩٣)، سلطة الأمين العام بأن يتخذ جميع التدابير اللازمة في مواجهة المسؤولين عن ارتكاب الهجمات المسلحة وعن التحريض جهارا على شن هذه الهجمات، بما في ذلك القبض عليهم واعتقالهم من أجل ملاحقتهم قضائيا ومحاكمتهم وفرض العقوبة عليهم. كما طلب المجلس من جميع الأطراف الصومالية، بما في ذلك الحركات والفصائل، التنفيذ التام للتعهدات التي التزمت بها. وأعاد تأكيد الأهمية الحاسمة لنزع سلاحها وتحييد شبكات البث الإذاعي التي تسهم في إثارة العنف.

٤٣٨ - وفي الأعمال العسكرية التي اضطلعت بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال منذ ١٢ حزيران/يونيه، كان ثمة حرص شديد على تفادي وقوع إصابات بين المدنيين. وقد أعربنا، رئيس مجلس الأمن وأنا، عن بالغ الأسف والأسى للإصابات التي وقعت بين المدنيين الصوماليين الأبرياء.

٤٣٩ - وثمة مهمة رئيسية أمام عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وأمام الشعب الصومالي هي تنفيذ الاتفاقات التي جرى التوقيع عليها في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٣. وتتضمن هذه الاتفاقات أحكاما محددة بشأن وقف إطلاق النار ونزع السلاح وتسريح القوات والمصالحة الوطنية، فضلا عن مطالبة الأمم المتحدة بتقديم المساعدة في إنفاذها. وتلك الاتفاقات هي اتفاقات صومالية، ومسؤولية تنفيذها بنجاح تقع على عاتق الشعب الصومالي. وبموجب السلطة التي يخولها الفصل السابع من الميثاق، ستكون عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وممثلي الخاص في الصومال، الأميرال جوناثان هاو، موجودين لتقديم المساعدة والتسهيلات.

٤٤٠ - وكان ثمة تسليم تام في مؤتمر التنسيق الثالث المعني بتقديم المساعدات الإنسانية إلى الصومال، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس ١٩٩٣، بأهمية توفير الأمن للإيصال الفعلي للإغاثة وللانتقال إلى مرحلة الإنعاش والتعمير. وأيد المشتركون برنامج الأمم المتحدة للإغاثة والإنعاش لعام ١٩٩٣، الذي وضع بالتشاور مع الصوماليين. وحضر الاجتماع ١٩٠ صوماليا قام كثير منهم بدور نشط في أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال الذي دعوت إلى عقده في أديس أبابا في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣.

٤٤١ - وفي مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال، حدد المشتركون الصوماليون فترة انتقالية مدتها سنتان لإعادة إنشاء حكومة نيابية شرعية. وباختيار الصوماليين آذار/مارس ١٩٩٥ موعدا مستهدفا، فإنهم وضعوا لأنفسهم إطارا زمنيا واقعيا يمكنهم فيه استعادة المؤسسات المدنية، واتباع سياسات تكفل الانتعاش الاقتصادي، وتوفير ما يلزم لتوطيد أمنهم. وإنني أتوقع بنهاية آذار/مارس ١٩٩٥ أن تكون المرحلة الراهنة من تاريخ الصومال قد انتهت نهاية ناجحة واستأنف الصوماليون حياتهم الطبيعية.

٤٤٢ - وتضطلع الأمم المتحدة بجهود موازية لإعداد خطة متوسطة الأجل مدتها ثلاث سنوات لتعمير الصومال وتنميته. وتشترك في هذه العملية بنشاط منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، وقد وضعت ترتيبات لإدماج جهود الصوماليين في هذه الخطة. وإنني على ثقة من أن هذه الجهود ستمكن الصوماليين من إعادة بناء مجتمع مدني في بلدهم.

٤ - يوغوسلافيا السابقة

٤٤٣ - لاتزال الحالة المفجعة في يوغوسلافيا السابقة تستنزف اهتمام المجتمع الدولي وموارده ومشاعره. فمجلس الأمن يجتمع يوميا تقريبا بشأن هذا الموضوع، وبحلول نهاية تموز/يوليه ١٩٩٣ كان قد اتخذ ٤٤ قرارا واصدر ٣٣ بيانا من الرئيس بشأن مختلف النزاعات هناك. ومع أن الأطراف هناك على الساحة هزئت برغبات المجلس مرارا، فإن من المشجع لي أن دولا ذات اهتمامات مختلفة للغاية تمكنت من الاستجابة بصورة جماعية، مرة تلو الأخرى، بمبادرات تلقائية وشجاعة، وبذلت محاولات باسلة لتحقيق الهدوء في تلك المنطقة المتوترة.

٤٤٤ - ومنذ آب/أغسطس ١٩٩٣ وفر المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة محفلا دائما للتفاوض سعيا للتوصل الى حل سياسي لجميع مشاكل يوغوسلافيا السابقة. وللمؤتمر لجنة توجيهية، يرأسها الآن اللورد أوين، ممثلا للجماعة الأوروبية، وثورفالد ستولتنبرغ، الذي حل في ايار/مايو محل مبعوثي الشخصي سايروس فانس، وهو يعمل أيضا بصفته ممثلي الخاص لشؤون يوغوسلافيا السابقة. وأود أن أسجل امتناني لما بذله السيد فانس، خلال الفترة التي عمل فيها بصفته مبعوثي الشخصي، من جهود دؤوبة تنم عن التفاني وانكار الذات. ولاتزال خطة فانس - أوين المتعلقة بالبوسنة والهرسك وخطة فانس المتعلقة بكرواتيا تمثلان أساسا للتوصل الى مزيد من الحلول السياسية للنزاعات في هاتين الدولتين العضوين.

٤٤٥ - وفي الوقت نفسه، ثبتت ضخامة التحدي الذي يواجه حفظ السلم في كل من كرواتيا والبوسنة والهرسك. فقد تم تمديد الولاية الأصلية لقوة الأمم المتحدة للحماية ثلاث مرات بناء على اقتراح مني، وذلك في ٢١ شباط/فبراير و ٣١ آذار/مارس و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وتضم قوة الأمم المتحدة للحماية حاليـــا زهاء ٠٠٠ ٢٥ فرد - منهم نحو ٠٠٠ ١٤ في كرواتيا وحوالي ٠٠٠ ١٠ في البوسنة وأقل قليلا من ٠٠٠ ١ في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد أثارت تجربة قوة الحماية في البوسنة والهرسك، وبدرجة أقل في كرواتيا، تساؤلات جدية بشأن حكمة وزع ذوي الخوذات الزرقاء في الحالات التي تكون

فيها الأطراف غير قادرة على احترام الالتزامات التي أخذتها على عاتقها أو غير راغبة في احترامها، والتي يصبح فيها حفظة السلم أنفسهم هدفا للهجوم.

٤٤٦ - ففي كرواتيا ظلت خطة الأمم المتحدة الأصلية للسنم دون تنفيذ من نواح هامة. فلم يتحقق على الاطلاق تجريد المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة من السلاح، نظرا لمقاومة السلطات الصربية المحلية، وهي مقاومة كانت تشتد أحيانا نتيجة لتهديدات، أو خشية تهديدات، بالهجوم من جانب الجيش الكرواتي. وبناء على ذلك فإن عودة اللاجئين والمشردين، التي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظروف آمنة، تأجلت بصورة متكررة مما أزعج الى حد كبير جميع الأطراف المعنية. وأدى تزايد شعور الحكومة الكرواتية بالاحباط نتيجة لعدم احراز تقدم في استرداد الأراضي الخاضعة لسيادتها الى شن ثلاث غارات على الصرب في قطاعات متاخمة لمنطقة وزع قوة الأمم المتحدة للحماية، مما أصاب عملية السلم بنكسة أكبر. ولاتزال الحالة متوترة حتى وقت كتابة هذا التقرير.

٤٤٧ - وفي البوسنة والهرسك لم تؤد الجهود الكبيرة التي بذلها المجتمع الدولي في مجال حفظ السلم وفي المجال الانساني الى وضع حد للصراع الوحشي، حيث لاتزال الأهوال اليومية التي يعاني منها المدنيون تمثل لطمة للضمير العالمي.

٤٤٨ - وأوضح مساهمات المجتمع الدولي في يوغوسلافيا السابقة وأنجحها هي مساهمته في المجال الانساني. فجهود الاغاثة التي تبذلها الأمم المتحدة، برئاسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تضم مساهمات قيمة من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمات أخرى من بينها لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمة الدولية للهجرة وعديد من المنظمات غير الحكومية.

٤٤٩ - وفي آذار/مارس أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ٣,٨ مليون نسمة يحصلون على مساعدة في يوغوسلافيا السابقة كلها، وفي البوسنة والهرسك وحدها يستفيد نحو ٢,٢٨ مليون نسمة، أي نصف السكان الأصليين، من المساعدة المقدمة من المفوضية، وقد تمكنت قوة الأمم المتحدة للحماية من تيسير ايصال نحو ٤٠ ٠٠٠ طن من المعونة الانسانية الى ما يزيد على ٨٠٠ ٠٠٠ من المدنيين المحاصرين، ومن تقديم العون الى عدد ضخم من المشردين في المنطقة، وكان وجودها قيما للغاية في العمل على تجنب حدوث المجاعة الجماعية التي تنبأ كثير من الخبراء بأنها ستجتاح البوسنة والهرسك في الشتاء الماضي. وشمل تقديم الاغاثة التفاوض بشأن الطرق التي يجب أن تسلكها قوافل الاغاثة، وتنسيق نقل الامدادات جوا الى سراييفو، وايصال الاغاثة بواسطة القوافل البرية، وتنظيم عمليات اسقاط جوي لامدادات الاغاثة في المناطق المحاصرة التي لا يمكن الوصول اليها بواسطة القوافل البرية.

٤٥٠ - غير أن الظروف التي يبذل فيها المجتمع الدولي جهوده الانسانية تدهورت باطراد. ففي البوسنة والهرسك يدور حاليا قتال واسع النطاق، وتتعرض عمليات الاغاثة للاعاقة أو التخريب، أو تحول للأغراض العسكرية، بينما يتزايد استهداف أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وغيرها من المنظمات عمدا من جانب أفراد القوات المسلحة التابعة لجميع الأطراف. وقد تكبدت قوة الأمم المتحدة للحماية حتى الآن ٥٤٨ اصابة، من بينها ٥١ حالة وفاة، وزاد مؤخرا معدل الاصابات زيادة كبيرة، وفي الوقت نفسه يتضاءل دعم المجتمع الدولي للعمليات الانسانية، وتقل المبالغ المقبوضة بالفعل كثيرا عن الاحتياجات.

٤٥١ - هناك إذن تحد خطير لدور الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في البوسنة والهرسك والوسائل الموضوعة تحت تصرفها. ومن الواضح أن من المهم للغاية الابقاء على الجهد المبذول في المجال الانساني مادامت هناك حاجة اليه، لكن ثمة خطرا حقيقيا من أنه اذا استمر اتجاه التردي الحالي فسيستحيل على مجلس الأمن أن يحقق أهدافه السياسية في البوسنة والهرسك، وستكون النتائج النهائية لذلك هي حدوث المزيد من عمليات التشريد الكبيرة للسكان، مما يمكن أن تكون له آثار خطيرة تزعزع الاستقرار في البلدان المجاورة والمنطقة بأسرها، فضلا عن حدوث كارثة انسانية.

٤٥٢ - ومن أبشع جوانب الحرب في يوغوسلافيا السابقة الانتهاك الواسع النطاق والمنتظم لحقوق الانسان، والانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني، لاسيما في البوسنة والهرسك، وقد قدم المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان تقارير مفصلة عديدة عن الحالة، مشفوعة بتوصيات. وأولى اهتماما خاصا في تقريره المقدم في آذار/مارس ١٩٩٣ للأدلة المتزايدة على وقوع جرائم حرب.

٤٥٣ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٢ أكد مجلس الأمن من جديد المسؤولية الشخصية لمن ارتكبوا أو أمروا بارتكاب انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف وانتهاكات للقانون الانساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة. وفي ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ طلب مني المجلس، في قراره ٧٨٠ (١٩٩٢)، أن أعين لجنة خبراء للتوصل الى استنتاجات بشأن أدلة ارتكاب انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف والانتهاكات الأخرى للقانون الانساني الدولي في أراضي يوغوسلافيا السابقة. وقد أنشئت لجنة مكونة من خمسة أعضاء، عقدت سبع جلسات منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وجمعت قاعدة بيانات محوسبة، وقدمت تقريرين مؤقتين، وأجرت عدة تحقيقات ميدانية. وقد قدم مكتب الشؤون القانونية خدمات الدعم القانوني والاداري للجنة.

٤٥٤ - وبناء على النتائج الأولية التي توصلت اليها اللجنة خلص مجلس الأمن الى أنه ينبغي انشاء محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي التي ارتكبت في أراضي يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وطلب مني المجلس، بموجب قراره ٨٠٨ (١٩٩٣)، أن أعد تقريرا عن جميع جوانب هذه المسألة، بما في ذلك مقترحات محددة من أجل انشاء هذه المحكمة. وقد قدمت التقرير، الذي يتضمن مشروع نظام أساسي للمحكمة، في ٣ أيار/مايو ١٩٩٣، ووافق مجلس الأمن عليه بكامله في قراره ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣.

٤٥٥ - ويتناول التقرير والنظام الأساسي مسألة الأساس القانوني لانشاء المحكمة، وهي مسألة خلافية في طابعها القانوني الأساسي والقضايا القانونية الأساسية المعقدة للغاية المتعلقة باختصاص المحكمة، والجوانب

الاجرائية والتنظيمية المفصلة لعملها. ويعتبر النظام الأساسي للمحكمة على نطاق واسع بمثابة فتح جديد في ميدان القانون الجنائي الدولي.

واو - بناء السلم بعد انتهاء الصراع

٤٥٦ - لقد أكدت في "خطة للسلام" أن عملية بناء السلم بعد انتهاء الصراع ضرورية للحيلولة دون تجدد الصراعات المسلحة بين الدول. ولكن على الرغم مما ظهر في الشهور التي انقضت منذ نشر ذلك التقرير من تحليلات وتعليقات غزيرة وجمة الفائدة، لم يول إلا قدر ضئيل من الاهتمام لهذا المفهوم. فبناء السلم يتضمن ما هو أكثر من إعادة بناء السلم بعد توقف أعمال القتال. ذلك أن بناء السلم يجب أن يكون مرتبطا بالجهود الانمائية الشاملة للأمم المتحدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٥٧ - فالهدف من بناء السلم هو اشراك الأطراف المتعادية في مشاريع ذات فائدة متبادلة لا تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تعزز أيضا الثقة اللازمة لاقامة سلم دائم. وقد يكون الحد من التصورات العدائية من خلال المبادلات التعليمية واصلاح المناهج الدراسية ضروريا أيضا للحيلولة دون تجدد التوترات الثقافية والقومية التي يمكن أن تشعل نار الأعمال العدائية من جديد. ومثل هذا النهج يمكن أيضا أن يؤدي دورا حيويا في بناء السلم في الحالات التي تتسم بطابع الصراع الأهلي.

٤٥٨ - وبناء السلم يبدأ باجراءات عملية لاستعادة وضع المجتمع المدني، وتنشيط اقتصاده، واصلاح الأرض واعادة انتاجيتها، وإعادة المشردين واللاجئين الى وطنهم واعادة استقرارهم فيه؛ وهو يستتبع أيضا خفض مستويات التسلح في المجتمع، باعتبارها عنصرا من عناصر التصعيد الذي يؤدي الى العنف. وهذه الخطوات، اذا اتخذت في سياق جهود إنسانية شاملة، جهود ضرورية كلها لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المستدامة.

١ - إزالة الألغام

٤٥٩ - من بين جميع المهام التي تدخل في وضع أمة ما على طريق جديد يؤدي إلى السلم والرخاء توجد مهمة فورية ربما تفوق كل ما عداها إلحاحا، وهي مهمة إزالة الألغام. لقد تركت ملايين الألغام في مناطق النزاع في مختلف أنحاء العالم. ورغم أن جهود إزالة الألغام قد تستمر عقودا من الزمن، فإن إصلاح هياكل النقل الأساسية، ومناطق إعادة التوطين، والأراضي الزراعية، تمثل غالبا أولويات عالية، ولا يمكن أن تنجح أي محاولة في سبيل اعادة الإحساس بالانتماء للمجتمع وبالأمن ما لم تنزع الألغام الأرضية بصورة ناجعة.

٤٦٠ - وذلك هو الذي جعلني أبدأ برنامج عمل منسقا من أجل إزالة الألغام، تشترك فيه ادارة الشؤون الانسانية، وادارة عمليات حفظ السلم، وهيئات مختصة أخرى. وفي أنغولا والصومال ويوغوسلافيا السابقة يجري الاضطلاع حاليا بإزالة الألغام كجزء من جهود حفظ السلم والجهود الانسانية؛ على أن القيام بحملة

متضافرة لتخليص هذه البلدان من التلوث بالالغام يجب أن ينتظر إلى أن تنتهي الأعمال العدائية. وفي البلدان التي توقفت فيها الصراعات الرئيسية أو خفت حدتها تسير عملية ازالة الألغام قدما ويجري نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم ومساعدتهم على اجتياز مرحلة التحول إلى أعمال مثمرة في ظل السلام.

٤٦١ - وفي أفغانستان خلفت الحرب الأخيرة ما لا يقل عن ١٠ ملايين لغم تشكل الآن عائقا خطيرا في وجه استعادة الحياة الطبيعية في أجزاء عديدة من البلد. ويقوم مكتب تنسيق المساعدة الانسانية لأفغانستان بإدارة برنامج لإزالة الألغام يضم نحو ٢٠٠ من مزيلي الألغام يعملون في الميدان تحت اشراف منظمات أفغانية غير حكومية. واذا وفر المانحون أموالا كافية في وقت مناسب، سيتسنى على الأرجح تطهير أغلبية الأراضي الزراعية ذات الأولوية العليا بحلول نهاية عام ١٩٩٧.

٤٦٢ - وتجري عملية إزالة الألغام بصورة حسنة في كمبوديا، حيث يعمل الآن حوالي ٤٠٠ ١ من مزيلي الألغام، وهناك ما يقدر بخمسة ملايين لغم تنتشر في جميع أنحاء المناطق الشرقية، وتجري عمليات الإزالة ببطء، وخصوصا في السهول التي تغمرها مياه الفيضان وفي حقول الأرز. وفي أعقاب ما تحقق من نجاح في استخدام كلاب الكشف عن الألغام في أفغانستان، يجرى الاضطلاع بجهد مماثل في كمبوديا، ولكن حل هذه المشكلة نهائيا سوف يستغرق سنوات عديدة. ولذلك من المحتم أن تستمر عملية إزالة الألغام في كمبوديا بعد إنهاء سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا.

٤٦٣ - وقد أعدت خطة لإزالة ألغام يقدر عددها بمليونين في موزامبيق. وقد جمعت أموال، أتى جزء منها من ميزانية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بينما أتى جزء آخر من صندوق استئماني يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتمثل جانب رئيسي من هذا البرنامج في إقامة مرفق للتدريب على إزالة الألغام حيث أن إزالة الألغام في موزامبيق ستكون أيضا عملية طويلة الأجل.

٢ - المساعدة الانتخابية

٤٦٤ - أنشأتُ خلال العام وحدة للمساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية. وقامت هذه الوحدة منذ أن دخلت مرحلة التشغيل بتوفير المساعدات الانتخابية لـ ٣٦ دولة من الدول الأعضاء، بما في ذلك أربع حالات وردت بشأنها طلبات قبل عام ١٩٩٢ (أنغولا والصحراء الغربية وكمبوديا ومالي). ومن بين هذه الحالات الـ ٣٦، هناك حالتان تتعلقان بتنظيم الانتخابات وإجرائها، و ٤ حالات تتعلق بالتحقق، و ٢٦ حالة تتعلق بالمساعدة التقنية، و ٩ حالات تتعلق بالتنسيق والدعم، و ٧ حالات تتعلق بالمتابعة والإبلاغ. وكان اثنتا عشرة حالة من هذه الحالات مزيجا من المساعدة التقنية وإحدى الفئات الأخرى. ومن بين الدول الأعضاء التي طلبت المساعدة، كانت هناك ٢٦ دولة من افريقيا و ٤ دول من أوروبا الشرقية و ٤ دول من أمريكا اللاتينية ودولة واحدة من آسيا.

٤٦٥ - والدول الأعضاء تطلب المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة في أربعة ظروف أساسية: عندما يمر البلد بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية. وعندما يسعى البلد إلى إقامة بديل سلمي محل الصراع؛ وفي أعقاب إنهاء الاستعمار؛ وفي انتخابات تقرير المصير. وعلى سبيل المثال، تضطلع الأمم المتحدة في اريتريا والصحراء الغربية بالتزام طويل الأجل بتقديم المساعدة في تصميم النظام الانتخابي ونظام الاستفتاء بعد ذلك. وحالة اريتريا تنهض مثالا هاما على هذا الجانب من نشاط المنظمة.

٤٦٦ - ولقد عانت اريتريا من الحرب الأهلية التي دامت أكثر من ٢٥ سنة، وانتهت في أيار/مايو ١٩٩١، وهي تنعم الآن باستقرار سياسي وأمني شامل. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، اتخذ رئيس الحكومة الاثيوبية الانتقالية ما كان لازما من الترتيبات مع الحكومة الاريترية المؤقتة لتيسير إشراف الأمم المتحدة على استفتاء يتسنى فيه لشعب اريتريا تحديد مستقبله السياسي. وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٩٢، طلبت لجنة الاستفتاء الاريترية من الأمم المتحدة أن تتولى التحقق من سلامة الاستفتاء. وقام فريق تقني من وحدة المساعدة الانتخابية بزيارة لإريتريا فيما بين ٣٠ تموز/يوليه و ٨ آب/أغسطس ١٩٩٢ لجمع المعلومات، وقدم تقريرا استندت إليه في تقريري إلى الجمعية العامة الذي التمست فيه الولاية اللازمة للاضطلاع ببعثة تحقق على النحو المطلوب. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أذنت الجمعية العامة، في قرارها ١١٤/٤٧، بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في اريتريا.

٤٦٧ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، قمت بزيارة لإريتريا بهدف إجراء تقييم على الطبيعة لعملية الاستفتاء. وبدأت بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في اريتريا نشاطها في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وتألفت من ٢١ موظفا دوليا يدعمهم موظفون محليون، ويرأسهم ممثلي الشخصي السيد سمير صنبر. وانضم إليهم ٨٥ مراقبا خلال الاستفتاء الذي جرى في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وكان إجمالي ميزانية البعثة نحو مليوني دولار.

٤٦٨ - ووفقا لما ذكرته لجنة الاستفتاء الاريترية، صوت في الاستفتاء أكثر من ٩٨,٥ في المائة من الناخبين المسجلين البالغ عددهم نحو ١,٢ مليون نسمة. وجاءت نتيجة التصويت، بأغلبية كاسحة، لصالح الاستقلال، الذي أعلن في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وبعد ذلك بوقت قليل قبلت اريتريا في عضوية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية.

٤٦٩ - وفي عام ١٩٩٢، وجهت إدارة الشؤون الإنسانية نداءات موحدة لصالح منطقة القرن الافريقي. وفيما يتعلق باريتريا، كان المبلغ المطلوب لتلبية احتياجات الطوارئ ١٩١ مليون دولار، أسهم المجتمع الدولي فيها بموارد نقدية وعينية تعادل ١٣٦ مليون دولار. ولكي يكتب البقاء لنتائج أي عملية انتخابية ديمقراطية ينبغي أن يدعمها مجتمع واقتصاد ودولة تتوفر لهم المقومات الأساسية السليمة. ولقد أدت عقود الحرب إلى إلحاق الضرر أو الدمار بالكثير من هياكل اريتريا الأساسية العمرانية، وأسفرت، بالاقتران بالجفاف الذي نكب به البلد في السنوات الأخيرة، عن ظهور احتياجات غوثية كبرى، على أن الحاجة لم تعد قائمة إلى إغاثة طارئة واسعة النطاق وإنما هناك حاجة أساسية إلى التعمير والتنمية على نطاق كبير في فترة

ما بعد الكوارث. وفي تموز/يوليه ١٩٩٢، بدأت الأمم المتحدة والحكومة الاريترية المؤقتة تنفيذ برنامج مدته ثلاث سنوات لإعادة إدماج اللاجئين وتعمير مناطق إعادة التوطين، يتطلب ٢٦٢ مليون دولار، ويستهدف إعادة ٠٠٠ ٥٠٠ لاجئ اريتري من السودان. وتم التعهد بمبلغ ٣٢,٤ مليون دولار فقط حتى الآن.

٤٧٠ - وتدخلات الأمم المتحدة في مجال مراقبة الانتخابات لم تكن كلها في شكل بعثات كبيرة مثل "بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا" أو "فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال" أو "بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في اريتريا"، فقد اتبعت سبل أخرى كانت لها فعاليتها، تشمل التنسيق وتقديم الدعم الاداري لأفرقة من المراقبين الدوليين. وملاوي من الحالات المهمة بشكل خاص. فقد بدأت جهود التنسيق قبل ثلاثة أشهر من تاريخ الاستفتاء وشملت وزع مراقبين أثناء تسجيل الناخبين وحملة الاستفتاء. على أن مشاركة الأمم المتحدة لم تقتصر على مجرد المراقبة؛ فلقد قمت بالتدخل في مناسبتين للمساعدة على تحقيق اتفاق الأحزاب على تغيير موعد الانتخابات وعلى مسألة صناديق الاقتراع. وقد أثبت الاستفتاء انعقاد ارادة الشعب الملاوي على الانتقال إلى نظام متعدد الأحزاب، وتقوم الحكومة حاليا بوضع ترتيبات الانتخابات البرلمانية التي ستتلقى الدعم التام من الأمم المتحدة.

زاي - نزع السلاح

٤٧١ - منذ صدور تقريري عن الأبعاد الجديدة لضبط التسلح ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة وقعت أحداث هامة في بيئة الأمن الدولي، تتطلب استجابات جديدة وتجديد الجهود من جانب المجتمع الدولي للتصدي لها. ويجب الآن المحافظة على قوة الدفع التي تولدت عن الانجازات الايجابية الكثيرة التي تحققت في العام الماضي.

٤٧٢ - وأبرز تلك الانجازات القرار الأخير الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح بإعطاء لجنته المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية ولاية للتفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ولقد أمكن اتخاذ ذلك القرار بفضل الالتزام البالغ الأهمية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية باستمرار وقف التجارب النووية، ويشكل تتويجا لجهود المجتمع الدولي في سبيل إحراز تقدم في مجال من أهم المجالات الحيوية للأمن الدولي. وكانت سنة ١٩٩٣ أول سنة لا تجرى فيها تجارب نووية منذ الوقف الذي فرض على هذه التجارب في فترة الستينات.

٤٧٣ - ويقتضي توفّر المقومات الحيوية لمعاهدة حظر شامل للتجارب النووية أن تكون هذه المعاهدة ذات صبغة عالمية ويمكن التحقق من تنفيذها وغير محددة الأجل. واقتران الحظر الشامل للتجارب النووية مع تجدد الاهتمام بوقف انتاج المواد الانشطارية يجعل من الممكن أن يساعد هذا الحظر على وقف سباق التسلح النوعي وأن يحول دون حصول بلدان أخرى على أسلحة نووية. ومن شأن ذلك أن يعمل على تقوية نظام عدم الانتشار النووي الذي تزداد أهميته مع التناقص الجذري في عدد الأسلحة النووية. وتتضافر كل

هذه التطورات في توفير حافز للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتمديد مفعول هذه المعاهدة في عام ١٩٩٥ بلا قيد أو شرط وإلى مالا نهاية.

٤٧٤ - ومن دواعي ارتياحي أن بيلاروس صدقت مؤخرا على معاهدة عدم الانتشار، وأملي وطيد في أن تحذو كازاخستان وأوكرانيا حذوها. ولقد أعربت عن عميق قلقي إزاء اتجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الانسحاب من هذه المعاهدة، ولذلك فإنني متفائل بكون حكومتها قد أرجأت اتخاذ قرار نهائي بشأن هذه المسألة وكونها تجري مفاوضات مع أطراف مهتمة أخرى، ولا سيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤٧٥ - والجهود العالمية لمنع الانتشار يمكن أن تتيسر أيضا بانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وما أحرز من تقدم نحو النفاذ الكامل لمعاهدة تلاتيلولكو أمر جدير بعظيم الترحيب؛ وفي هذا السياق فإن المبادرات الاقليمية، من قبيل مبادرتي الأرجنتين والبرازيل، تستحق الثناء. كما أنني أشعر بالارتياح للتقدم الذي أحرز في تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية. وإنني أعرب عن أكبر قدر من التأييد للجهود الجارية من أجل وضع الصيغة النهائية للمعاهدة التي ستنشئ رسميا منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة.

٤٧٦ - ومن الانجازات الهامة الأخرى في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، توقيع نحو ١٤٨ دولة على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وإن السهولة التي تميز بها إنشاء اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إنما هي بشير خير لتنفيذ الاتفاقية بصورة فعالة وناجحة. ويجب الآن بذل كل جهد لإكسابها الصفة العالمية في أقرب وقت ممكن.

٤٧٧ - وإنشاء سجل الأسلحة التقليدية حدث آخر له أهمية تاريخية. وفي الحالة الراهنة، حيث ينصب التركيز على بناء الثقة عن طريق زيادة الانفتاح والشفافية في الأمور العسكرية، تتوفر للسجل إمكانات فريدة. ومن دواعي سروري أن الموردين الرئيسيين للأسلحة والدول الرئيسية المتلقية لها قدمت معلومات إلى السجل في السنة الأولى لتنفيذه. ولقد أثبت هذا السجل نجاحه.

٤٧٨ - بل أن أهمية السجل تزداد وضوحا إذا ربطنا بينه وبين مسألة القدرات البالغة في مجال الأسلحة التقليدية التي تزعزع الاستقرار. ورغم أنه لا بديل عن إجراء تخفيضات حقيقية في الأسلحة، فإن السجل يمكن أن يساعد على زيادة القدرة على التنبؤ بالسلوك العسكري وعلى طمأنة الدول المتجاورة إلى عدم انصراف نية كل منها إلى الحرب. ويمكن أن يكون للسجل نفعه الجم في المناطق الإقليمية ودون الإقليمية التي تنطوي على إمكانات نشوب أعمال عدائية، ويمكن أن يؤدي إلى إجراء تخفيضات تدريجية في الأسلحة، مع إتاحة أخذ الاهتمامات الدفاعية المشروعة للأطراف المعنية في الاعتبار. ولهذا فإنني أحث الدول الأعضاء بقوة على الاستفادة من السجل، مع اتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقة، ولا سيما في الإطارين الإقليمي ودون الإقليمي. وهذه طريقة من الطرق التي يمكن أن يساهم بها نزع السلاح ومراقبة الأسلحة

في جهود المنظمة في ميداني الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم، ولقد قررت أن يكون ذلك مهمة ذات أولوية من مهام مكتب شؤون نزع السلاح في إدارة الشؤون السياسية.

٤٧٩ - ومن المسائل الوثيقة الصلة بجهود عدم الانتشار، مسألة أعلق عليها أهمية كبيرة، وهي نقل التكنولوجيا المزدوجة الغرض. ولئن كان من اللازم أن يمنع المجتمع الدولي إساءة استخدام التكنولوجيا في الأغراض العسكرية، فليس من العدل إعاقة الفرص الإنمائية المشروعة. وضمانا لتمتع جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، باستخدام العلم والتكنولوجيا في الأغراض السلمية، فإنني أطلب من المجتمع الدولي أن يعمل على التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات للمراقبة تكون ذات صبغة عالمية وغير تمييزية.

حاء - الضرورة الانسانية

١ - العمل على تنسيق استجابة الأمم المتحدة

٤٨٠ - لقد طلب المجتمع الدولي زيادة العمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الانسانية، من خلال عمليتي تخطيط وتنفيذ منسقتين تشملان إدارات الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلم والشؤون الانسانية، كما طلب أن تنعكس الاهتمامات الانسانية في بعثات تقصي الحقائق وفي عمليات حفظ السلم. ولذلك فإنني اتخذت خطوات لكفالة التعاون الأساسي فيما بين تلك الإدارات وبينها وبين جميع منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها.

٤٨١ - إن حالات الطوارئ الإنسانية، بما تسببه من عمليات هجرة جماعية للناس، قد تشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين، أو قد تؤدي الى تفاقم تهديدات قائمة؛ وعلى العكس من ذلك، قد يؤدي تعكير السلم الى أزمات إنسانية. واؤكد مرة أخرى ضرورة أن تنمي الأمم المتحدة القدرة على ربط العمل الإنساني وحماية حقوق الإنسان بعمليات صنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم. فعند صوغ الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، لا يمكننا أن نتجاهل احتياجات المجتمعات التي تحتاج الى المساعدة، من حيث البنية الأساسية. ومن ثم يجب أن يكون الإنعاش والتعمير مصاحبين لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

٤٨٢ - وحيث أن موظفي الإغاثة كثيرا ما يعملون في مناطق صراع أو خطر حتى قبل وزع قوات الأمم المتحدة، فإن أمنهم يشكل مصدر قلق خاص. ومقتل موظفين تابعين للأمم المتحدة ممن يعملون في البرامج الإنسانية في افغانستان والسودان في العام الماضي هو تذكرة مفجعة بهشاشة الوجود الإنساني للأمم المتحدة في المناطق المضطربة (انظر الشكل ١٢). ويجري بذل كل جهد ممكن لتأمين سلامة موظفي الأمم المتحدة، ويساورني القلق أيضا بشأن أمن موظفي المنظمات غيرالحكومية الإنسانية الذين يساعدون في تنفيذ برامج الأمم المتحدة للإغاثة. ومن الضروري أن تحترم الحكومات وغيرها من الأطراف في الصراعات التزاماتها بموجب القانون الدولي التي تقضي بأن تكفل وصول موظفي الإغاثة وإمدادات الإغاثة بأمان الى ضحايا حالات الطوارئ الإنسانية.

٤٨٣ - ولقد واصلت منظومة الأمم المتحدة مواءمة وصقل وتعزيز آلياتها لمواجهة التحديات الجديدة. فقد كان على الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، ومن بينها المنظمات غير الحكومية، أن تزيد الإغاثة الإنسانية التي تقدمها في حالات الطوارئ زيادة كبيرة، مما قلل الموارد المتاحة لجهود التعمير والتنمية. ومن ثم عمدت منظمات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاث العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وهي اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، الى زيادة نفقاتها في مجال الإغاثة من ٢٧٨ مليون دولار في عام ١٩٨٩ الى ٢٨٧ ١ مليون دولار في عام ١٩٩٢.

٤٨٤ - ولقد بحثت باستفاضة مع رؤساء المنظمات والصناديق والبرامج، في اجتماع لجنة التنسيق الإدارية الأخير، مسألتي تنسيق وفعالية العمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة. ومع أن مسائل كثيرة ما زالت بلا حل، فإني أعتقد أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تتحرك في الاتجاه الصحيح لإقامة آليات من أجل تحقيق المزيد من التماسك والسرعة في استجابتها. ومن الأفكار التي شجعتُها فكرة القيام فور بدء الأزمة بوزع أفرقة طوارئ إنسانية تابعة للأمم المتحدة، تستفيد من قدرات وخبرة مؤسسات المنظومة.

٤٨٥ - وهناك لجنة دائمة مشتركة بين الوكالات، مكونة من الرؤساء التنفيذيين للمنظمات ويرأسها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، توجه مسألتي السياسة والتنسيق اللتين تشكلان نمط الاستجابة الإنسانية من جانب المنظومة. بيد أنه تعيَّن وضع ترتيبات لمعالجة القضايا التي لا تندرج ضمن الولايات القائمة للمنظمات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومن بينها، على سبيل المثال، الأشخاص المشردون داخليا الذين تتزايد أعدادهم بمعدل يدعو الى الانزعاج. وقد تقررت المسؤولية التشغيلية للبرامج التي تعود بالفائدة على المشردين داخليا على أساس قدرات المنظمات في الميدان. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي جميعها بمعالجة مختلف جوانب هذه المشكلة.

٤٨٦ - وكجزء لا يتجزأ من الترتيبات الجديدة لتنسيق الاستجابة الإنسانية الدولية على وجه السرعة، ثبت أن الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ الذي يبلغ مقداره ٥٠ مليون دولار هو أداة مفيدة. فمنذ بدايته قُدمت منه سلف لتمويل العمل الإنساني العاجل في افغانستان وجورجيا والصومال وطاجيكستان والعراق وكينيا ولبنان وموزامبيق ويوغوسلافيا السابقة؛ وقد تم سداد ٢٠ مليون دولار من هذه السلف، مما يؤكد قدرة الصندوق على الاستمرار. وإنني أنظر حاليا في الطريقة التي يمكن بها توسيع نطاق الصندوق وعملياته. وقد يكون من المفيد أيضا النظر في توسيع موارده، مراعاة لحجم الأزمات الإنسانية الطارئة ونطاقها.

٤٨٧ - وحتى هذه اللحظة من عام ١٩٩٣ ساعدت ترتيبات التنسيق الجديدة، تحت إشراف إدارة الشؤون الإنسانية، على توجيه ١٧ نداء موحدا مشتركا بين الوكالات من أجل جمع أكثر من ٤ بلايين دولار لبرامج الإغاثة والإنعاش في حوالي ٢٠ بلدا، مما ينطوي على تقديم المساعدة لأكثر من ٢٠ مليون فرد متأثرين. بيد أن ربع الموارد المطلوبة، فقط لا غير، قد ورد، مما أعاق الى حد كبير التنفيذ الفعال للبرامج الإنسانية.

وقد طلبت الى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أن يقترح أساليب يمكن بها زيادة تعزيز دعم المجتمع الدولي لتلك البرامج.

٤٨٨ - وفي شمال العراق حالت الجهود الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة دون حدوث أزمة لاجئين خطيرة أخرى. وبالنسبة للصوماليين، انحسر شبح المجاعة والمرض، وفي موزامبيق أيضا تبدو الحالة الإنسانية مبشرة بالأمل. ولكن في حالات أخرى كثيرة -- في افغانستان وأنغولا والبوسنة والهرسك وجنوب السودان وليبريا -- ما زالت المعاناة الإنسانية تتزايد، وما زال الوضع موئسا بالنسبة لملايين كثيرة من اللاجئين والأشخاص المشردين.

٢ - الإغاثة في حالات الكوارث وتخفيف حدة الكوارث

٤٨٩ - الى جانب المآسي والأزمات الناجمة عن عدم إنسانية الإنسان لأخيه الإنسان، ما زالت النكبات الطبيعية، مثل الأعاصير الحلزونية والجفاف والفيضانات والزلازل وثوران البراكين، تلحق خسائر فادحة بحياة الإنسان وبممتلكاته. والواقع أن معدل التحضر الآخذ في الزيادة بسرعة، والزيادة المطردة في عدد سكان العالم، معناهما أن الكوارث الطبيعية أصبحت الآن أكثر دمارا وأكثر تكلفة من أي وقت مضى. ففي عام ١٩٩١، راح ضحية الكوارث الطبيعية ٠٠٠ ١٦٢ شخص، وبلغت قيمة الأضرار التي لحقت بالممتلكات نتيجة لها ما يقدر بـ ٤٤ بليون دولار. والتخفيف من الكوارث، الذي ينبغي أن يشمل تدابير للاتقاء وللتأهب على السواء، يمكن أن يكون فعالا في الحد من الخسائر في الأرواح البشرية ومن الخسائر الاقتصادية. وكفالة وجود نظام استجابة لادارة الكوارث على نحو أكثر فعالية تمثل تحديا إضافيا بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة وللمجتمع الدولي.

٤٩٠ - وقد قامت إدارة الشؤون الإنسانية، من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الى حزيران/يونيه ١٩٩٣، بتنسيق الاستجابة الدولية لأكثر من ٩٠ كارثة طبيعية، كان من بينها زلازل أو فيضانات في اندونيسيا وباكستان وتركيا وكازاخستان ومصر. وقد عززت آليات التنسيق، كأفرقة البحث والانقاذ، والتنسيق الموقعي لأنشطة الإغاثة. ويتمثل الهدف النهائي في زيادة القدرات الوطنية والمحلية على التعامل مع الكوارث. ويجب أن تبدأ الجهود الرامية الى اتقاء الكوارث والتخفيف منها على صعيد القاعدة الشعبية إذا كان المراد لها أن تكون فعالة في الحد من الضرر الذي تسببه الكوارث الطبيعية الى أدنى قدر.

٤٩١ - وإني لعلى قناعة بأن تحسين إدارة الكوارث، لا سيما من خلال تعزيز العمل الاتقائي، مع الاستفادة في ذلك من نواحي التقدم العلمي والتكنولوجي، يمكن أن يساعد على الحد كثيرا من أثر الكوارث الطبيعية وعلى التخفيف من معاناة الضحايا. والواقع أن اللجنة العلمية والتقنية المعنية بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، المكونة من علماء ومتخصصين في الفروع العلمية ذات الصلة، أوصت بعقد مؤتمر يمكن فيه نقل خبرتها الفنية الى مقرري السياسات في البلدان المعرضة للكوارث. وقد أقرت الجمعية العامة تلك التوصية في دورتها السادسة والأربعين، وإنني على ثقة من أن المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث

الطبيعية سيعبئ مشاركة أنشط من جانب المنظمات الدولية والوطنية في أنشطة الاتقاء والتأهب والتخفيف. وأتطلع الى مشاركة جميع الدول الأعضاء في ذلك المؤتمر.

٣ - عمليات الإغاثة

(أ) السودان

٤٩٢ - الحالة الإنسانية الناجمة عن استمرار النزاع في جنوب السودان مسألة تثير قلقا كبيرا. وبينما أنجز الكثير لتخفيف المعاناة الإنسانية، لا تزال المشاكل الأساسية باقية وتقتضي المزيد من الجهود الإنسانية.

٤٩٣ - وقد اتخذت سلسلة من المبادرات على مستوى رفيع لتوسيع وتسريع ايصال المساعدات الغوثية الى المناطق المتضررة من النزاع. وفي غضون زيارة الى السودان قام بها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، تم التوصل الى اتفاق مع الحكومة بشأن مبدأ الوصول الى جميع الأهالي المحتاجين للمساعدة وبشأن ممرات جوية ونهرية محددة لايصال امدادات الإغاثة. وبعد اجراء "محادثات عن قرب" بين الحكومة وثلاث من فصائل "الحركة الشعبية لتحرير السودان"، عقدتها الأمم المتحدة في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، تم التوصل الى اتفاقات أخرى بشأن الممرات البرية والنهرية والحديدية، وبشأن تقييمات مستكملة لتحديد أماكن وأحوال السكان المشردين. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أفضت المحادثات التي أشرفت عليها الأمم المتحدة وعقدت بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية الدولية، الى اتفاقات واسعة النطاق ترمي الى تعزيز فعالية عمليات الإغاثة التي تقوم بها تلك المنظمات.

٤٩٤ - وبرغم ما بذل من جهود مختلفة، بما في ذلك جهود عملية شريان الحياة للسودان، فإن الأوضاع الإنسانية للسكان المتأثرين لا تزال هشة. وعليه، قمت بتعيين فييري تراكسلر مبعوثا خاصا للشؤون الإنسانية للسودان لكي يسافر الى المنطقة لوضع تدابير عملية يمكن التحقق منها لتخفيف المعاناة البشرية في أنحاء شتى من السودان. وقد رفضت حكومة السودان في بادئ الأمر السماح بوصول بعثة السيد تراكسلر الى السودان، ولكن سمح لها بالدخول بعد اجراء اتصالات أخرى.

(ب) كينيا

٤٩٥ - في أوائل ١٩٩٣، واجهت كينيا تحديات انسانية كبرى منها احتياجات الإغاثة من الجفاف والانتعاش بعد الجفاف بما يشمله ذلك من توفير البذور والأدوات والمعونة البيطرية والمساعدات المقدمة الى اللاجئين في كينيا القادمين من الصومال أساسا. وقد استوجب الأمر كذلك تعزيز الاستقرار على كلا جانبي الحدود مع اثيوبيا والصومال، والمساعدة على خلق الظروف الكفيلة بعودة اللاجئين من كينيا الى هذين البلدين. وقد تصدرت المسيرة إدارة الشؤون الإنسانية لتنسيق الإعداد لنداء موحد مشترك بين الوكالات لكينيا لتوفير

مبلغ اجماليه ١٩٢ مليون دولار. وفي ٣١ تموز/يوليه كانت منظمات الأمم المتحدة التسع التي طلبت الأموال قد تلقت ٧٤,٥ مليون دولار أو ٣٩ في المائة من المبلغ المطلوب.

٤٩٦ - ومن الواضح أن كينيا سوف تظل بحاجة الى مساعدة إنسانية كبيرة خلال ما تبقى من عام ١٩٩٣ وكذلك في عام ١٩٩٤، وأن الأمر سيقتضي نداء موحدا مشتركا بين الوكالات لعام ١٩٩٤. وتشير التقديرات الحالية للمحاصيل الى احتمال أن تكون هناك سنة ثالثة على التوالي تشهد حصادا أقل من المعتاد ويرجع ذلك أساسا الى الجفاف. وتعكف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إعداد نداء لإعادة اللاجئين من كينيا الى الصومال. وتلك عملية سوف تمتد الى شطر كبير من عام ١٩٩٤، وكذلك العمليات عبر الحدود ستمتد بنفس المقدار. وأخيرا يتم حاليا النظر في جهود المساعدات الخاصة لمساعدة مواطني كينيا الذين شردوا داخليا من جراء العنف في أجزاء من الغور ونيانزا والمقاطعات الغربية.

(ج) اثيوبيا

٤٩٧ - لا تزال الحاجة قائمة الى المزيد من الإغاثة في اثيوبيا. ولكن الاهتمام الشامل تحول الى جهود التعمير. وفي خلال عام ١٩٩٣، ركزت الأمم المتحدة الى حد كبير على تقديم المساعدة الإنسانية الى نحو خمسة ملايين نسمة، وهم في معظمهم ضحايا الجفاف وجنود سابقون وعائلاتهم، اضافة الى عدة مئات من الآلاف من اللاجئين من الصومال ومن العائدين والأشخاص المشردين داخليا. وتشمل هذه الأعداد تدفقا حديثا من اللاجئين السودانيين وكذلك لاجئين من كينيا وجيبوتي و ٠٠٠ ٤٠٠ الى ٠٠٠ ٥٠٠ من الاثيوبيين الذين عادوا خلال السنوات الثلاث الماضية، ولكنهم لا يزالون بحاجة الى مساعدات غوثية متعددة.

٤٩٨ - ومن الملامح الجديرة بالذكر على نحو خاص في حالة اثيوبيا النهج المتعدد الولاية الذي يتم بموجبه مساعدة المحتاجين بواسطة منظمات الأمم المتحدة المختصة والحكومة والأطراف الأخرى في ظل برنامج موحد بصرف النظر عن صفتهم (مثلا لاجئون عائدون أو أشخاص مشردون داخليا) ويضطلع فريق التخطيط والاستعداد في حالات الطوارئ بدور تنسيقي هام في هذا الصدد.

٤٩٩ - وقد سعى النداء الموحد المشترك بين الوكالات لاثيوبيا، الذي صدر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، الى جمع مبلغ ٢٩٩,٩ مليون دولار لدعم هذه الجهود. وفي ٣١ تموز/يوليه ورد مبلغ ١٠٩,٧ مليون دولار على شكل تبرعات من مانحين أو ما نسبته ٣٦,٦ في المائة من الأموال المطلوبة.

(د) طوارئ الجفاف في الجنوب الافريقي

٥٠٠ - يشكل برنامج طوارئ الجفاف في الجنوب الافريقي نموذجا للطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما يكفل مواجهة التحديات التي تنطوي عليها المهام الإنسانية المطلوبة منها. وعندما أحدق الخطر بما يصل الى

١٨ مليون نسمة بفعل أسوأ جفاف نزل بالجنوب الافريقي في هذا القرن، انشئ البرنامج المذكور، وهو نهج منسق بين الأمم المتحدة ومؤسسة إقليمية هي مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي، ليكون محورا لاستراتيجية غوثية مركبة تشمل تقديم المساعدات من خلال المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الثنائية والمنظمات غير الحكومية. هذا وتصل احتياجات التمويل الى ٨٥٨ مليون دولار.

٥٠١ - وقد أمكن تجنب المأساة بفضل استجابة المجتمع الدولي البناءة لمحنة الجنوب الافريقي، كما بذلت حكومات المنطقة جهودا استثنائية لتعبئة مبالغ كبيرة من مواردها الخاصة لصالح واردات الأغذية وتوزيع معونات الطوارئ. وبرغم أن المعونات الغذائية التي تلقتها البلدان بكميات لم يسبق لها مثيل رتبت أعباء باهظة على القدرة السوقية لكل منها، وستة منها بلدان غير ساحلية، فقد دللت المنطقة على قدرتها على ايصال المساعدات الغوثية الى السكان المتضررين في موعدها المناسب.

٥٠٢ - وجاء إنشاء المركز الاستشاري للسوقيات التابع لبرنامج الأغذية العالمي ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ليشكل واحدة من آليات التعاون التي توجد حاجة ماسة اليها لنجاح البرنامج المذكور أعلاه؛ فقد ضمن حسن تنسيق استخدام الموانئ والممرات البرية والحديدية. ولا تزال إدارة الشؤون الانسانية تواصل تعاونها مع مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ضمانا لاستمرار القدرة على التصدي لحالة الطوارئ التي أرسيت في ظل البرنامج المذكور. ويشكل الجفاف، بين جميع الكوارث الطبيعية التي تحل بافريقيا، أفدح ظاهرة بحكم ما يترتب عليه من المعاناة البشرية والتكاليف الاقتصادية.

(هـ) تشيرنوبيل

٥٠٣ - انقضت سبع سنوات منذ وقوع الحادثة التي شهدتها محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. وقد زرت أوكرانيا مؤخرا وتأثرت كثيرا عندما رأيت استمرار الآثار الناجمة عن الكارثة في حياة السكان اليومية. وقد تضررت بعض قطاعات السكان في بيلاروس والاتحاد الروسي أيضا.

٥٠٤ - وقام كذلك منسقي للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل بزيارة الدول الثلاث المتضررة، بما في ذلك المنطقة الممنوعة حول المفاعل المغطى. وبعد مشاورات مستفيضة، صيغ نهج جديد بالنسبة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة استجابة الى حادثة تشيرنوبيل بما يشمل التخفيف من آثارها من خلال تنفيذ مشاريع محددة لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية في المناطق المتضررة. إلا أن هذه الأنشطة تحتاج، لكي تكون فعالة وموثوقة، الى تمويل كاف؛ ومن ثم تتوقف على استجابة ملائمة من جانب الجهات المانحة الدولية.

٤ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٥٠٥ - بلغ الآن مجموع عدد اللاجئين في العالم رقما ضخما هو ١٩ مليون نسمة ويبلغ عدد الأشخاص المشردين داخليا ٢٥ مليون نسمة. وهذا يبين حجم المشكلة التي يواجهها العالم في عام ١٩٩٣. ويشكل هذا

تحديا صعبا بنوع خاص، فضلا عن أن الموارد البشرية والمادية لمنظومة الأمم المتحدة تتحمل من الأعباء ما يفوق طاقتها.

٥٠٦ - وتضطلع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باستراتيجية من ثلاث شعب هي الوقاية والتأهب وتقديم الحلول. وبينما تستجيب المفوضية لحالات اللاجئين في بلدان اللجوء، فقد وجهت اهتمامها كذلك الى بلدان المنشأ ساعية الى منع تحركات اللاجئين واحتوائها. ولم تكتف المفوضية بتقديم المساعدة الى اللاجئين والعائدين والمشردين، ولكنها في حالة يوغوسلافيا السابقة قدمت المساعدة الى الأهالي الذين تأثروا من جراء النزاع أو كانوا تحت تهديد مباشر بالطرد أو عانوا من ذلك الشكل من الاضطهاد الذي بات معروفا باسم "التطهير الإثني". وانطلاقا من حق الإنسان لأن يبقى في بلده الأصلي، سعت المفوضية الى ضمان ألا يجبر الناس على الهروب من ديارهم في المقام الأول.

٥٠٧ - ويأتي في طليعة الأولويات التي تتبعها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تأمين حماية الفئات المعرضة للخطر في المناطق التي أدت فيها عمليات حفظ السلم الى توقف الأعمال العدائية العسكرية. وقد أولت المفوضية اهتماما خاصا للعنف الجنسي ضد اللاجئات؛ ذلك أنه من بين الممارسات الشائنة التي عادت مرة أخرى الى الظهور على نطاق واسع في النزاعات الأخيرة، استخدام الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي وسيلة لممارسة الاضطهاد والترويع بصورة منتظمة. وتسعى المفوضية الى التوصل الى توافق دولي بشأن ما ينبغي اتخاذه من تدابير ملموسة لمنع هذه الممارسات.

٥٠٨ - وركزت المفوضية أيضا على الأطفال اللاجئين. ومن مشاكل الحماية المستمرة في هذا الشأن مشاكل التجنيد العسكري والاحتجاز والتبني غير المشروع والحرمان من الحق في التعليم وإيداع الأحداث الذين لا رفيق لهم لدى عائلات غير عائلاتهم. وتبين المبادئ التوجيهية والاعتبارات الواردة في الكراسة المعنونة "إجلاء الأطفال من مناطق النزاع" التي شاركت في نشرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الامكانات الكبيرة التي ينطوي عليها التعاون المشترك بين الوكالات في تأمين حماية حقوق الأطفال في أصعب الظروف.

٥٠٩ - ومن أبرز مشاكل اللاجئين في العام الماضي، مشكلة اللاجئين في أفغانستان. فقد أتاح انتهاء احتلال قوات الاتحاد السوفياتي السابق لأفغانستان وعودة أجزاء كبيرة من البلد الى الاستقرار النسبي، عودة أعداد كبيرة من اللاجئين من الملاجئ الآمنة في باكستان وغيرها. وبرغم أن استمرار الأعمال الحربية في بعض أنحاء أفغانستان قد حال بشدة دون عودة بعض اللاجئين، فمن المقدر أن يكون قد عاد الى أفغانستان في غضون الأشهر الـ ١٨ الماضية ما يقرب من ١,٧ مليون أفغاني. ويعد تقديم المساعدة الى هؤلاء العائدين عنصرا مهما في برامج الطوارئ التي يتولى تنسيقها مكتب تنسيق المساعدة الانسانية لأفغانستان.

الشكل ٨ - عمليات حفظ السلم حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣

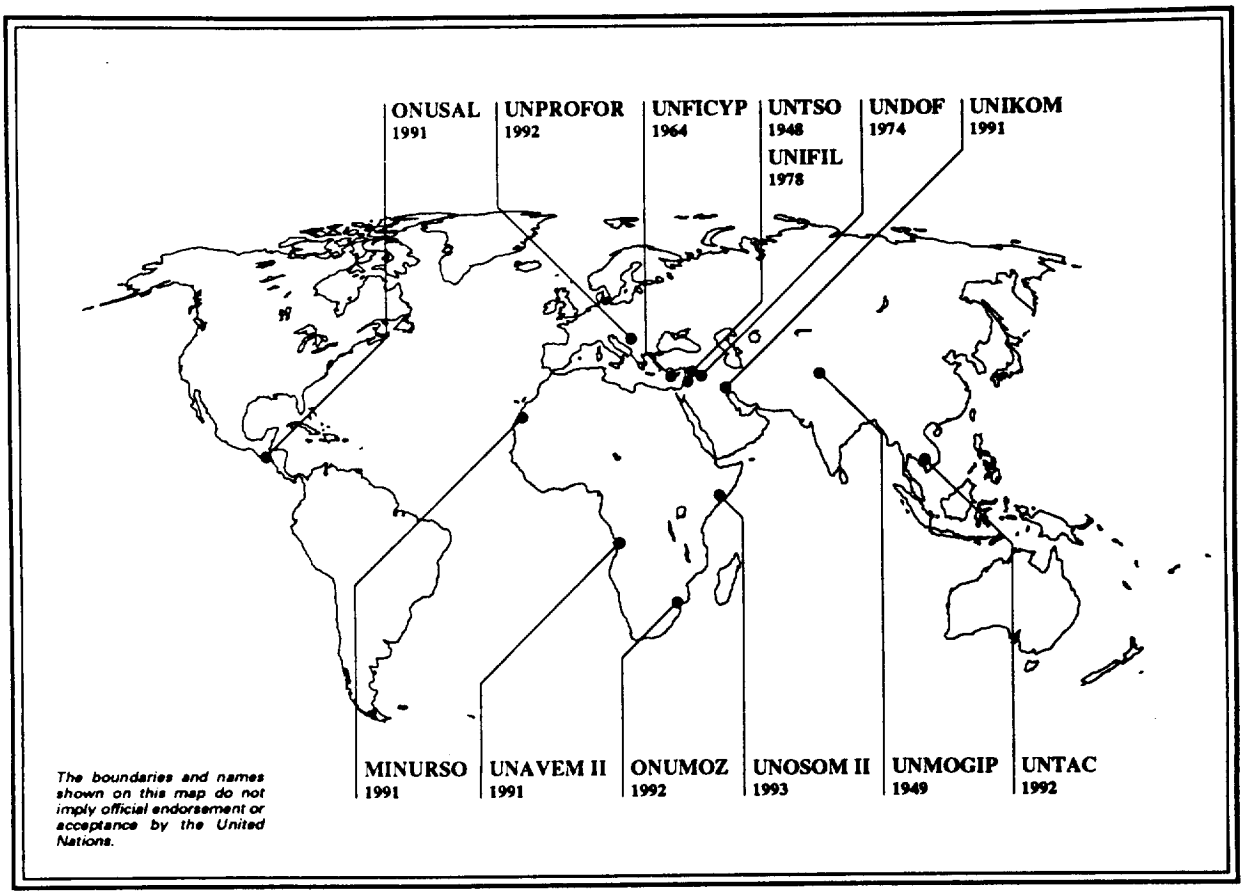

الشكل ٩ - الأفراد المدنيون والعسكريون في عمليات حفظ السلم حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣

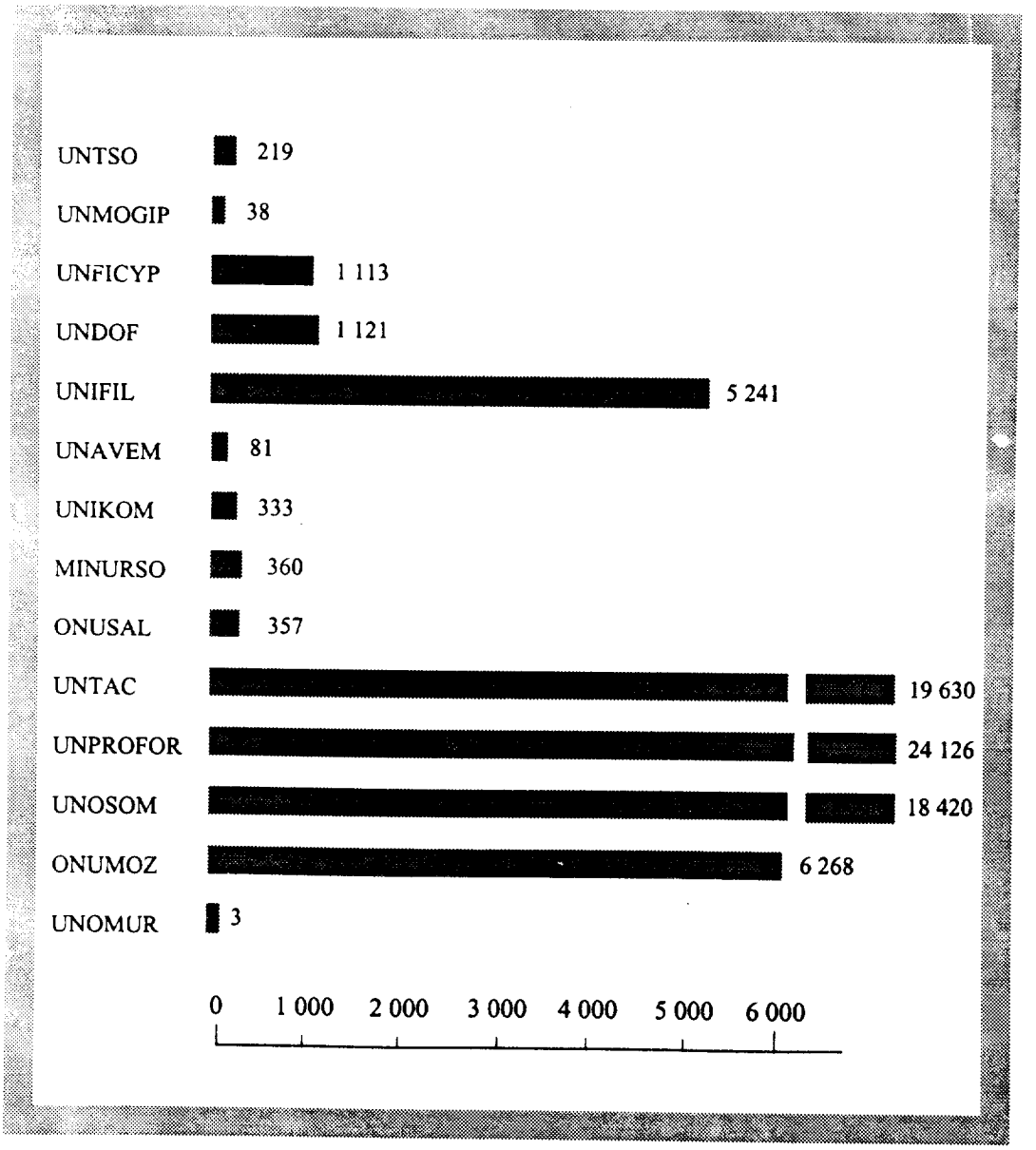

الشكل ١٠ - الموظفون المعينون دوليا ومحليا في بعثات
حفظ السلم

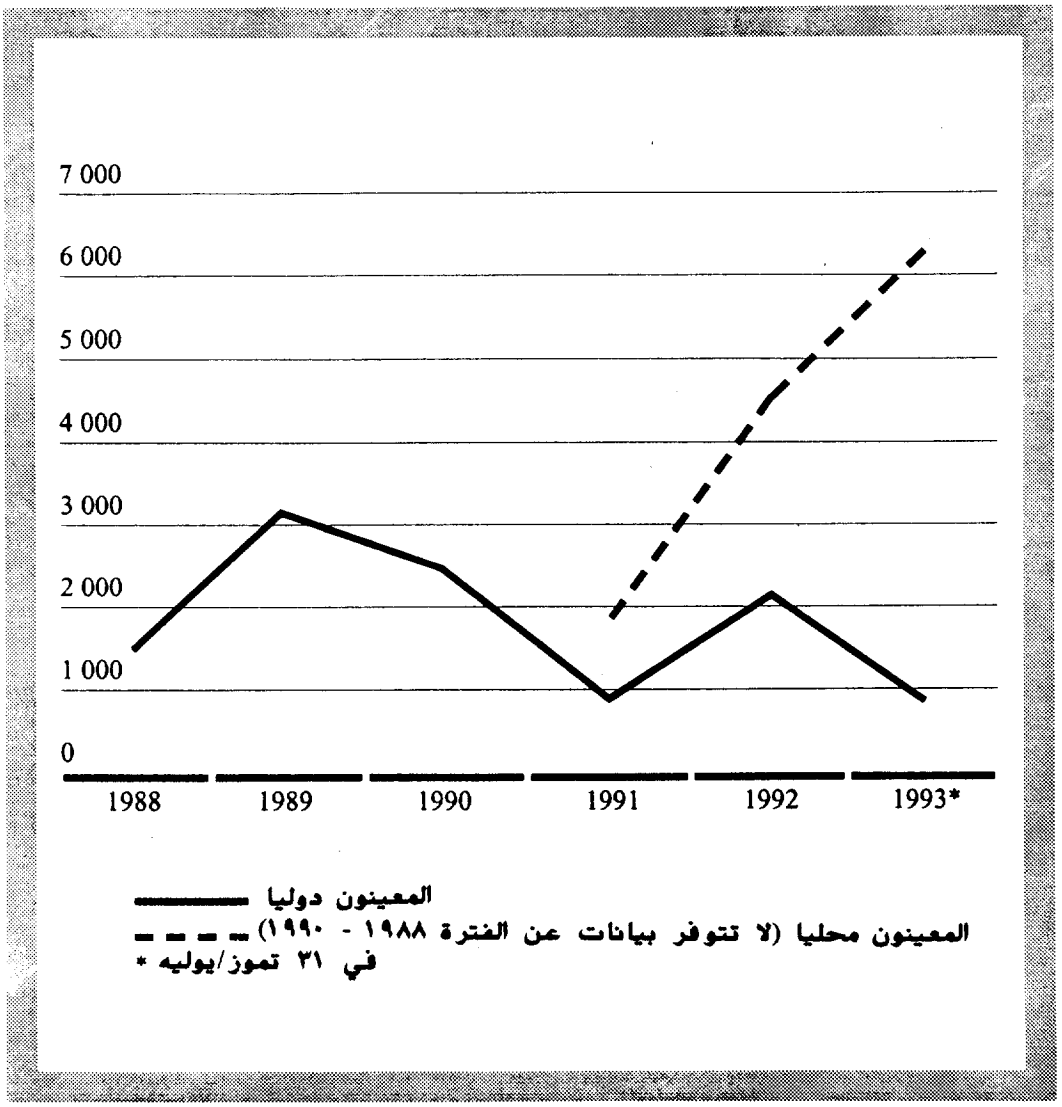

الشكل ١١ - مجموع الخسائر البشرية في عمليات حفظ السلام
منذ عام ١٩٨٧

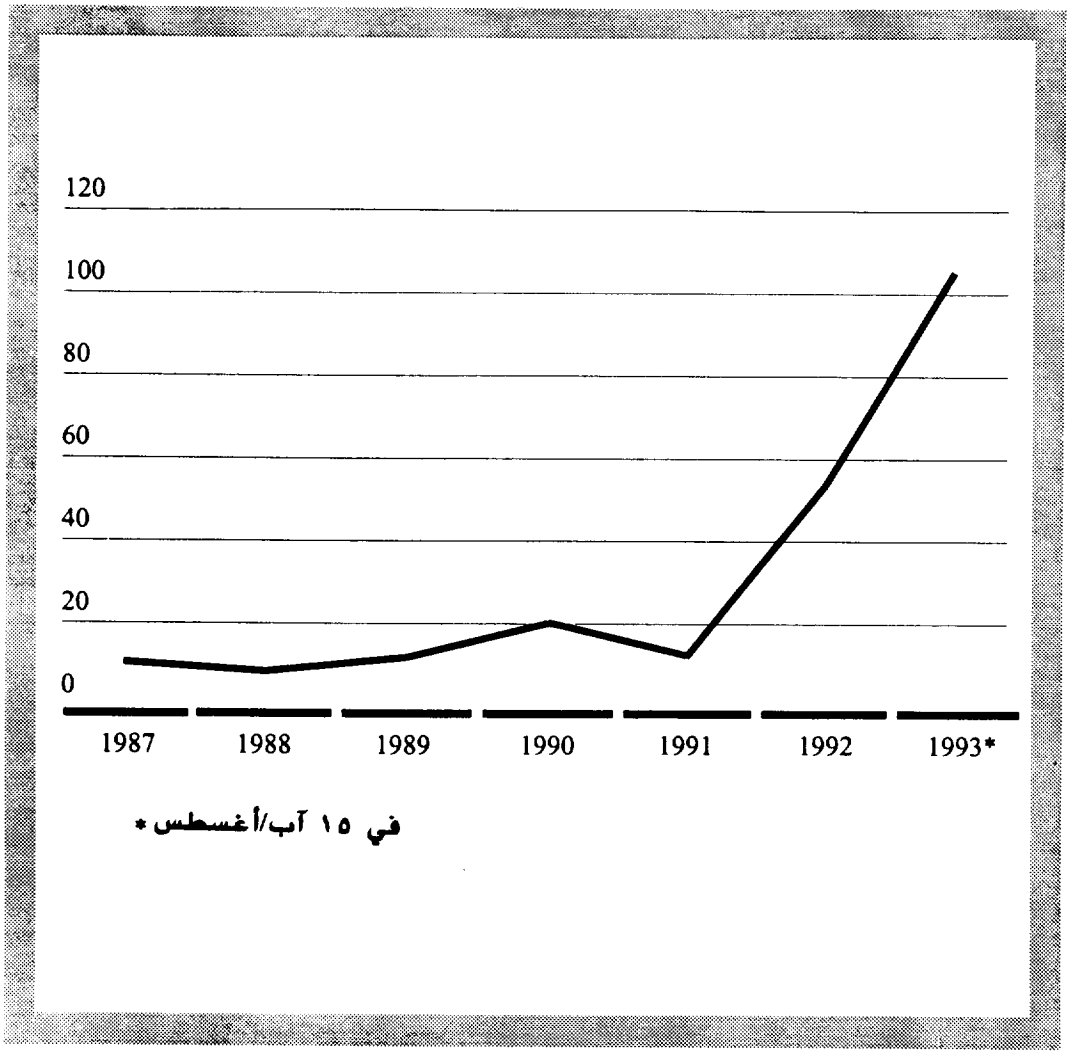

الشكل ١٢ - الخسائر البشرية بين المدنيين في بعثات
حفظ السلم منذ عام ١٩٨٩

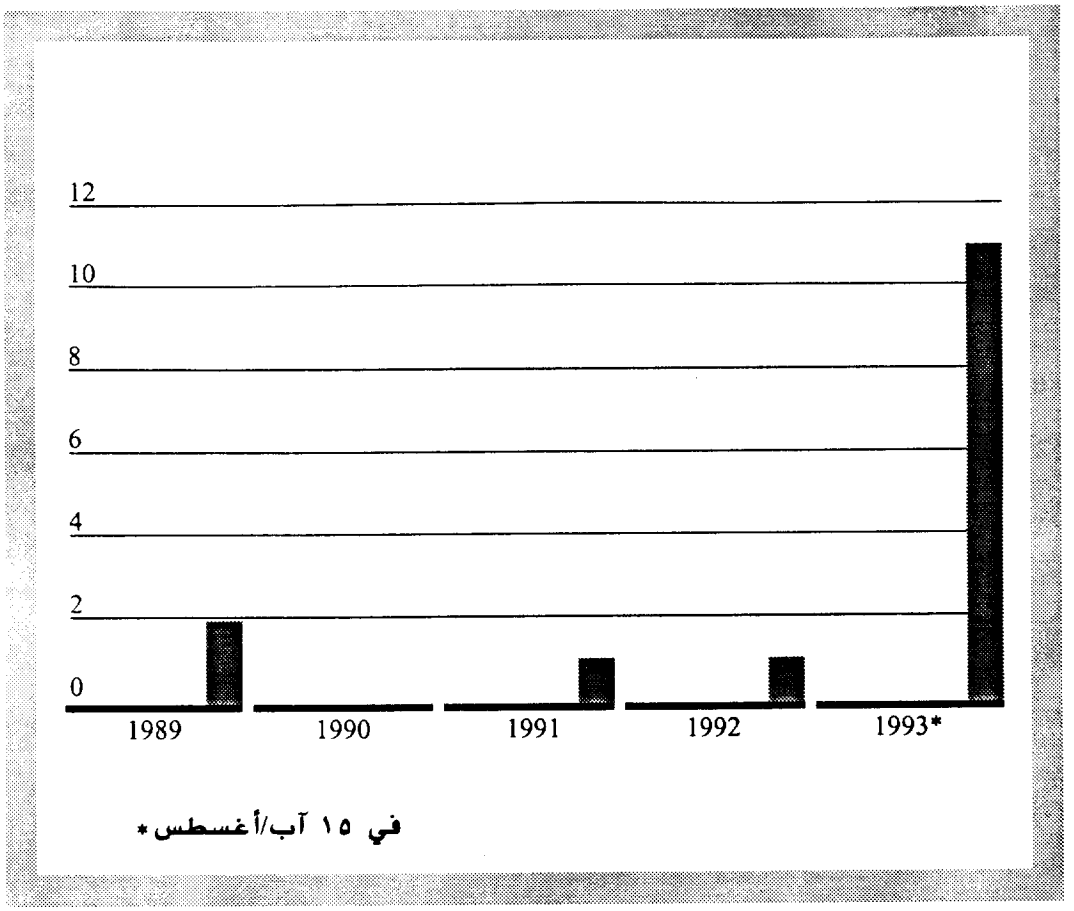

"... تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات
الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا
بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ..."

ميثاق الأمم المتحدة، المادة ١، الفقرة ٣

خامسا - خلاصة: تقوية الأساس الإنساني

٥١٠ - تناول هذا التقرير مجموعة ضخمة من البرامج والتدابير العملية العاجلة ترمي الى العمل على تحقيق مقاصد الميثاق ومبادئه. وتكمن وراء هذه الجهود العملية مساع أوسع نطاقا تقتضي منا التزاما طويل الأجل بإقامة مجتمع عالمي يتوطد فيه العدل، ويأخذ دائما بأسباب التقدم باطراد.

٥١١ - لقد ذكرت منذ عام مضى أن فرصة جديدة سنحت وأن الوفاء بما وعد به الميثاق أصلا أصبح مرة أخرى ممكن التحقيق. وها نحن قد اغتنمنا هذه الفرصة. وأخذت المسؤوليات تتراكم على الأمم المتحدة. ومع ذلك، فقد أوضحت هذه الفاعلية الجديدة أن الأمر يقتضي الارتقاء الى مستويات جديدة من الإرادة السياسية وابداع الفكر إذا كان لنا أن نحقق بارتباطنا الأوسع انجازا يقوى على البقاء.

٥١٢ - ومن شأن أحداث الاثنى عشر شهرا الأخيرة أن تدخل في يقيننا الحاجة الى واقعية جديدة. فالأمم المتحدة، إذ تضطلع بطائفة من المشاكل هي باتساع كوكبنا ذاته، لابد وأن يتوقع لها النجاح وان كان يمكن أن تمنى بالفشل أيضا. ولا سبيل الى طرح أوجه الفشل جانبا؛ بل أنها تقتضي التزاما مستمرا. كما لا يمكن اعتبار النجاحات أشياء دائمة؛ فالأرجح أن تكون كل نتيجة ايجابية نقطة انطلاق لجهد أكبر. وبروح من الواقعية وعلى ضوء الامكانيات الجديدة، من المتصور أن يتحقق الجمع بين مفهومين كانا الى الآن متعارضين وهما: الأمم المتحدة كأداة لمجموع الدول الأعضاء، والأمم المتحدة ككل يفوق مجموع أجزائها.

٥١٣ - إنه ما من عمل يمكن أن ينم عن سلطة المجتمع العالمي بكاملها سوى العمل الدولي الذي ينبثق من بوتقة المناقشة وتقرير الأمور داخل الجمعية العامة ومجلس الأمن وسائر هيئات الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة باتت تُفْهَمُ على أنها أفضل أمل للبشرية في سعيها إلى تحقيق السلم والتنمية وحقوق الإنسان.

٥١٤ - ومنظمة الأمم المتحدة، وقد كرست نفسها لرفعة كل فرد وتنميته، وإذ تستمد شرعيتها من الشعوب جميعا، وتعبر عن توافق الرأي بين الدول، انما تجمع معا، بفضل عالميتها وتكرسها لمشاغل الحياة الأساسية، امكانات أعظم مما تصورت الانسانية تحقيقه في يوم من الأيام.

- - - - -